د. إبراهيم بيضون

الفاطميون

قراءة مختلفة في تاريخ ملتبس

دار المؤرخ العربي
بيروت - لبنان


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الاخرى لرجح إيمانه
(الإمام الصادق (ع))
moamenquraish.blogspot.com

الـفـاطـمـيـون

قراءة مختلفة في تاريخ ملتبس

د. إبراهيم بيضون

الفاطميون

قراءة مختلفة في تاريخ ملتبس



الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٢م





بيروت - حارة حريك - قرب جامع الحسنين - فوق صيدلية دياب - ط ٢
تلفاكس: ٥٤١٤٣١ - ١ - ٠٠ - هاتف: ٥٤٤٨٠٥ - ١ - ٠٠ - ص.ب: ١٢٤/ ٢٤
البريد الإلكتروني al_mouarekh@hotmail.com
www.al-mouarekh.com

الإهداء

إلى ابني عليّ

رابع لآلىء العنقود

مُقَدِّمَة

لسنواتٍ خلت، وكانت العاصفة قد هدأت، باندحار العدوان الصهيوني (٢٠٠٦)، شرعتُ في هذا البحث عن الفاطميين، يحدوني إلى ذلك تعرّف الصلة بين تاريخ «حاضر»، وآخر مضتْ عليه قرون عدة... أو بتعبير أكثر مباشرة، استبدّ بي فضول لاكتناه المقاومة في بُعدها التاريخي الإسلامي، حالةً بتجاذبها هبوط وصعود، وانكفاء وصحوة، إلاَّ أنها لا ترغن إلى الخمود، وفي اللحظة الموائمة تفور حتماً من فوّهات البراكين. ولعلها ماجتْ في نفسي حينئذٍ قولة الخليفة الفاطمي، المعزّ لدين الله، في أوّل تصريح له بعد السيطرة على مصر، إن قصده «إقامة الجهاد والحقّ»، مختزلاً هذا الخيار الذي سارت فيه الخلافة الفاطمية، وكمنته طويلاً في مرحلة الدعوة السرّية. وبعد التحوّل إلى الدولة، تجلّت مبكّراً حيوية العقيدة الجهادية في غزو صقلية، وترسيخ نفوذها على مساحة البحر المتوسط، مقارعةً بكفاءة أسطول البيزنطيين، ومن ثمّ مخطّطةً لردع خطرهم عن الشام.

والتاريخ لا يعيد نفسه، ولكنّه في سيرورته لا ينفكّ يرفد المؤرخ بالمأثورات والدلالات، ما يجعله مسكوناً في وعيه

اللمَّاح. وقد يحسم هذا الأمر أميركو كاسترو في قوله: «إن الأحداث ليست التاريخ، بل هي مؤشّر عليه، فهو عبارة عن سلّم القيم الذي يصبو إليه كلّ شعب». ولعل مثل هذا المفهوم، يُعيدنا مسافةً طويلة إلى الوراء، حيث شكّلت الكوفة بؤرة الممانعة الأولى، خصوصاً بعد نضوج الحركة الشيعية، تيّاراً سياسياً معارضاً للفساد والانحراف في العهد الأموي، وقد بلغ ذروته في ثورة الحسين التي جاء توقيتها مع تولّي يزيد بن معاوية السلطة، وتحوّل الخلافة إلى ملك وراثي، قضى على تراث ما قبله.

أخفقت الثورة، ولكنها انتصرت، في بُعدها التغييري الإصلاحي، على الخليفة الذي تمادى في ارتكابات استباحية لرموزٍ ومقدّسات في الإسلام، لم يعد في وسعه تحمّل أوزارها، والدّم الكربلائي سرعان ما أسقطه عن عرشه، ومعه الأسرة السفيانية الحاكمة. وقد شهدت الكوفة آنذاك حالة نضالية متماهية مع الأنموذج الحسيني الذي ماج في تداعياتها، ولم يتوقف بعد انتقال الحكم إلى المروانيين ـ وهم فرع آخر من بني أمية ـ على الرغم من عمليات القمع والتصفية التي استهدفت الشيعة في ذلك الحين.

وإذا كان الخلفاء الجدد، قد حققوا إنجازات باهرة، على مستوى تنظيم الدولة (عبد الملك) أو الفتوح العظيمة شرقاً وغرباً (الوليد)، فإن تورّطهم في العصبيات القبلية، قد أنهك دولتهم، كما أن سياساتهم الاستئثارية استفزّت مشاعر المعارضة، من

الشيعة والخوارج، وأثارت نقمة الموالي (الفرس)، حتى أن التوازن القبلي اختلّ إلى حدّ، أن اليمنيين، وهم ركيزة نظامهم، انقلبوا عليهم، بعد انحياز بعض الخلفاء للقبائل القيسية. هذه الثغرات تنبّه لها العباسيون، فأقاموا دعوتهم التي أوهمت الشيعة بأنها لمصلحتهم، ومالأت اليمنيين باتخاذهم الواجهة العربية لها، واستغلّت الموالي برفع شعار المساواة، حتى قُيِّض لها النصر وإطاحة الحكم الأموي، مؤسّسة الخلافة العباسية على أنقاضه.

ولكن العباسيين خيّبوا الآمال في تنكّرهم لما وعدوا به من التغيير، فكانوا أشدّ طغياناً، مُستهلين عهدهم بتصفية القيادات التي حولت الدعوة إلى ثورة في خراسان، وبفضلها اجترحت النصر الكبير. كما تلاشى حضور القبائل اليمنية، فيما الشيعة واجهوا وتيرة أكثر خطورة ممّا كانت عليه في العهد السابق.. والخليفة حينئذٍ «خليفة الله في أرضه»[1]، كما عبّر عن ذلك أبو جعفر المنصور. ولم يكن أمام الشيعة مرَّةً أخرى، سوى «الانتظار» اتّقاءً لبطش الخلفاء، دون أن يكون ذلك ركوناً إلى الواقع أو التسليم به، ولكنه قد يحمل مبكّراً معنى «التقية» التي باتت خياراً لا بدّ منه، حفاظاً على التراث النضالي ودرءاً للخطر عن «الأئمة»، حيث فُرضت عليهم الإقامة الجبرية، ولم يكونوا في منأى عن التصفية التي استهدفت بعضهم على الأقل، وفاقاً لأخبار صحّت أو تواترت في التاريخ.

---

(١) السيوطي، تاريخ الخلفاء ١٥٧.

ولم يخلُ ذلك من ارتدادات على وحدة الحركة الشيعية، التي احتفظت بحضورٍ ما، لم يكن ممكناً لولا قرار «المهادنة» الذي لجأ إليه، مضطراً، الإمام الصادق، وكان شبيهاً في ظروفه بـ «الصلح» بين الإمام الحسن ومعاوية، تجنّباً لضرب تلك الوحدة التي استمرّت بصعوبة حينذاك. بيد أن المهادنة لم تنجُ من تطورات سلبية، أخذت بالشيعة إلى الانقسام، بسبب أن الصادق اختار ابنه الأكبر إسماعيل، إماماً بعده، ثم عاد عن قراره، فاستبدل به ابنه الثاني موسى (الكاظم)، ربما ـ وهو المرجّح ـ أن الأول توفي في حياته، أو أنه أخذ عليه اختلاطه بعناصر تبنّت أفكاراً تتعارض في بعض اتجاهاتها مع الفكر الشيعي، وهي مسألة لا يزال يكتنفها الغموض. ومهما كانت الأسباب الدافعة إلى هذا القرار، فقد أثار ذلك اعتراضاً لدى فريقٍ مؤيد لإسماعيل، انتهى به إلى البيعة لابنه محمد بالإمامة، وقد عُرف أتباعه بالإسماعيلية تيمّناً بأبيه، وبـ«السبعية» كونه السابع عندهم في مسلسل الأئمة الشيعة.

ولعل هذا الخيار، لم يكن خاضعاً لتغيير إمام بآخر، وإن صحّ ذلك، لكان إسماعيل وليس محمداً الإمام. أما وقد بويع الأخير، فقد يفترض ذلك اعترافاً بوفاة إسماعيل، ما يعني أن الانشقاق اتخذ بُعداً سياسياً، رهص بقيام حركة جديدة، رفضت «المهادنة»، واستمرَّت في خطّ الاعتراض على الحكم العباسي، وذلك في إطار من السرّية المطلقة، بدأت مع احتجاب الإمام محمد، حتى ظهور عبيد اللّه المهدي، أول الخلفاء (الأئمة) الفاطميين في المغرب.

وما بين الغائب والظاهر، كانت فجوة زمنية كبيرة، أغامت

خلالها الدعوة الإسماعيلية، فلم ترشح عنها أخبار عن تعاقب أئمتها أو نهجها النضالي، أو فكرها السياسي، أو تواصلها مع القاعدة الشعبية. ولعل هذا الغياب الطويل عن الضوء، أحدث تحوّلاً في مسارها الفكري، لم يخلُ من مؤثرات فلسفية[1]، وجنوح إلى الباطنية، باعتماد التأويل نهجاً يوائم سرّية الدعوة. ويبدو أن الإسماعيلية اقتبست تجربة العباسيين في اختيارهم خراسان البعيدة، بؤرة لدعوتهم، حيث «صدور سليمة لم تتقسّمها الأهواء»، عندما اختارت بدورها مكاناً نائياً في المغرب، بوصفه «أرض بدر ينبغي حرثها حتى يجيء صاحب البذر».

وممَّا يعنيه ذلك أن العباسيين والإسماعيليين، اختار كلاهما بؤرة تتصدّع فيها السلطة المركزية، أو لا تصل «عيونها» إليها. كما أن ثمة تماه بين الدعوتين، في خذل من قادهما إلى النجاح ومكافأته بالتصفية (الخراساني على يد المنصور العباسي، وأبو عبدالله الشيعي بأمرٍ من المهدي الفاطمي). ولكن الفارق أن النظام العباسي لم يأتلف مع أي نمط من المعارضة، سياسية أو عسكرية أو فكرية، بينما النظام الفاطمي، خصوصاً بعد التحوّل إلى مصر، كان متسامحاً ولم يضق بالرأي الآخر، كما لم يفرض دعوته بالقوة، وإنما ترك للناس حرية الاختيار الذي بقي في الغالب على مذهب أعدائه العباسيين.

---

(١) يرى جولد تسهير أنها استعانت بالنظريات الأفلاطونية. العقيدة والشريعة ص٢١٣.

ولعل مهمة الدعاة الفاطميين كانت أكثر صعوبة، مع وجود دويلات أربع مناهضة لهم في المغرب، ولكنهم تميزوا بالعلم، فقهاء متضلعين بالإسلام، ومُتبحرين بالدعوة الإسماعيلية. فكان ذلك طريقهم إلى عقل إحدى كبريات قبائل البربر في المغرب وهي «كتامة» التي مهّدت لهم سبل اختراق تلك البنية المعقدة، وبفضلها كان النصر، وفي أعقابه تمّت دعوة الإمام المحتجب في السلمية لتبوُّء الحكم. ولكن المغرب لم يكن الهدف النهائي، وإنما كان التمهيد له، مُجسَّداً بإطاحة الخلافة العباسية، حيث كانت مصر معقد الآمال للمشروع الفاطمي، الذي رسّخ بنيانه أحد أكفأ القادة فيه، وهو جوهر الصقلبي، مُذلّلاً العقبات في السيطرة على مصر وفي المبادرة السريعة إلى بناء القاهرة التي دخلها ظافراً أقوى الخلفاء وألمعهم، المعزّ لدين الله.

بيد أن الشام بتشكيلاتها المتناقضة، أعاقت المدّ الفاطمي في ذروته، وأنقذت الخلافة العباسية من سقوط لم يكن صعب المنال، على الأقل لو بقيت للمعزّ فسحة أوفر من العمر، أو لابنه العزيز بالله، أو لم يعقب الأخير خليفة متهوّر أو «ممسوس»، كالحاكم بأمر الله. ومن المفارقات أن الخلفاء الكبار المؤسّسين، لم يعمّروا طويلاً، فيما خلفاؤهم الصغار، أو معظمهم، كان لهم حظٌ من العيش المديد، لا سيما المستنصر بالله (الخليفة الثامن، الذي تربّع ستّين عاماً على عرشه، وفي جزء غير قليل منها كانت السلطة الفعلية معقودة لوزيرين من أصل أرمني: (بدر الجمالي

وابنه الأفضل). ومن اللافت حينذاك أن مصر التي ما انفكت توجّه الحملات إلى الشام، باتت مستهدفةً من القرامطة والسلاحقة، وكادت إحدى غزواتهم تُسقط النظام الفاطمي، لولا تصدّي الوزير الأفضل لها وإلحاق الهزيمة بها.

وكان ذلك مؤشّراً إلى أن خلافة الفاطميين أخذت تسير نحو الانحدار، بعد تحوّل السلطة الفعلية إلى الوزراء، ومن ثم وقوعها في مهبّ الصراعات الداخلية، التي تفاقمت بعد بيعة المستنصر لابنه الأكبر نزار بولاية العهد، وإرغامه، بضغط من الوزير، على أن يستبدل به ابنه الآخر المستعلي، ما كانت له تداعيات خطرة، رهصت بانقسام حاد في الدعوة التي خرجت منها فرقة متطرّفة، احتجّت على إبعاد نزار وقتله، وهي التي عُرفت باسم الأخير أو بالإسماعيلية الجديدة. وكان رأس هذه الفرقة رجل من أصل عربي، يُدعى الحسن الصبّاح الذي اتخذ من قلعة «ألموت» في الديلم معقلاً له، مقترناً اسمه بالإرهاب، نتيجة الاغتيالات التي كان وراءها، وربما بعضها نُسب إليه.

وفي موازاة ذلك كانت الشام، قبيل نهاية القرن الحادي عشر الميلادي، تتعرّض لغزوٍ أوروبي تحت راية الصليب، لم يصمد أمامه حاكم أنطاكية السلجوقي (باغي سيان) الذي توارى عن مدينته الحصينة، فاسحاً المجال لتقدّم الفرنج (الصليبيون) دون عناء، عبر الساحل الشامي ومحاذاته حتى القدس، وإعلان المملكة اللاتينية فيها. حدث ذلك، ولم يتحرّك السلاجقة

وأتابكتهم لمواجهة الغزاة، على الرغم من الدّوي الذي أشاعه لدى الفقهاء وعلى المستوى الشعبي، استنكاراً لسقوط «البلد الشريف».

خلافاً لذلك كانت الدولة الفاطمية، على ضعفها واختلال نظامها، قد بقي فيها رمقٌ من تراثها الجهادي، فلم ترغن للنكبة العظمى التي حلّت بحاميتها في القدس أمام الفرنج، وإنما وجّهت حملات ثلاث لتحرير الأخيرة، وكادت إحداها توقع الملك بلدوين في الأسر، وذلك في معركة يازور، وهو ما لم يُبادر إلى مثله الخليفة العباسي، أو تحديداً السلطان السلجوقي صاحب الأمر والنهي في بغداد. ولكن خلافة القاهرة، لم يعد بوسعها تكرار التجربة في ظل الأزمات الداخلية المعقدة وتحوّل مصر آنذاك إلى حلبة صراع على النفوذ، ومهدّدة من القوى المحيطة بها. وفيما كانت الشام في عين العاصفة، والفرنج لا يدّخرون سانحة للتوسّع نحو دمشق وحلب، مستغلّين حالة الانقسام المستشرية فيها، انبثق من الموصل ضوء يشي بمعادلة جديدة، عنوانها الجهاد، وكان أبطالها الأتابكة الثلاثة: مودود وعماد الدين زنكي ونور الدين محمود. فقد انطلقت معالم الصحوة مع الأول في معركة طبرية، مُسجّلاً أول انتصار أربك الفرنج وهزّ نفوذهم، ثم ارتفعت وتيرتها مع الثاني بإنجازه الكبير في تحرير الرُها، واستيلاء الثالث على دمشق من «البوريين»[1]، مُكرّساً مشروعه الرامي إلى دحر الفرنج على قاعدة وحدة الجبهة الإسلامية التي تتوجت أخيراً

(١) من سلالة الأتابك طغتكين.

بالسيطرة على مصر، وفي أعقابها انهارت الخلافة الفاطمية.

ليس ثمة شك أن الفاطميين في استمرار دولتهم ما ينوف على أكثر من قرنين ونصف من الزمن، لم يكن مرورهم عابراً في التاريخ، ولكنهم لوقتٍ طويل، نافسوا أعظم قوتين معاصرتين لهم: خلافة بني العباس والأمبراطورية البيزنطية. ويمكن اختصار مشروعها بكلمتين: الشرعية والجهاد، وذلك في محاولتها استعادة الأولى من «مُصادريها» في بغداد، والتصدي للخطر البيزنطي على الشام، دون إغفال جهودهم لتحرير القدس بعيد سقوطها في أيدي الفرنج، متفرّدين أيضاً بشنّ حملات على معاقلهم بين حينٍ وآخر. يُضاف إلى ذلك البنيان الحضاري الشامخ الذي أقاموا صرحه انطلاقاً من القاهرة و«أزهرها» إلى «دار الحكمة»، وما تمّ في هذا السياق من قبل ومن بعد.

ولكن الحروب، بدءاً من التأسيس في المغرب، حتى الذروة في مصر على عهديْ المعزّ والعزيز بصورة خاصة، لم تكن ما شغل خلفاء الفاطميين ووزراءهم، ففي ذلك قراءة جزئية لتاريخهم على أهميته في هذا المجال، ولن يكون مجدياً الاستغراق فقط في الحدث السياسي لاستبار هذا التاريخ، بمعزلٍ عن الإحاطة بصورة شمولية به. ويمكن القول، أن ثمة دينامية تفرّد بها الفاطميون، لم تعرفها الدويلات المنفصلة عن الحكم العباسي، إذ إن أيّاً منها لم يصل إلى مستوى النّدية معه، شأن الخلافة الفاطمية في مشروعها السياسي والثقافي. ومن هذا المنظور لا تكتمل هذه الدراسة، من

دون المنجزات الحضارية التي ما برحت سماتها ظاهرة حتى اليوم، ليس في مصر فقط وإنما في المغرب أيضاً، وهو ما عرضنا له في القسم الثاني من الكتاب.

لقد تصدّت هذه المقدمة لإشكاليات، ربما لم تلفت إليها، أو بعضها، الدراسات التي خاضت في الموضوعة الفاطمية، وهي ليست عموماً من الكثرة بما يوازي تلك التي وُضعت عن الخلافتين الأموية والعباسية. ولعل ذلك كان من دوافع اهتمامي بالبحث في هذه الموضوعة، في ضوء منهج نقدي انسيابي، يرصد الإشكالية في السطور وما بينها. وقد حرصت في هذا السياق على تجنّب الدخول في متاهة السرد، باعتماد رؤية تحليلية، تكتنه منطق الحدث، وليس الحدث نائياً عن التفكيك والمساءلة، فضلاً عن الشك بالأخبار المدخولة أو الواهية، كما في التوصيف الخلدوني. فقد كنتُ حريصاً على استخدام الرواية، أو حتى المعلومة، بما يؤدي إلى نتائج غير قطعية، ولكنها تحمل في صميمها إضافات أو إضاءات، تقارب ما أمكن الحقيقة التاريخية.

هذا الكتاب إذاً، محاولة لقراءة جديدة متكاملة بصورة ما في التاريخ الفاطمي، لم أدّخر وسعاً خلالها في العودة إلى أمهات المصادر. وإن كانت لا تتمايز مادة إلا بالقليل، منوّهاً بصورة خاصة بتواريخ المقريزي الأكثر إسهاباً وموضوعية، عدا ابتعادها عن التعصب، بإطلاق نعوت مسيئة للفاطميين ودعوتهم، شأن غالبية المصنفات التي أرّخت لهم. وإني لآمل في النهاية أن يكون

ما كتبته أو اجتهدت فيه، قد شكّل قراءة جادة للتاريخ الفاطمي، الذي يبقى بحاجة إلى مراكمات تُسهم في إلقاء مزيد من الضوء عليه... فعسى أن تكون الدراسة في هذا الاتجاه الذي حرصت على السير فيه، منهجاً متوازناً، يشجّ بين مرجعيتيْ النّص والعقل.

٢٠١٢/٣/١٤

القسم الأول

الدعوة والدولة

١

■ كان الأنموذج «الراشدي»، مستلْهِماً التجربة الرائدة في «المدينة»، قد خطّ النهج والفكر والسلوك لدولة الإسلام، التي سرعان ما تبلورت صورتها في أعقاب موجة الفتوح الأولى، لتصبح الخلافة ـ المصطلح المنبثق من التجربة ـ الصيغة الفريدة في زمانها، ونقطة الضوء في التحوّل من نظام القبيلة المتخلّف، إلى الدولة ـ المؤسسة، المفعمة بقيم المرحلة الجديدة، بما يرسّخ وحدة المجتمع في الآمال والمصالح، وجذرية الانتماء. وهو ما عبّر عنه جعفر الصادق في وصفه لتلك الصيغة، بأنها «المفترق للطرق وعندها اجتماع ذلك الافتراق»[١]. وبهذا المعنى الذي جسّدته الخلافة، لم تجد هذه عائقاً في مواجهة التحديات، وكاد بعضها يعصف بالإسلام في بداياته، لا سيما حركة الرِّدة التي تمّ القضاء عليها بغير صعوبة، كذلك استحقاق الفتوح التي أطاحت

(١) د. عبد القادر محمود، الإمام جعفر الصادق، رائد السنّة والشيعة ص١٢٣.. (عن القميّ، اعتقادات الصدوق. مخطوط ورقة ٢٩).

أمبراطوريةً (الفارسية) وجرّدت أخرى (البيزنطية) من نفوذها في المنطقة.

وهكذا لم تشهد «الدولة» في الإسلام أزمات فعلية، طالما كانت الخلافة في خطّها الرسالي وصيغتها المتوازنة، بعيداً عن الاستئثار والعصبيات، وكل ما يؤدي إلى نشوء مراكز قوى، حتى لو كانت من نخب الإسلام وذوات السابقة فيه[1]. وليس ثمة شك في أن المرحلة الأكثر مطابقة لهذا الأنموذج، تزامنت مع عهد الخليفة عمر بن الخطاب، حين تجلّت ملامح الدولة على قاعدة وحدة الأمة، واعتماد مبدأ الكفاءة في الأجهزة الإدارية والعسكرية، فضلاً عن التواصل المباشر مع الولايات ورصد أحوالها، بما يحول دون استغلال السلطة، أو ممارسة الظلم من جانب العمَّال والتعسّف في جباية «الخراج». هذه الضريبة التي خرق العمَّال قاعدتها الشرعية فيما بعد، ليست أداة خضوع للسلطة، ولكنها في مضمونها هدفت إلى تنظيم العلاقة مع شعوب البلدان المفتوحة على أساس مبدأ الحقوق والواجبات. وقد اعترف المؤرخ الهولندي «ڤان ڤلوتن» بأن الضرائب خلال عهد عمر «لم تكن جائرة»، وكانت مقترنة بخدمات مهمة، «كبناء الطرق وحفر الأقنية وتأمين الحماية للشعب»[2]، وهي القاعدة التي نظَّر

---

(١) رُوي عن عمر قوله ـ وكان قد أمر بألا يبرح الصحابة الكبار المدينة ـ إن أخوف ما أخاف على هذه الأمة هو انتشاركم في البلاد.

(٢) Van Vloten, Recherches sur la Domination Arabe, Le Chiitisme et les Croyances Messianiques sous le Khalifat des Omayyades p.3.

لها الخليفة الراشدي الرابع (علي) في «نهجه» قائلاً: «من طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد»[1].

ولكن اغتيال الخليفة عمر بدا وكأنه اغتيال لمشروعه الذي سار شوطاً فيه، وما لبثت «الدولة» أن تخلّت بعده عن كثير من جذريتها، ما أدى إلى تضعضع التوازن في الخلافة التي فقدت بريقها؛ بعد تراجع العنصر الديني فيها لمصلحة العنصر السياسي، مقترناً في الوقت عينه مع فقدان الحجاز دوره القيادي، وبروز الشام قوة دافعة نحو معادلة جديدة في الإسلام. وقد ترافق ذلك مع ارتفاع نبرة الاحتجاج على السياسة الفئوية للخليفة عثمان، وكان من تعبيراتها الأولى، انتفاضة الأشتر النخعي في الكوفة[2]، وقبلها حركة أبي ذر الغفاري في المدينة[3]، الأمر الذي أسس للثورة على الخليفة، أو ما عرف بالفتنة في المصطلح الفقهي، مكرِّساً هذا المفهوم إزاء كل حركة تستهدف «الشرعية» الممثِّلة للسلطة، أية سلطة. ومع اغتيال عثمان، سقطت عملياً الخلافة الراشدية التي اكتنهت في بداياتها تجربة الرسول، من دون أن ينجح علي، أمام التداعيات الخطرة، في إنقاذها، ما جعل إعادة إنتاجها في صورتها السالفة أمراً بالغ الصعوبة.

وهكذا شكل الحكم الأموي الذي قام في صخب «الفتنة»،

---

(١) نهج البلاغة، ج٣، ١٠٧.

(٢) سيف بن عمر، الفتنة، وقعة الجمل ص٣٦ ـ ٣٧. المسعودي، مروج الذهب، ج٢، ص٣٣٧.

(٣) المسعودي، مروج ج٢، ص٣٤٠.

انقلاباً على الأنموذج، خصوصاً في النزعة المبكرة نحو الملك، والتي أظهرت المؤسس معاوية بن أبي سفيان، رئيساً لتجمع قبلي أكثر مما هو خليفة، مؤكداً على هذه النزعة فيما نقل عنه بأنه «أول الملوك»[1]، وفي التمهيد لبيعة ابنه (يزيد) ولياً للعهد، ليضع بذلك حدّاً لمنظومة «الشورى»، التي مهما قيل في تقويمها، فقد حالت دون اعتماد مبدأ الوراثة في السلطة، مراعيةً ولو في الشكل اختيار الخليفة من «المهاجرين»، صحابة الرسول الأوائل. ومن هذا المنظور، فإن النظام الجديد واجه معارضة أخذت تعمل على إسقاطه، متخذةً منحى جذرياً يختلف عن تلك التي قامت في العهد الراشدي في ظل شعارات إصلاحية أكثر منها سياسية.

ولعل أبرز التيارات التي ناوأت الحكم الأموي قد تجلى في اثنين: الأول، مثّله الخوارج المنشقّون على الخليفة علي في صفين، احتجاجاً، في الظاهر، على «التحكيم»، فيما كانت الدوافع الخفية لحركتهم متّصلة على الأرجح بتوزيع الأرض في السواد (العراق)، باعتبارهم مسهمين في فتحها، وهو مطلب لم يستجب له، لأسباب موضوعية، الخلفاء الثلاثة بعد أبي بكر، لحرصهم على إبقاء ملكية الأرض عامة بين المسلمين والحؤول دون اقتسامها ـ وفاقاً لقول القاضي أبي يوسف ـ «كما تقسم غنيمة العسكر»[2]. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدرك عمر صعوبة التكيّف

---

(١) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص١٩٩.

(٢) كتاب الخوارج، ص٢٥.

بين نظام الزراعة المرويَّة في السواد، وبين القبائل العربية الفاقدة للخبرة في هذا المجال، ما يجعلها عرضة للتنافس والخلاف فيما بينها، استناداً إلى قوله: «وأخاف إن قسّمته أن تفاسدوا بينكم في المياه»[1]، هذا فضلاً عمّا يؤدي إليه ذلك من خفوت الحافز الجهادي لدى هذه القبائل، في وقت كانت لا تزال الجبهات العسكرية مفتوحة، وما برح الجنود مستنفرين للقتال.

بيد أن الخوارج تحوّلوا بعد سقوط الخلافة الراشدية إلى حركة سياسية طرحت شعارات اعتراضية على الخلافة «القرشية»، ورأت «أن المكانة العليا هي للأتقى»[2]، بصرف النظر عن نسب الإمام القائد للأمة. ولكن على الرغم من استخدام هذه الحركة، بتشكيلاتها المختلفة، العنف أسلوباً في مناوءة الحكم الأموي، وتهديدها الأمن السياسي للأخير، في المشرق والمغرب على السواء، إلا أنها افتقدت إلى برامج إصلاحية، وعجزت بالتالي عن تقديم نفسها بديلاً للنظام الذي ثارت عليه وعملت على إسقاطه.

أما التيَّار السياسي الثاني، فكان التشيّع الأكثر إقلاقاً لبني أمية، وهو ما برح يشكّل الهاجس الدائم لخلفائهم، باعتباره حركة أكثر جاذبية في خطابها الإصلاحي، وبالتالي أكثر قدرة على الاستقطاب الشعبي. و«التشيع»، لغة، يعني الأنصار والأتباع، وقد

(١) أبو عبيد، الأموال، ص٨١.

(٢) ڤلهوزن، الخوارج والشيعة، ترجمة عبد الرحمن بدوي، ص٤٢.

جاء في «تاج العروس» أن «كل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة»[1]، كما جاء في «لسان العرب»: «الشيعة القوم الذين يجتمعون على الأمر، والشيعة أتباع الرجل وأنصاره، ويقال شايعه، كما يُقال والاه»[2]. وفي هذا السبيل كان يُقال في صفين شيعة علي، أي مناصروه، وفي الوقت عينه شيعة معاوية، دون أن يكون للكلمة مفهوم آخر يتعدى اللغة في ذلك الحين.

وإذا كانت بعض المرويات قد ربطت التشيع بدايةً بثلاثة من صحابة الرسول وهم: سلمان الفارسي وأبو ذرّ الغفاري والمقداد ابن الأسود (يضيف إليهم السيد الأمين عمّار بن ياسر)[3]، كانوا أول من دعا إلى أن يكون علي خليفة الرسول، فإن التشيّع مصطلحاً خاصاً بفئة معينة، إنما ظهر بعد صلح الحسن مع معاوية، وتحديداً في الكوفة، عندما رفضه المتشدّدون من أنصار عليّ، واتّصلوا بالحسين لنقضه والعودة إلى الحرب. ولكن الحسين على الرغم من «كراهيته للصلح»[4]، فقد التزم موقف أخيه، داعياً في الوقت عينه إلى اعتماد النضال السري، تجنُّباً لسحق «البقية»، التي «صالح» من أجلها الحسن، معبراً عن ذلك بما نسب إليه: «إني لأرجو أن يكون رأيي في جهاد الظلمة رشداً

---

(١) الزبيدي، تاج العروس، مادة شيع.

(٢) لسان العرب، ج٨، ص١٨٨ ـ ١٨٩.

(٣) السيد محسن الأمين، الشيعة في مسارهم التاريخي، ص٣٤.

(٤) البلاذري، أنساب الأشراف (تحقيق المحمودي) ج٣، ص١٤٨ ـ ١٤٩.

وسداداً، فالصقوا.. بالأرض واخفوا الشخص واكمنوا في البيوت واحترسوا من الظنَّة»[1].

ولعلها مفارقة، أن التشيع، تيَّاراً سياسياً ممانعاً، ظهر في أعقاب «الصلح»، غير معترض في العلن على الأخير، ولكنه ضمناً كان يعمل على إسقاط الحكم الأموي، فيما يتفق منهجاً ومبدأ «التقية» الذي اعتمدته الحركة الشيعية فيما بعد. وليس ما يشير في المرويات إلى معطيات مهمة في السنوات العشر الأولى بعد «الصلح»، عن دور المعارضة الشيعية في الكوفة، إذ كانت على الأرجح تمارس نشاطها في الخفاء، لا سيّما وأن تلك الفترة تزامنت بدايةً مع ولاية المغيرة بن شعبة الثقفي، الذي استطاع بدهائه ومرونته، تسكين المشاعر الثائرة في هذه المدينة[2]. وليس ثمة شك أن رجل المرحلة حينذاك على مستوى المعارضة، كان حجر بن عدي الكندي، أحد المقرّبين سابقاً من علي في صفّين، وآخر المتمسّكين بقرار الحرب، منتقداً بشدّة موقف الحسن. ومن المؤكد أنه وراء ظهور التشيّع تنظيماً سياسياً ثورياً، لا سيما بعد انتقال زعامة القبيلة الكندية الكبيرة إليه بعد وفاة الأشعث بن قيس، ما جعله نافذاً في محيطه، مؤثّراً بفضل شخصيته القيادية في مواقف القبائل ـ ومعظمها، شأن كندة، من أصل يمني ـ التي شكّلت مادة التشيع في الكوفة، الأمر الذي أثار قلق الوالي

---

(١) الدينوري، الأخبار الطوال، ص٢٢٢.

(٢) الطبري ج٥ ص١٧٤.

الأموي، حينذاك، زياد بن أبيه، وجعله يترقب الفرص للتخلص من رأس الحركة الخطر.

وكان زياد من مناصري علي، قبل أن ينضمّ إلى معاوية لقاء ثمن باهظ، إذ وجد الأخير فيه، القبضة الحديدية القادرة على احتواء المعارضة وإسكاتها. ولذلك لم يشأ والي العراق الصدام مباشرة مع الكندي، مؤثراً إيفاده إلى الشام ومعه عدد من رؤساء القبائل لينظر معاوية بشأنهم، ولكنه في الوقت عينه حذَّر الخليفة من خطره، بما نسب إليه من قول: «إن كانت لك حاجة في هذا المصر (العراق)، فلا تردّن حجراً وأصحابه إليّ»[1]. وعلى الرغم من اعتراض عائشة، زوج الرسول[2]، وآخرين يمتّون بصلة قربى لحجر، مثل مالك بن هبيرة أحد القادة المقربين من معاوية[3] وهو من «سكون» المتّصلة قرابةً بكندة[4]، فإن الخليفة لم يجد حرجاً في إعدام الكندي مع ستة من المنفيين معه، في مرج عذراء قرب دمشق[5]، موجّهاً بذلك ضربة عنيفة للحركة الشيعية التي افتقدت أبرز قادتها، وكان من الصعب تعويض غيابه في تلك الفترة التي توارى فيها كبار الشيعة عن الأنظار، متخذين من الحيطة ما أمكنهم في هذا السبيل.

---

(١) الطبري، ج٥، ص٢٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ج٥، ص٢٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ج٧، ص٢٧١ وما بعدها.

(٤) القلقشندي، نهاية الأرب ص٦٥.

(٥) الطبري ج٥ ص٢٧٢ وما بعدها.

كما أن المحنة التي عصفت بالشيعة في الكوفة، انعكست على القيادة الروحية في الحجاز، حيث ارتأى الحسين الاحتراز في حركته وتقنين تواصله مع أنصاره المترددين على «المدينة» في مواسم الحج. ويمكن الافتراض أن حالة الحصار التي عانتها الكوفة بعد إعدام حجر، أسهمت في تأخير إعلان الثورة، من دون أن نفترض في المقابل أن توقيتها ارتبط ـ كما هو سائد ـ بغياب معاوية «القوي» ومجيء يزيد «الضعيف». فقد لا يكون الوقت حينذاك ما يوائم التحرّك، ولكن الحسين وجد نفسه مدفوعاً، بعد محاولة إرغامه على بيعة الخليفة الجديد، إلى الخروج من «المدينة» واتخاذ قرار ربما لم يحن أوانه بعد.

بيد أن المتغيرات خصوصاً في موقع السلطة الأموية، لم تعدم تأثيراً في الكوفة التي يبدو أنها أسهمت بدورها في التوقيت، لا سيّما في ظل الشعور باسترخاء القبضة الحديدية بعد رحيل معاوية، ووجود عامل أقل حدّة نحو الشيعة فيها، وهو النعمان بن بشير الأنصاري. وعلى الرغم مما بدا من نضوج اللحظة في الكوفة، إلا أن الحسين آثر إيفاد رسول إليها، لإطلاعه على حقيقة الوضع فيها، واختار للمهمة قريباً يثق به (مسلم بن عقيل). وقد نتساءل بفضول المؤرخ عن مدى مواءمة الموفد لهذه المهمة التي سرعان ما تعثرت في بداية الطريق، عندما أبدى مسلم رغبة ـ بعد موت الدليلين المرافقين له عطشاً ـ في إعفائه ممّا أُسند إليه[1]، الأمر

---

(١) الشيخ المفيد، الإرشاد، ج٢، ص٤٠.

الذي أغضب الحسين، مصرّاً عليه بأن يتابع طريقه، ربما لأنه لم يجد في الوقت متّسعاً ليستبدل به موفداً آخر.

ولسنا هنا في صدد التوسع في هذه المسألة، ولكن سلوك مسلم في الكوفة، من نزوله في دار المختار الثقفي، وهو غير بعيد في الواقع عن السلطة الأموية، وعدم التقائه أيّاً من قادة الثورة، أمثال سليمان بن صُرد الخزاعي والمسيّب بن نجبة الفزاري، ورفاعة بن شدّاد البجلي وآخرين، فضلاً عن بطء حركته في الموقف السياسي، متيحاً المجال لعبيد الله بن زياد الدخول إلى الكوفة، والسيطرة على زمام الأمور فيها.. كل ذلك أدى إلى خلط الأوراق لغير مصلحة الثورة، ووضع الحسين أمام الخيار الصعب الذي انتهى به إلى الشهادة.

ولكن الحسين الذي سبقته شعارات الثورة إلى العراق، داعياً إلى «إحياء معالم الحق وإماتة البدع»[1]، وإلى «أن هؤلاء عطلوا الحدود واستأثروا بالفيء، وأحلّوا حرام الله وحرموا حلاله»، واصفاً نفسه بأنه «أحق من غيّر»[2]، لم يكن مقتله المأساوي نهاية للثورة التي ظلّت تتفاعل في النفوس، وما انفكت الأنموذج في كل زمان، لكل الذين يقارعون الظلم، ويقاومون الطغاة، ويأبون إلا أن يصدعوا بالحق مهما عظمت التضحيات. لقد كانت الثورة في وعي الإمام علي حين قال: «ألا إن لكل دم ثائراً ولكل حقٍّ

(١) ابن أعثم الكوفي، الفتوح، ج٥، ص٣٣.
(٢) الدينوري، أخبار، ص٢٣١.

مطالباً»[1]، وهي وصية تلقّفها الحسين في مسيرته الكربلائية، ورسخت في وجدان الذين رفضوا التخلي عن خيار المقاومة عبر العصور.

الثورة إذاً لم تنته فصولاً، سواء عبّرت عنها تداعيات مندرجة مباشرة في الحركة الشيعية، أو متأثرة بفكرها السياسي، أو تلك التي توكأت على تراثها أو صادرته[2]. وإذ مال النضال الشيعي إلى الاسترخاء بعد النكبة التي نزلت بالبيت الحسيني، فقد اتخذ أبناؤه نهجاً آخر في العهد العباسي، ولكن من دون أن يفضي إلى التسليم بالأمر الواقع، بقدر ما هدف إلى التكيّف معه، بانتظار فرصة تتوافر فيها الشروط الموضوعية لإحداث التغيير الذي نبض به خطاب الحسين. ولم يكن تتابع الأئمة إلا استمراراً للقضية معهم، يتناقلها أحدهم بعد آخر، من دون أن يكون الدور العلمي الذي تميزوا به منفصلاً عنها، إلا أن ذلك لم يعفهم، برغم التكتّم، من المراقبة، وربما من التصفية، ما حدا بهم إلى اعتماد منحى أكثر سرية تجنّباً للأخطار المحدقة بهم. ويصف المؤرخ العبادي حالة الشيعة في تلك المرحلة قائلاً: «رأى العلويون أمام اضطهادات العباسيين وبطشهم، أن يلجأوا إلى سياسة التقية، أي نشر دعوتهم في الخفاء.. ليتّقوا شرّ العباسيين»[3].

ولكن «التقية» التي كان الهدف منها تخفيف وطأة السلطة على

---

(١) نهج البلاغة، ج٢، ص٢٠٠.

(٢) الدعوة العباسية.

(٣) أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص٢٢١.

الأئمة الشيعة، تطورت إلى أن تصبح منهجاً تفاوت الالتزام به بين اتجاه وآخر. ذلك أن الحركة التي حافظت، على الرغم من التضييق على الأئمة، على وحدتها السياسية، واجهت محنة أخذت بها إلى الانقسام حوالى منتصف القرن الثاني للهجرة، بسبب أن الإمام السادس[١] جعفر الصادق كان قد اختار ابنه الأكبر إسماعيل إماماً بعده، ثم عاد فاستبدل به ابنه الثاني موسى (الكاظم)، وقيل أن الأول توفي في حياته، وقيل أيضاً أنه أخذ عليه اختلاطه بعناصر متطرّفة[٢]، ما أدى إلى اعتراض فريق مؤيد لإسماعيل، الذي يرجح أنه توفي حينذاك، والبيعة لابنه محمد بالإمامة. وفيما استمرت الإمامة الشيعية متوارثة مع أبناء الصادق حتى الإمام الغائب محمد بن الحسن (المهدي)، وهو الثاني عشر في السلسلة الإمامية، افترقت الجماعة المؤيدة لإسماعيل وعرفت بالإسماعيلية نسبة إليه، أو السبعية تيمناً بالإمام السابع عندها محمد بن إسماعيل[٣] الذي سرعان ما اختفى عن الأنظار.

لقد توسّلت الفرقة الجديدة نهجاً مختلفاً، إذ رأت عدم جدوى النضال المعتمد، فمالت إلى العمل السري التام، وسيلة لتحقيق أهدافها في وقت ما بالتزامن مع ظهور الإمام المحتجب. أما

(١) سبقه من الأئمة: علي، ثم الحسن والحسين وعلي بن الحسين (زين العابدين) ومحمد بن علي (الباقر).
(٢) برنارد لويس، الدعوة الإسماعيلية الجديدة، ترجمة سهيل زكار، ص٤٠.
(٣) الشهرستاني، الملل والنحل، ص٨١.

الحركة الشيعية الأساسية، فقد تابعت نهجها غير الصدامي، حتى وقتٍ لم يعد فيه الإمام آمناً على نفسه بعد اشتداد الحصار عليه في سامراء، فانتهى إلى الغيبة (٢٦٥هـ/٨٧٨م)، على أن يعود منها منقذاً لقومه من الظلم، وناشراً العدل الذي يتوقون إليه، من دون أن يكون مصادفة اتخاذ لقبه المعبّر عن المعنى عينه (المهدي)، ذلك الذي عُرف به أيضاً أول خلفاء الدولة الفاطمية الإسماعيلية.

٢

ظل الغموض في الواقع يحيط بالدعوة الإسماعيلية، لا سيَّما بعد اتخاذها منحى فلسفياً أثار جدالاً لدى الفقهاء والباحثين، وقد زادها غموضاً، أنها عاشت وقتاً طويلاً في الخفاء، لم تعد «التقية» خلاله مجرد وسيلة للنضال السياسي، ولكنها تطورت إلى عقيدة باطنية تعتمد التأويل[1]، بما يتواءم والسرية المطلقة للدعوة. وتكاد تكتنف الأخيرة فجوة زمنية طويلة، لم يتسرّب خلالها ما يشي عن مسارها، عدا ظهور حركة القرامطة المُصنَّفة بأنها من إفرازات الإسماعيلية، دون أن يكون ذلك حاسماً، إذا توقفنا عند توجّهات مغايرة وميول متطرفة لهذه الحركة إزاء الفاطميين، ما أدى إلى عرقلة مشروعهم في السيطرة على الشام. وخلافاً لذلك كان الفاطميون يمثلون جوهر الدعوة الإسماعيلية، مكتنهين في الوقت عينه التراث النضالي للشيعة الأوائل، في العمل على استرداد الخلافة «المصادرة».

---

(١) الشهرستاني، الملل والنحل، ص٨٢.

وليس من قبيل المصادفة، أن يكون المغرب ما توجّهت إليه أنظارهم في هذا السبيل، متوخّين فيه الأرضية الموائمة لانطلاق الدعوة بعيداً عن المراقبة العباسية المباشرة. فقد سبق أن أوفدوا رسولين إلى هذه المنطقة التي وُصفت بأنها «أرض بور»، وقد طُلب منهما العمل على حرثها حتى «يجيء صاحب البذر»[1]. هذه الوصية تذكّرنا بموقف مشابه في الدعوة العباسية، حين وجد إمامها محمد بن علي في خراسان البعيدة عن مركز الحكم الأموي، ضالته في الثورة على الأخير، موصياً أتباعه بكلام شبه مماثل لما سلف: «عليكم بخراسان، فإن هناك العدد الكثير والجلد الظاهر، وهناك صدور سليمة لم تتقسّمها الأهواء»[2].

ويبقى أن نتساءل في هذا السياق عن خلفية اللقب الذي اختاره الدعاة الإسماعيليون في إفريقية (المغرب) ومدى اتصاله نسباً بفاطمة ابنة الرسول وزوج الخليفة الراشدي الرابع؟ هذه المسألة شكلت في الواقع حلقة أخرى من الغموض الذي نشأ عن سرية الدعوة، من دون أن يكون النسب الفاطمي، منفصلاً عن إسماعيل، ـ وهو في كل الأحوال من أحفاد ابنة الرسول ـ مما يسوغ الاسم الذي عُرفت به الدولة (الفاطمية) بعد إعلانها، وإنما ذهب البعض إلى الطعن بالنسب الإسماعيلي في الأساس، واعتباره مجرّد انتحال لإضفاء الشرعية على الدعوة. وقد اعتبر ابن خلدون ذلك من «الأخبار الواهية» التي روّجها المتزلفون لبني

---

(١) اتّعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الحنفا، ج١، ص٤١.

(٢) فاروق عمر، طبيعة الدعوة العباسية، ص١٥٦.

العباس[1]. وبيد أن ما عرض له ابن خلدون من نقد لمثل هذه الأخبار المدخولة والملفقة، واتّهامه صنائع العباسيين بأنهم وراء حملة التشكيك هذه، تملّقاً لخلفائهم القلقين من صعود الدعوة الإسماعيلية، سرعان ما تهاوى، أمام اعتراف الخليفة العباسي (المعتضد) نفسه بصحة هذا النسب في كتاب له «في شأن عبيد الله إلى ابن الأغلب بالقيروان وابن مدرار بسجلماسة» وفاقاً لما جاء في المقدمة[2].

ولعل الفاطميين في إيثارهم هذا اللقب، تعمّدوا إعطاء حركتهم مساحة من الشرعية، تتجاوز النطاق الإسماعيلي إلى الإطار الشيعي، وربما الإسلامي العام، بما يعطي خلافتهم صفة تمثيلية شاملة، في وقت باتوا يتصدون وحدهم للعباسيين، بعد اختفاء الإمام الثاني عشر، من دون ما يؤكد أن الصلة غير قائمة بين طرفي الحركة الشيعية. وقد نجد ما يقارب ذلك في الأبيات التي وجهها الشريف الرضي من كبار الشيعة الإمامية إلى عبيد الله (المهدي) أول الخلفاء الفاطميين قائلاً:

مــن أبــوه أبــي ومــولاه مــولا ي إذا ضـامـني الـبعيد الـقصيُّ
لفّ عرقي بعرقه سيدا النا س جميعاً: محمدٌ وعليُّ
إن ذلّي بذلك الجوّ عزٌّ وأوامي بذلك النقع ريُّ[3]

(١) المقدمة ص٣٣.

(٢) ابن خلدون، المقدمة ص٣٧.

(٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٤.

٣

في الوقت الذي كانت الحركة الإسماعيلية ناشطة في الخفاء، وكان دعاتها منبثّين في أرجاء البلاد، كانت المرحلة تشهد تغيّرات لم تعدم تأثيراً في مسار الحركة، المتزامن حينئذٍ مع تراجع نفوذ العنصر التركي المهيمن على الخلافة العباسية، فيما كان البويهيون الشيعة (الزيدية) في المقابل، يتحضرون للحلول مكانه في بغداد. وليس ثمة شك أن الدعاة الإسماعيليين أفادوا من تلك الظروف التي بدت مواتية للإعلان عن حركتهم في إفريقية، معتمدين على مناصرة قبائل البربر أو بعضها في المنطقة. ومن المفارقات في هذا السياق، أن عدداً من المؤرخين اتخذوا من ذلك قرينة على أن التشيع كان مناهضاً للعصبية العربية، سواء في المشرق، حيث تحالف مع الموالي الفرس، أو في المغرب، حيث كان البربر مادة الدول التي تأسست تحت رايته.

ولعل هؤلاء يجهلون، أو يتجاهلون، أن التشيع نشأ بدايةً في الكوفة، ونما في أوساط القبائل اليمنية العريقة فيها مثل: همدان

وخزاعة والأزد وكندة ومذحج ونخع وغيرها. كما أن العباسيين، وهم حينئذٍ جزء من تيَّار التّشيع لم تكن دعوتهم معادية للعرب، أو ما رُوِّج له باسم الشعوبية، إذ هي في غالب تكوينها ـ قيادة ونقباء ودعاة ـ عربية، كذلك كانت القبائل اليمنية طلائع جيشها إلى العراق، من دون أن يغيّر في هذا الواقع، تحالف الفرس الناقمين على الحكم الأموي معها. فلم يكن سوى العامل الجغرافي ـ كما سبقت الإشارة ـ ما دفع العباسيين إلى اختيار خراسان المزدحمة بالقبائل العربية، بمثل ما جذبت إفريقية، التي خرجت مبكِّراً من الولاء المباشر للعباسيين، أنظار الدعاة الإسماعيليين لاتخاذها مقراً لهم، بمعزل عن هوية العنصر السكاني وأصوله.

بيد أن إفريقية لم تكن الخيار الأول للمشروع الإسماعيلي، حيث الانطلاقة الأولى جاءت من اليمن التي تمتعت بشيء من الحصانة الجغرافية، لبعدها النسبي عن مركز الخلافة، ما أتاح لها القيام بدور تأسيسي في هذا المجال، مستفيدةً من ميزة المكان في التواصل بين الدعاة والأنصار في مواسم الحج. وتدين المرحلة حينذاك لجهود اثنين من كبار الدعاة، التقيا في اليمن، وهما: أبو عبد الله الشيعي[(١)] من صنعاء، وابن حوشب النجار (ربما من الكوفة)[(٢)]، وقد قيل أن

---

(١) أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن زكريا. ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٣١.

(٢) يكتفي ابن الأثير بذكر اسمه على هذا النحو، فيما يعرّفه المقريزي بأنه أبو القاسم ابن رستم بن فرج بن حوشب بن زادان الكوفي، اتّعاظ الحنفا، ج١، ص ٥٥.

كليهما كان في الأصل اثني عشرياً، ثم تحول إلى الإسماعيلية[1]. ويبدو أن ابن حوشب كان أكثر اطلاعاً على مسار الدعوة التي سبق لها الاتصال بالبربر، لا سيّما قبيلة كتامة، كما أن انتدابه لأبي عبد الله للذهاب إلى إفريقية[2]، يُظهر أنه على صلة بالإمام المحتجب في السلمية ويتلقى التعليمات مباشرة منه.

ويروي ابن الأثير في هذا السياق أن أبا عبد الله «خرج إلى مكة وأعطاه ابن حوشب مالاً... فلما قدم... مكة سأل عن حجاج كتامة، فأُرشد إليهم، فاجتمع بهم ولم يعرّفهم قصده، وجلس قريباً، فسمعهم يتحدثون بفضائل أهل البيت، فأظهر استحسان ذلك وحدّثهم بما لم يعلموه، فلما أراد القيام سألوه أن يأذن لهم بزيارته.. فأذن لهم في ذلك، فسألوه أين مقصده؟ فقال: أريد مصر؛ ففرحوا بصحبته»[3]. وكان أبو عبد الله يتمتع بدهاء ساعده على سبر غور الكتاميين، كاشفاً ميولهم وموقفهم المعادي للأغلبي (أمير القيروان)، فضلاً عن جسارتهم في القتال، حتى إذا وصل إلى مصر، أخذ يراوغهم للتمسك به وحثّه على مرافقتهم. فقد تظاهر بأن غايته التعليم في مصر، فقالوا له ـ استناداً إلى المقريزي ـ «إذا كنتَ تقصد هذا فبلادنا أنفع لك، ونحن أعرف بحقك، ولم يزالوا به حتى أجابهم إلى المسير معهم»[4].

---

(١) أيمن فؤاد سيد، الدولة الفاطمية في مصر، تفسير جديد، ص١٠٩.
(٢) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص٥٥.
(٣) الكامل، ج٨، ص٣١ ـ ٣٢.
(٤) اتّعاظ الحنفا، ج١، ص٥٦.

وهكذا عن طريق التعليم دخل أبو عبد الله عقول الكتاميين الذين تشرّبوا فكر الدعوة، وكانوا من قبل مهيَّئين لذلك، إلا أن شخصيته بما اتَّصفت به من ذكاء حاد وعلم غزير، جعلتهم أشدّ تعلقاً بالدعوة وانخراطاً في مشروعها، واستعداداً لحمل السلاح من أجلها. وكان أبو عبد الله قد اتخذ مقره في ميلة[1] أو في تاصروت[2] (تازروت عند المقدسي)[3]، حيث التف حوله «المؤمنون»، حسب وصفه لهم، إلا أنه وقد تجاوزت أحاديثه مسائل الدين، بدأ يلقى معارضة من بعض رؤساء القبائل، ممن وجدوا في أفكاره خطراً على نفوذهم[4]. ولكن التحدي الأساسي الذي واجه حركة أبي عبد الله، تمثل في وجود دول أربع تسيطر حينذاك على المغرب وهي:

١ ـ دولة الأغالبة، وقد قامت في المغرب الأدنى (إفريقية)، حيث أسّسها عامل العباسيين إبراهيم بن الأغلب واتخذت من القيروان عاصمة لها، بينما كانت رقّادة مقر أمرائها، وذلك في وضع شبه مستقل عن السلطة المركزية.

٢ ـ دولة الرستميين في المغرب الأوسط، وقد تأسست على يد عبد الرحمن بن رستم الذي جعل من تاهرت حاضرة له،

---

(١) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص٥٧.
(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٥٨.
(٣) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص٣١٩.
(٤) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، ص٧٣.

وتبنّى الفكر الخوارجي الإباضي، مستقلاً عن الخلافة العباسية.

٣ ـ دولة بني رسول في سجلماسة، جنوب المغرب الأقصى، وكانت على مذهب الفرقة الصفرية من الخوارج، ومؤسسها عيسى بن زيد المكناسي.

٤ ـ دولة الأدارسة الشيعية في المغرب الأقصى (فاس)، وقد أسسها إدريس بن إدريس بن عبد الله، من أحفاد الحسن بن علي[1].

ولم يكن من السهل في الواقع، اختراق هذا المدى المعادي، وإحداث ثغرة لمصلحة قوة جديدة تحمل فكراً غير مألوف لدى الدول المسيطرة على المغرب من أدناه إلى أقصاه. ولكن المفارقة أن هذه لم تشكل خطراً مباشراً على الدعوة الإسماعيلية التي نشطت على تخوم دولة الأغالبة، لا سيّما وأن الأخيرة كانت مهتمة بعملياتها البحرية في صقلية، أكثر من اهتمامها بالسياسة الداخلية على جبهة البربر. ومع ذلك فإن أميرها أرسل موفداً عنه لاستطلاع الوضع، فقدّم إلى سيده صورة عن رجل (أبو عبد الله) زاهد، «يلبس ـ حسب مروية ابن الأثير ـ الخشن ويأمر بالخير والعبادة، فسكت عنه»[2]. أما الدول الأخرى الثلاث، وهي بعيدة

---

(١) عن هذه الدول وظروف نشأتها وطبيعة تكوينها السياسي والاقتصادي انظر: أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص٢٢٦ ـ ٢٢٨.
(٢) الكامل، ج٨، ص٣٣.

عن مواقع كتامة، فلم تجد ما يقلقها من نشاط الداعية الإسماعيلي، حتى أن الأدارسة ربما رأوا إلى الأخير حليفاً أكثر منه عدواً، لا سيّما وأن جامعاً مشتركاً يقرّب بينهما، وهو الولاء لأهل البيت[1].

وفي ضوء ما سلف، بدت مهمة أبي عبد الله أقل صعوبة مما توقع، إذ رأى هامش الحركة يتسع أمامه، مفضياً، أكثر حينذاك، بأسرار الدعوة، ومبشِّراً بالظهور القريب للمهدي، ما كان له وقع شديد في نفوس أتباعه «المؤمنين». ولكن جدلاً حول بعض المسائل جرّ إلى اقتتال بين البربر[2]، كاد أبو عبد الله يذهب ضحيته، لولا تدخّل أحد رؤساء كتامة (الحسن بن هارون) الذي تصدى للدفاع عنه ومضى به إلى تاصروت، حيث بدأ التحوّل الفعلي في مسار الدعوة، من مرحلة التنظير الحذر، إلى مرحلةٍ رهصت بملامح الدولة التي انعقدت راية الحرب فيها، حينذاك، لابن هارون، لما تمتع به من كفاءة عالية في القتال، سرعان ما تجلت في إحكام قبضته على تاصروت بعد مواجهة شديدة مع القبائل المعادية من البربر[3]. ثم استتبع ذلك بنصر آخر في ميلة ـ التي سبق أن أُرغم على التخلّي عنها ـ إلا أنه تراجع بعد هزيمته أمام الأغالبة، بينما لجأ أبو عبد الله إلى رايكجان، حيث أقام «دار

(١) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، ج١، ص٢٩٨ وما بعدها.
(٢) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص٥٧.
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٥٨.

هجرة» فيها[1]، مما يعني إعلان الجهاد ضد الأغالبة. فلم يتردّد الداعية «الشيعي» حينئذٍ في الهجوم على معاقلهم، متصدياً في الوقت عينه لحملات ثلاث وجّهها أميرهم زيادة الله الثالث، اضطر الأخير بعدها إلى التخلي عن «مُلكه» واللجوء إلى مصر، مُفسحاً المجال أمام الداعية للدخول ظافراً إلى رقّادة مقرّ الأغالبة، والسيطرة على عاصمة دولتهم القيروان (٢٩٦هـ/٩٠٨م)[2].

وهكذا سقطت الدولة الأغلبية التي مثّلت آخر مظاهر النفوذ العباسي في إفريقية، وباتت رقّادة مركز الدعوة الإسماعيلية التي عهد أبو عبد الله إدارتها إلى أخيه أبي العباس، ثم سار هو ـ وفاقاً لمروية ابن الأثير ـ «في جيوش عظيمة، فاهتزّ المغرب لخروجه، وخافته زناته وزالت القبائل عن طريقه، وجاءته رسلهم ودخلوا في طاعته»[3]. ولم يكن همّ أبي عبد الله بالحرب فحسب، بل كان لديه من الوقت للعمل على إرساء مجتمع الدولة في البلاد التي خضعت له، مُحدثاً تغييرات في النظام السياسي تتواءم والمفهوم الشيعي للسلطة، إلا أنه كان من المرونة في أسلوبه، ما جعله حريصاً على مشاعر الفئات الأخرى غير المنضوية في الدعوة، لا سيَّما الموالية سابقاً للأغالبة ولمذهبهم السنّي. فكان أول قرار اتخذه بعد هرب زيادة الله، إعلان العفو العام عن الذين شغلوا

---

(١) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص٥٨.
(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٤٥.
(٣) المصدر نفسه، ج٨، ص٤٧.

مواقع في الدولة السالفة، بمن فيهم الفقهاء، ولم يرغم أحداً منهم على اعتناق الدعوة، مستثنياً فقط من وصفهم بـ«أهل الشر» الذين لوحقوا وحُكم عليهم بالقتل، بينما كوفىء بنو كتامة ونالوا نصيباً من دُور رقّادة[1].

وتجدر الإشارة، إلى أن الداعية أبا عبد الله، على الرغم مما صار إليه من نفوذ، فقد حافظ على سلوكه الزهدي الذي تجلى في حياته الخاصة المتواضعة، قريباً من الناس وبعيداً عن التكلف ومظاهر السلطة. وعندما قرر إصدار عملة جديدة، تفادى ذكر أي اسم عليها، وأمر أن يكون على أحد وجهيها «بلغت حجة الله»، وعلى الوجه الآخر «تفرّق أعداء الله»[2]. وكانت الخطبة الأولى، بعد سقوط حكم الأغالبة، في مسجديْ القيروان ورقادة، معبّرة عن هوية الدولة الجديدة، متضمنة، الصلاة على محمد ﷺ وأهل بيته (علي والحسن والحسين وفاطمة «الزهراء»، وفي الوقت عينه مؤشرةً إلى اللقب الفاطمي الذي ستعرف به هذه الدولة، بما يعنيه من ارتباط شمولي ببيت الرسول ﷺ، وليس فقط بالدعوة الإسماعيلية المنبثقة عنها.

---

(١) ابن الأثير، ج٨، ص٤٦.

(٢) المصدر نفسه، ج٨، ص٤٧.

٤

كان نجاح الحركة الإسماعيلية في المغرب، من دون أدنى شك، مديناً لجهود أبي عبد الله الذي تمتّع بصفات قيادية، أهّلته بجدارة للدور الكبير، مؤسساً لدولة تحمل بصماته ولقبه (الشيعي)، ولكن علينا أن نعترف أيضاً بجهود أولئك الروّاد الذين سبق لهم أن مهّدوا له السبيل وألقوا بذرة الدعوة في تلك الأرض. وعلى الرغم من أن دورهم لم يتعدَّ المجال الفكري التنظيري، إلا أن محاولتهم لم تذهب هباءً، بدليل أن أبا عبد الله الشيعي حين انتُدب للاتصال بالحُجَّاج الكتاميين في مكة، كان هؤلاء في جوّ الدعوة، وإن لم يخض مباشرة معهم في موضوع مهمته أو يُشعرهم بخطته في الذهاب إلى إفريقية، بناءً على تكليف من الإمام. كما أن المغرب الذي قامت في أحد أقاليمه الدولة الإدريسية، كان التشيع قد أخذ طريقه إلى بعض كبريات قبائل البربر (صنهاجه؟)، وبمعنى آخر فإن الدعوة الإسماعيلية عندما طرقت بابه، لم تتحرك في أرض مجدبة، وإنما كانت تراكم تراثاً إضافياً في بيئة ليست مغلقة

بالمطلق أمامها. كذلك فإن الدويلات القائمة، وهي معادية للخلافة العباسية، لم تكن من القوة ما تشكّل عائقاً فعلياً في طريق الدعوة، بما فيها دولة الأغالبة التي كانت شبه مستقلة عن هذه الخلافة، من دون أن يكون في وسع الأخيرة التدخّل لإنقاذها، بعدما صرفت نهائياً أنظارها عن المنطقة. ولم يكن هذا الواقع مجهولاً لدى دعاة الإسماعيلية، الذين ما انفكوا يعملون على إيجاد بؤرة مناهضة لخلافة بغداد، والانطلاق منها لاسترداد ما يرونه حقّاً مشروعاً في قيادة الأمة الإسلامية.

وبعد تلك الانتصارات التي حققها أبو عبد الله في إفريقية، وجد أن الوقت حان لدعوة الإمام (عبيد الله) إليها، وما لبث وفد من كتامة أن توجه إلى مقرّه في السلمية (بالقرب من حمص)، وكان أمره قد انكشف حينئذٍ، فسارع إلى مغادرتها ـ ربما تمويهاً ـ إلى اليمن، ولمّا تلقى دعوة أبي عبد الله حوَّل وجهته إلى إفريقية[١]. ولكن الرحلة كانت محفوفة بالأخطار، حيث تربص به رجال الخليفة العباسي (المكتفي)[٢]، فضلاً عن القرامطة الذين بدأت ملامح جديدة لحركتهم، ليست مطابقة للدعوة الإسماعيلية، أخذت بهم لاحقاً إلى الجبهة المناوئة للفاطميين في الشام. وكان ذلك في رجب من العام ٢٨٩هـ (يونيه ٩٠٢م)، مصطحباً في رحلته ابنه (أبو

(١) المقريزي، ج١، ص٦٠.
(٢) المكان نفسه.

القاسم محمد) وداعي الدعاة (فيروز)[1]، وحاجبه (جعفر بن علي)، وآخرين من كتامة. وقد أحاط تحركه بسرّية تامة، حيث توقف بعض الوقت في دمشق، ثم تابع طريقه بحذر إلى طبرية، حيث أقام سنتين متخفياً، حتى إذا شعر بانحسار وطأة القرامطة عنه، استأنف مسيره إلى مصر، متنكّراً بزي التجار، إلا أنه وقع في يد واليها الذي أمره الخليفة بألاّ يدع سبيلاً دون القبض عليه[2]. ولكن الوالي، وقد انبهر بشخصية الإمام وتأثر بحديثه وصلابة قضيته، لم يتأخر في إطلاق سراحه[3]، وقيل إنه تلقى مالاً وفيراً لقاء ذلك[4].

وما لبث عبيد الله أن غادر سريعاً الفسطاط، وانتقل متنكراً في الزّي عينه إلى طرابلس، حيث وجّه وفداً من الكتاميين إلى داعيته أبي عبد الله ينبّؤه بظهوره القريب، فيما سلك هو الطريق المؤدي إلى سجلماسة في المغرب الأقصى. وبعد أن اقترب منها، بعث إليه أميرها (اليسع بن مدرار) يسأله عن علاقته بأبي عبد الله، فنفى أن يكون قد رآه من قبل، مصرّحاً بأنه مجرد رجل يحترف التجارة، إلا أن الشك ساور اليسع به فأمر بسجنه[5]، وقيل إن

---

(١) انشق على عبيد الله فيما بعد وذهب إلى اليمن. أيمن فؤاد سيد، الدولة الفاطمية في مصر، ص١١٧.

(٢) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص٦٠.

(٣) المكان نفسه.

(٤) المكان نفسه.

(٥) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص٦٥، للمزيد من التفاصيل حول رحلة عبيد الله انظر: سهيل طقوش، تاريخ الفاطميين، ص٧٤، وما بعدها.

ذلك تم بوشاية من اليهود الذين استقروا بأعداد كثيرة يمارسون التجارة في المدينة[1].

وفي تلك الأثناء كان الداعية أبو عبد الله يقود حملة إلى تاهرت عاصمة الدولة الرستمية، التي سرعان ما انهارت مقاومتها أمام قواته، ثم استأنف تحركه نحو سجلماسة بعد أن بلغه نبأ سجن الإمام فيها، فحاصرها وهزم أميرها الذي هرب عند حلول الظلام، قبل أن يدخلها ويخرج الإمام من سجنه، معلناً عنه ـ حسب المقريزي ـ فتلقاه الناس بالابتهاج، واحتشدوا حوله معلنين الولاء له[2]. ويذكر المؤرخ العبادي، دون الإشارة إلى مصدره، أن الإمام، قبل رحيله عن سجلماسة، انتقم من اليهود فيها لموقفهم السالف منه[3]، مع العلم أن «الحميري»، ربط بين وجود اليهود في سجلماسة، وبين تجارة الذهب مع السودان الغربي، «لكونها ـ أي المدينة ـ باباً لمعدنه، فهم يعاملون التجار به ليخدعوهم بالسرقة والخداع». فانحازوا إلى اليسع ونمُّوا على عبيد الله الذي أخبر داعيته بذلك، فأغار عليهم الأخير و«قتل منهم الأغنياء وأخذ أموالهم بالعذاب»[4].

كان «ظهور» الإمام في سجلماسة، تكريساً لانتشار الدعوة في

---

(١) أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص٢٢٩.

(٢) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص٦٥.

(٣) في التاريخ العباسي والفاطمي، ص٢٣٠.

(٤) الروض المعطار، ص٣٠٦.

المغرب، بعد إزالة العقبات الأساسية من طريقها. فلم يعد ما يحول دون إعلان دولتها بصورة رسمية انطلاقاً من رقّادة التي دخلها الإمام في موكب المنتصر ومعه الداعية أبو عبد الله وشيوخ الكتاميين والأعوان. ولعل اختيار مقرّ الأمراء الأغالبة، الذين أبقوا على ولائهم للحكم العباسي، عاصمة للدولة الجديدة، يؤشّر بداهةً إلى اندراج الأخيرة في الموقع المعادي لخلافة بغداد، وأن النصر الذي تحقّق على الأغالبة، كان نصراً على العباسيين في الوقت عينه. ففي رقادة تمّت البيعة لعبيد الله، وقد استهلّها داعيته «الشيعي» أمام حشد «المؤمنين»، قائلاً ـ على ما جاء في «رسالة» القاضي النعمان ـ «هذا مولاي ومولاكم وولي أمركم وإمام دهركم ومهديكم المنتظر الذي كنتُ أبشّر به، وقد أظهر الله عزّ وجلّ أمره كما وعده»[1]. وكان ذلك يوم الجمعة من ربيع الثاني سنة ٢٩٧هـ (١٥ يناير ٩١٠م)، اليوم الذي توّج النضال الطويل للحركة الشيعية الإسماعيلية، بظهور المنقذ (المهدي) الموعود، والذي كان عبيد الله جديراً به، بعد اتخاذه لقباً له، مرادفاً لآخر، وهو «أمير المؤمنين»، درج عليه أيضاً خلفاؤه.

ومن الواضح أن إعلان الخلافة الفاطمية، كسر التقليد السائد حتى ذلك الحين بشأن وحدة الخلافة الإسلامية التي ظلت بمنأى عن الانقسام نحو قرون ثلاثة، ما شجّع بعد وقت قصير الأمويين في الأندلس على اتخاذ هذه الصفة، متذرّعين باستعادة حقهم الذي

---

(١) رسالة افتتاح الدعوة، ص٢٤٥.

اغتصبه العباسيون من أسلافهم في المشرق. ولكن خلافة الأندلس النائية في الغرب، لم تثر قلق الفاطميين الذين كانت خلافة العباسيين محور نضالهم الطموح، في وقت كان المدّ الشيعي يتابع انتشاره على بقع عدة، من المغرب الأقصى (الأدارسة) إلى طبرستان (الزيدية) شرقاً، قبل أن تخضع بغداد نفسها لسيطرة أسرة شيعية قادمة من الديلم (البويهيون). ومن هذا المنظور، كانت الظروف مناسبة أمام الفاطميين للتمدّد على حساب الخلافة العباسية، ولكن قبل ذلك كان على المهدي أن يُثبِّت نفوذه في المغرب، ويرسي بنيان دولته على أسس متينة، تمهيداً للتحوّل نحو المشرق.

بيد أن ذلك كانت دونه عقبات، في مقدّمتها أن السلطة الفعلية لم تُحسم بالمطلق للإمام الفاطمي الذي أخذ يرتاب في ولاء داعيته القوي، لما يتمتع به من نفوذ واسع في كتامة وقبائل أخرى من البربر. وبدا حينذاك أن الطرفين افتقدا الثقة، أحدهما بالآخر، حتى وصل الأمر بجماعة الداعية إلى إنكار إمامة المهدي، في وقتٍ دأب أبو العباس (أخو الداعية) على توجيه النقد علناً للإمام، على الرغم من اعتراض أخيه، ربما الظاهر، على ذلك[1]. وقد يبدو مفاجئاً اتخاذ المهدي قراراً بالتخلص من الرجل الذي مهَّد السبيل للدعوة الشيعية، وأقام دولتها في المغرب، إلا أن الأخيرة،

---

(١) ابن خلدون، كتاب العبر، ج٤، ص٧٦ ـ ٧٧، المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص٦٧.

ما كانت لتستقيم في ظل رأسين لها، واتجاه الداعية، على الأرجح، إلى أن يكون الممسك بزمامها، فيما تكون للإمام المرجعية الروحية فيها. وفي ضوء ذلك سوّغ المهدي لنفسه القضاء على داعيته الذي وجد فيه خطراً على مشروعه، قبل أن يقع فريسة سهلة في يده[1]. ويروي ابن خلدون في هذا السياق، «أن المهدي استدعى عروبة بن سيف وأخاه حباسة وأمرهما بقتل «الشيعي» وأخيه، فوقفا لهما عند باب القصر، وحمل عروبة على أبي عبد الله، فقال له: لا تفعل، فقال: الذي أمرتنا بطاعته أمرنا بقتلك، ثم أجهز عليهما في نصف جمادى سنة ثمان وتسعين»[2].
ولعل أبا العباس الذي وقع تحت تأثير نزعته السلطوية، جرّ أخاه إلى التورّط في موقف ربما لم يكن راغباً فيه، من دون أن يغفل المهدي فضل الداعية حتى بعد مصرعه أمام عينيه، إذ أبدى أسفاً عليه وفي الوقت عينه نقمة على أخيه، قائلاً ـ حسب مروية ابن عذاري ـ «رحمك الله! أبا عبد الله! وجازاك في الآخرة [بقديم سعيك]، ولا رحمَك [الله] أبا العباس، فإنك صددته عن السبيل وأوردته موارد الهلاك»[3].

ولم يكن لهذا الحادث أن يمر دون ردات فعل، تعدّت مناصري الداعية، إلى قبائل أخرى تصدّت لموجة التشيع، مستغلّة الانقسام على جبهة الدعوة، ولكن المهدي لم يجد صعوبة في

(1) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص٦٧.
(2) العبر، ج٤، ص٧٧.
(3) البيان المغرب، ج١، ص١٦٤.

السيطرة على الموقف وإسكات «الفتنة»[1]، متخذاً حينذاك قراراً مهمّاً عبّر فيه عن نهج متسامح في الحكم، وذلك بترك حرية الاختيار للجميع، دون إكراه أحد على التخلّي عن معتقده، وهو ما اتفقت عليه المرويات التاريخية، حين أمر الدعاة بالكفّ «عن طلب التشيع من العامة»[2]، ما أدى إلى تجاوز المحنة بالقليل من الجهد، والمضي في ترتيب شؤون الدولة الصاعدة، وتوسيع مداها الجغرافي، سواء في الشرق أو في الغرب. وقد تطلّب الأمر بداية، الشروع في بناء عاصمة (٣٠٠هـ/ ٩١٢م)، تلبّي الحاجة إلى مقرٍّ أكثر مواءمة في الموقع والتكوين السكاني والحصانة الدفاعية، من رقادة الواقعة في منطقة سهلية مكشوفة، واختار لها مكاناً على الساحل قريباً من تونس، وسمَّاها باسمه (المهدية)[3]. وقد وصفها المقريزي، بأنها «جزيرة متصلة بالبرّ كهيئة كفّ متصلة بزند.. لها سور محكم وأبواب عظيمة زنة كل مصراع مائة قنطار»[4].

وإذا كان الداعية أبو عبدالله قد أسس للدعوة في المغرب، فإن الدولة كانت إنجازاً خاصاً بالمهدي الذي أرسى بنيانها، بدءاً بوحدة «الجماعة» بعد حسم الصراع مع أنصار الداعية، لا سيّما كتامة التي خطّطت لانقلاب ضده، وعمدت إلى تسمية طفل منها

(١) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص٦٨.
(٢) ابن خلدون، العبر، ج٤، ص٧٧ ـ ٧٨، المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص٦٨.
(٣) الحميري، الروض المعطار، ص٥٦١.
(٤) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص٧٠.

على أنه «المهدي»، زاعمة «أنه يُوحى إليه»[1]، حسب مروية المقريزي. ولكن التحدي كان أبعد من معارضة كتامة وبعض القوى المناوئة أساساً للدعوة الشيعية (الإسماعيلية)، ولذلك كان في أولويات المهدي توسيع دائرة نفوذ الدولة لتشمل المغرب كافة، والذي شكل العمق الحيوي لها. وفي هذا السبيل وجّه حملة استولت على فاس عاصمة الأدارسة (٣٠٨هـ/ ٩٢٠م)، وأدَّت إلى أن يصبح قريباً من نفوذ أمويي الأندلس في المنطقة الساحلية[2]. ولكن المهدي على الرغم من جهوده في محاولة السيطرة على المغرب، فإنه لم يحقق من النتائج ما توخَّاه، لا سيّما بعد إعاقة خليفة الأندلس (الناصر) تقدّم الجيوش الفاطمية في المنطقة.

ويبدو أن المهدي إزاء تلك التحديات، وما بدا من ضعف الاستجابة للدعوة الإسماعيلية، بعد مقاومة فقهاء المالكية لها، بات مقتنعاً بأن المغرب ليس المكان الموائم جغرافياً واقتصادياً لانطلاقة أكثر حيوية لدولته. فكان التحوّل حينئذٍ نحو مصر، بديلاً تتوافر فيه هذه الشروط، لا سيّما الموقع الوسطي في قلب العالم الإسلامي، ما يفسر الحملات المبكرة إلى برقة، ومن ثَمَّ إلى الإسكندرية (٣٠١هـ/ ٩١٣). ولكن الجيوش التابعة للعباسيين، تصدّت لها وحالت دون سيطرتها على الثغر البحري الشهير،

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٦٨.

(٢) ابن عذاري، البيان المغرب، ج١، ص١٨٣.

وأفشلت حملة أخرى نزلت في الأخير وتوغلت مسافة في الأراضي المصرية، ما أثار سخط المهدي على قائده (حباسة) الذي كان جزاؤه القتل على هزيمته[1]. كما أن حملة ثالثة تولى أمرها ابنه (أبو القاسم)، نجحت في الدخول إلى الإسكندرية (٣٠٦هـ/٩١٨م)، والتقدم حتى تخوم الصعيد، حيث وجّه من هناك ـ حسب المقريزي ـ كتاباً «إلى أهل مكة يدعوهم إلى طاعته فلم يقبلوا منه»[2]. وما لبث الخليفة العباسي المعتز أن أوفد قائده مؤنساً لردع هذه الحملة، فيما عزّزها المهدي بعدد من السفن، إلا أن الجيش العباسي أظهر مرة أخرى تفوّقاً في مواجهة القوات الفاطمية وانتهى إلى هزيمتها بعد إحراق سفنها في مرفأ رشيد[3].

وهكذا فإن حملات المهدي إلى مصر، نبَّهت الخلافة العباسية إلى خطة الفاطميين في السيطرة على الأخيرة. فلم تدّخر جهداً في الدفاع عنها، باعتبارها خطّاً دفاعياً أساسياً أمام الخطر القادم من الغرب. ولعل ما ينبغي التوقف عنده في هذا السياق، هو أن الفاطميين أولوا اهتماماً خاصاً بالقوة البحرية في مشروعهم السياسي، الأمر الذي تجلّى في عدد السفن المشاركة في الحملة الأخيرة[4]، إذ يبدو أنهم استفادوا من تجربة الأغالبة، ولكنهم

---

(١) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص٦٩.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٧١.

(٣) المكان نفسه.

(٤) المقريزي، اتعاظ ج١ ص٧١.

تفوّقوا عليهم، كما على الدول الأخرى في العالم الإسلامي. وكان ذلك وثيق الصلة بمنظومة الجهاد عند الفاطميين، ما طبع دورهم بشيء من الرسالية خصوصاً في التصدي المبكر للعمليات البيزنطية في الشام، بعد عزوف الخلفاء العباسيين عن هذا الدور، بخضوعهم لقوى الأمر الواقع الذين تمادوا في «عسكرة» الدولة بما يعزّز نفوذهم في الداخل[1]، من دون أن تبدر منهم مواقف ذات طابع جهادي إزاء الأخطار الخارجية.

(١) عثمان البيلي، المعتصم وعسكرة الخلافة العباسية ص١٨٠.

٥

توفي المهدي (٣٢٢هـ/ ٩٣٤م)، قبل أن يحقق الأهداف التي خطّط لها على جبهتيْ المغرب والمشرق، حيث واجه في الأولى معارضة بعض قبائل البربر، لا سيَّما زناتة التي انطلقت منها ثورة الخوارج (الإباضية) بقيادة أبي يزيد بن مخلد، وكانت لا تزال مصدر قلق للفاطميين حتى قضى عليها الخليفة الثالث المنصور[١]. كما اصطدمت بالفشل حملات المهدي على الجبهة الثانية، وإن كانت هذه قد وضعت أسس المشروع الذي سيمضي خلفاؤه فيه، بما يتعدى الجبهتين السالفتين، إلى صقلية المستهدفة من جانب البيزنطيين، حيث كانت الجزيرة «الميدان الذي استطاع فيه الفاطميون أن يؤدوا حقّ الجهاد»[٢] على حدّ تعبير المستشرق الإيطالي ريزيتانو.

---

(١) المقريزي، اتّعاظ ج١، ص٧٢، ٨٣، انظر أيضاً: ابن خلدون ج٤، ص٨٤، وما بعدها.

(٢) أستاذ التاريخ الإسلامي في جامعة بالرمو، وقد أورد هذا القول في مساهمة قدمها إلى مؤتمر «الحضارة العربية بين الأصالة والتجديد» ـ الجامعة اللبنانية ـ كلية الآداب ـ بيروت، مارس ١٩٧٥.

بيد أن المهدي ترك لخلفائه تنفيذ ما أعجزته التحديات عن تحقيقه، لا سيّما وحدة المغرب التي كانت دونها عوائق كثيرة، سواء تمثلت في ثورات البربر، أو في العلاقة العدائية مع الأندلس التي كان لخليفتها تأثير على بعض القبائل (في المغرب)، ولم يدّخر فرصة لتحريضها على التمرّد. وإذ افتقد الخليفة الثاني (القائم)[1]، على الرغم من اكتسابه خبرة واسعة في شؤون الحكم، إلى شخصية سلفه القيادية، إلا أنه حافظ على دولته، مُنازلاً على الخصوص ثورة أبي يزيد الخارجي وموقعاً هزائم عدة بقواته. وعندما تولى المنصور[2]، الخليفة الثالث، كانت هذه الثورة في مقدمة اهتماماته، وقد ساعدته مرونته على إقامة تحالفات جديدة مع البربر، لا سيَّما القبيلة الكبرى صنهاجة، كان لها تأثير في تعديل ميزان القوى لمصلحته، في وقت افتقدت ثورة الخوارج، بعد أن طال عهدها، وهجها الشعبي، ما دفع المنصور إلى تضييق الخناق على معاقلها، حتى ظفر بقائدها الذي تحصّن في قلعة كتامة، مخلّداً هذا النصر بإقامة مدينة حملت اسمه (المنصورية) في المعسكر الذي نزل فيه[3].

ولم يطل حكم المنصور أكثر من سبعة أعوام، ولكنه استطاع إنقاذ الدولة من الانهيار، بعدما وصل خطر الخوارج إلى تخوم

---

(١) أبو القاسم محمد القائم بأمر الله (٣٢٢ ـ ٣٣٤/ ٩٣٤ ـ ٩٤٥).

(٢) أبو طاهر إسماعيل (المنصور بنصر الله) (٣٣٤ ـ ٩٤٦/٣٤١ ـ ٩٥٣).

(٣) ابن خلدون، ج٤، ص٩٢، ابن عذاري، ج١، ص٢١٩.

عاصمتها المهدية. وفيما تبقّى له من وقت، بعد القضاء على ثورتهم، أمضاه في تثبيت سلطته في المغرب الأدنى، وفي التصدي لأطماع البيزنطيين في جزيرة صقلية، تاركاً لابنه المعزّ، أعظم الخلفاء الفاطميين، المهمات الصعبة، والذي نجح في التصدّي بكفاءة لها، وتذليل معظم العقبات أمام انتشار الدعوة في المغرب. وكان المعزّ[1] من ألمع رجالات عصره، ذكاءً وعلماً وتبحّراً في أصول الدعوة الإسماعيلية، إلى جانب شخصية قيادية فذّة ونظرة ثاقبة في السياسة. وقد وصفه المقريزي بأنه «أخذ نفسه بحفظ اللغات، فابتدأ بالبربرية فأحكمها، ثم بالرومية، ثم بالسودانية»[2]. كما عرف التليانية (الإيطالية) التي تعلّمها إبان إقامته وقتاً في صقلية[3]، مما يعني أن المعز في سبره ثقافات الشعوب والقبائل المحيطة به، أراد التعرّف إلى سلوكها وطريقة تفكيرها، موظفاً ذلك في مشروعه التوسعي الذي استعاد بريقه مع بدايات حكمه.

وكان واضحاً أن تفرّغ سلفيْه (القائم والمنصور) لحماية الدولة مما عصف بها من ثورات وحركات معادية، قد تمَّ على حساب الدعوة التي تراجعت، خصوصاً أمام ضغط الخوارج، إذ اتخذت ثورتهم ـ حسب المؤرخ العبَّادي ـ «صفة قومية ضد السيادة

---

(١) أبو تميم معد المعزّ لدين الله (٣٤١ ـ ٩٥٢/٣٦٥ ـ ٩٧٥).

(٢) اتّعاظ الحنفا، ج١، ص١٠١.

(٣) المقريزي، النقود الإسلامية ص٢٨٨.

الفاطمية»[1]. فكان على الخليفة الرابع، في ضوء ذلك، التحرك في اتجاهات عدة، بما يُكسب الدعوة دينامية جهادية، والدولة ملامحها «الأمبراطورية»، وفاقاً لخطَّة أخذت طريقها سريعاً إلى التنفيذ. فما كادت السيادة الفاطمية تستقر مجدداً في المغرب الأدنى، حتى كانت حملة تتجه إلى الأوراس[2] ممهّدة لعمليات واسعة في المغرب الأقصى (٣٤٧هـ/٩٥٨م)، بقيادة جوهر الصقلبي الذي اقترن اسمه في تلك المرحلة بالخليفة المعزّ، محققاً أبرز المنجزات في عهده. وقد نجح هذا القائد الفذّ في مهمته، متقدماً حتى شواطىء الأطلسي[3]، ومنعطفاً باتجاه الشمال في محاولة للسيطرة على القواعد العسكرية (طنجة وسبته ومليلة) التي اتخذها الأمويون في الأندلس منطلقاً لشن غزواتهم على المغرب الأقصى[4].

ولعل المعزّ حينذاك بعد فرض سيطرته شبه الكاملة على المغرب، نضجت لديه فكرة المشروع الكبير، في أن يبسط سيادته على العالم الإسلامي، ما يفسر إطلاقه حينذاك الدعوة للجهاد المقدس، مستهدفةً كل القوى المعارضة للخلافة الفاطمية، باعتبارها ـ من وجهة نظره ـ الممثلة الوحيدة للخلافة في الإسلام.

---

(١) في التاريخ العباسي والفاطمي، ص٢٣٧.
(٢) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص٩٣.
(٣) ابن خلدون، ج٤، ص٩٧.
(٤) حسن إبراهيم حسن، طه شرف، المعز لدين الله ص٣٨ ـ ٣٩.

وكانت فكرة غزو الأندلس تندرج في هذا المفهوم، بأن الخلافة واحدة، وأن ادعاء الناصر الحقّ فيها، خرق للشرعية، ما يوجب القتال ضده[1] وإخضاع بلاده (الأندلس) للسيادة الفاطمية. كما يفسر هذه الرؤية المعزّية، الموقف من الخلافة العباسية التي كان القضاء عليها، ما سوّغ أساساً قيام الدعوة الإسماعيلية. ويقارب ابن الأثير في إحدى مروياته هذه الحقيقة، متوقفاً عند زيارة رسول بيزنطي للمعزّ في مصر، وكان قد قصده، من قبل، إلى إفريقية، فقال له الخليفة الفاطمي: «أتذكر إذ أتيتني رسولاً وأنا بالمهدية، فقلت لك: لتدخلن عليّ وأنا بمصر مالكاً لها؟ قال: نعم! قال: وأنا أقول لك، لتدخلن علي ببغداد وأنا خليفة»[2].

وهكذا يتبلور المشروع الجهادي للخليفة المعزّ، متخذاً شكل مثلث غير متساوي الأضلاع، قاعدته عباسية والضلعان الآخران بيزنطي وأندلسي، مع أرجحية للأول يسوّغها الالتزام بعقيدة الجهاد التي ستبدو أكثر وضوحاً بعد السيطرة على مصر. ولقد توجهت أنظار المعزّ بداية إلى الأندلس، وكان على ثقة بأن آلته العسكرية قادرة على إسقاط الحكم الأموي فيها، ولكنه عاد عن ذلك، بعدما رأى عدم جدوى تبديد الوقت في صراع قد يطول أمده، مقتنعاً أن الجهاد الحقيقي هو في الشرق، وليس في هذه البؤرة الغربية النائية.

---

(١) الكامل في التاريخ، ج٨، ص٦٦٣.

(٢) المكان نفسه.

وكانت مصر في ظروفها الداخلية تشجع على غزوها، عدا ما يمثّله موقعها الجغرافي ودورها الاقتصادي من أهمية لتكون القاعدة المثالية للمشروع الفاطمي، وهي حينئذٍ تحت سيطرة الأخشيديين المتحدّرين من أصول تركية. وقد ورثوا حكمها من الطولونيين (من الأصول عينها)، من دون أن يقطع كلاهما، على الرغم من نفوذه الفعلي، الصلة بالخلافة العباسية التي وجدت في ذلك حصانة لمصر من خطر الفاطميين في المغرب، عدا أن توسّع كل منهما نحو الشام، كان رادعاً للحركات السياسية المتفشية في الأخيرة. وقد سبق أن رأينا اهتمام الفاطميين بمصر منذ أيام المهدي الذي وجّه عدة حملات إليها، من دون أن يحالفه النجاح في ذلك، إلا أن الدعاة تسللوا حينئذٍ إليها، واخترقوا بحدود ما نسيجها الاجتماعي، مبشّرين بظهور قريب للفاطميين في هذه البلاد، ومردّدين أمام أتباعهم ـ فيما يرويه أبو المحاسن الأتابكي ـ أنه «إذا زال الحجر الأسود ـ أي كافور الأخشيدي ـ ملك مولانا المعزّ الدنيا كلها»[1].

وخلافاً لتجربة المهدي الصعبة في مصر، كانت مهمة المعزّ على جانب من السهولة، حيث عانت البلاد تدهوراً بعد وفاة كافور الذي تولى أمرها بالوصاية على خليفة الأخشيد الضعيف، حتى إذا آل الحكم إلى الأخير أظهر عجزاً عن الإمساك بزمامه، فسادت الفوضى و«عظم الغلاء وكثُرت الفتن»[2]، كما وصف حالة البلاد

(١) النجوم الزاهرة، ج٤، ص٧٢.
(٢) العبر، ج٤، ص٩٩.

حينذاك ابن خلدون. إلى ذلك فإن تطورات الأحداث في المشرق، كانت ما يقلق المعزّ ويستحثّه على التحرك نحو مصر، متخلياً عن خطته لغزو الأندلس، لا سيّما بعد أن تناهى إليه خبر استيلاء البيزنطيين على عدد من ثغور الشام الإسلامية (طرسوس، أنطاكية، أذنة)[١]، كما كان ظهور البويهيين في بغداد وهيمنتهم على الخلافة العباسية، ما سرّع في اتخاذ القرار بالسيطرة على مصر[٢].

وبدا المعزّ حينذاك وكأنه يسابق الزمن، قبل أن تفوته اللحظة المصيرية، خصوصاً بعد تجرؤ البيزنطيين على اختراق الشام[٣]، مستعيدين الحلم القديم بالرجوع إليها، ما تجلى خصوصاً في حملة الأمبراطور يوحنا زمسكيس التي بلغت أسوار القدس، قبل أن ينقذها من السقوط مرض أصاب الأمبراطور[٤] وأرغمه على العودة إلى القسطنطينية. وهكذا فإن المؤشرات كانت تنذر بخطر شديد على الشام، دون أن تكون مصر في منجًى منه، ودون أن تكون منفصلة عن حملات البيزنطيين على صقلية التابعة للسيادة الفاطمية، ما شكل حينئذٍ حصاراً على الدولة الصاعدة في

---

(١) أبو المحاسن، نجوم، ج٤، ص٧٢.

(٢) المكان نفسه.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٥٩٦.

(٤) ابن الأثير، الكامل ج٩، ص٣٥٩، انظر أيضاً: أرنست باركر، الحروب الصليبية، ترجمة السيد الباز العريني، ص١٧.

المغرب، للحؤول دون اقترابها، قوةً إسلاميةً فتية، من حدودهم في آسيا الصغرى، فيما لو أتيح لها التوسع في الشام.

ومن هذا المنظور، فإن القرار الذي اتخذه المعزّ بفتح مصر، كان استجابة لقضية «مقدسة»، رسخت في وعيه السياسي والفكروي (الإيديولوجي)، معبّراً عن ذلك ـ فيما رواه أبو المحاسن ـ بأن غايته «إقامة الجهاد والحق.. وأن يعمل بما أمره به جده رسول الله ﷺ»[1]. ويلفت في هذا السياق، تداول المرويات حينذاك مصطلح «الفتح» عنواناً لحملة المعزّ على مصر، بما يطابق المضمون الجهادي للأخير، وهو يستخدم لأول مرة في الحروب الإسلامية ـ الإسلامية، فيما كان خاصاً من قبل بالحملات على غير المسلمين، الأمر الذي نجد فيه منحى مختلفاً في السلطة، وسمها بطابع فكروي جديد. وفي ضوء ذلك أثار استهداف الفاطميين لمصر، قلق العباسيين والبيزنطيين معاً، فضلاً عن القوى السياسية ذات النفوذ في الشام، المنتعشة على حساب انكفاء السلطة المركزية، واجدة بدورها في المشروع الفاطمي ما يهددها بصورة مباشرة.

ولم يأت العام (٣٥٨هـ/٩٦٨م)، حتى كانت الحملة المعزّية على أهبة التحرك إلى مصر، حاشدةً أعداداً هائلة من كتامة وزويلة وغيرهما من قبائل البربر، عدا فرقة من الصقالبة، وهم من أصول

(١) النجوم الزاهرة، ج٤، ص٧٢.

مختلفة تمَّ تجنيدهم في الجيش الفاطمي، ومنهم قائد الحملة جوهر الذي حاز ثقة الخليفة لما أظهره من الشجاعة في حروب المغرب. وكانت في عديدها وعتادها وتنظيمها، ما أفاض المؤرخون في وصفه، حتى لم يخلُ الأمر من المبالغة[1]، كما زُوّدت بمحطات الماء على الطريق في برقة[2]، وسوندت في الوقت عينه بحملة بحرية ما لبثت أن اتجهت إلى الإسكندرية، الهدف المشترك للحملتين في آن. ويقارن المؤرخان حسن إبراهيم حسن وطه شرف، بين حملة جوهر وبين حملة نابليون والآخرين في العصر الحديث، فيشيران إلى أن جوهراً «أتى لينقذ المصريين من ظلم العباسيين وعبث الحكام والولاة ويبعد عنهم خطر القرامطة والروم، على ما ذكره في منشوره، وليعمل أيضاً على تكوين دولة مستقلة في هذه البلاد تنافس العباسيين وتقف في وجه مطامع الروم وسواهم. أما الحملات الحديثة على مصر، فإن القائمين عليها، لم يكونوا يرمون من ورائها، إلا إلى اغتصاب حرية أهلها.. تحت ستار التمويه والادعاءات الكاذبة التي برهنت الأيام على بطلانها»[3]. وليس ثمة شك أن الأزمات السياسية والاقتصادية التي عانتها مصر، لا سيَّما خلال المرحلة الأخشيدية الأخيرة،

---

(١) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص١٠٢، حسن ـ شرف، المعزّ لدين الله، ص٨٤.

(٢) ابن خلدون، العبر، ج٤، ص٩٨.

(٣) المعزّ لدين الله، ص٨٥.

جعلت سكانها يرحبون بالفتح الفاطمي، منقذاً فعلياً طالما تاقوا إليه، ولم يروا ما يوجب مقاومته أو اعتراض طريقه.

كان ذلك أيضاً موقف بقايا السلطة الأخشيدية في مصر، ممثّلة بالقائد الأكثر نفوذاً حينذاك، جعفر بن الفرات الذي رأى عدم جدوى التصدي للقائد الفاطمي بعد إحكام الأخير سيطرته على الإسكندرية وتوغله في الأراضي المصرية إلى الجيزة، حيث اصطدم على الضفة الشرقية للنيل بفلول القوات الأخشيدية، من دون أن يجد صعوبة في القضاء عليها، قبل أن يدخل ظافراً إلى الفسطاط. وكانت قد سبقت ذلك مفاوضات سرية بين جوهر وابن الفرات، انتهت إلى اتفاق جاء على نسق وثيقة إصلاحية، تحدّدت فيها سياسة الحكم الجديد، وموقفه من المسائل الأساسية، خصوصاً ما تعلّق بالحرية الشخصية والدينية، كما أكدت على منح الأمان للجميع، على أنفسهم وأموالهم. ومما جاء فيها ـ وفاقاً لما ذكره المقريزي ـ «يجري الأذان والصلاة وصيام شهر رمضان.. والزكاة والحج، والجهاد على أمر اللّه وكتابه، وما نصه نبيه ﷺ في سنّته، وإجراء أهل الذمة على ما كانوا عليه»[1]. وهكذا فإن الفتح الفاطمي الذي تمّ سلماً دون إراقة دماء، لم يكن مجرد فعل عسكري يتوخى السيطرة والاستئثار، ولكن فرادته تجلّت في تلك العلاقة الإنسانية التي لامست مشاعر المصريين وفتحت عقولهم

(١) اتّعاظ الحنفا، ج١، ص١٠٢ ـ ١٠٥، انظر: حسن ـ شرف، المعزّ لدين الله، ص٨٦.

على الحكم الجديد، متخلّين عن أحكام مسبقة روّج لها بعض المتشددين من الفقهاء ضدّ الدعوة الإسماعيلية.

وفي واقع الأمر، كان «الفتح» معبّراً عن مضمونه التاريخي، لا سيّما في المرحلة الأولى من العهد الفاطمي في مصر، ومنسجماً مع التغيرات الجذرية التي شهدتها الأخيرة. وقد أكد المؤرخ أيمن سيد على هذه المسألة قائلاً: «لم يكن الفتح الفاطمي لمصر يعني قيام حكومة مكان أخرى، بل كان بمثابة انقلاب ديني ثقافي اجتماعي بعيد المدى، صحبه تحوّل ظاهر في نظام الحكم، خلق موقفاً جديداً تماماً، فلأول مرة في التاريخ الإسلامي تُحكم مصر بدولة لا تدين حتى بالولاء الاسمي لبغداد، فمع دخول الفاطميين إلى مصر تزايد دورها في العالم الإسلامي وتحوّل بشكل أساسي»[(١)]. ولعل هذا الرأي ينمّ عن قراءة دقيقة لتلك المرحلة، تعكس الرؤية الإصلاحية للوثيقة السالفة التي أعلنها جوهر الصقلبي بعيد دخوله الفسطاط، وذلك في سابقة لم تحدث قبلاً على الأقل، بهذا المضمون، فضلاً عن الصياغة الهادئة. وعلى الرغم من الاتجاه الانقلابي ـ وفاقاً لتوصيف المؤرخ سيد ـ للفتح الفاطمي، فإن الأخير لم يترافق مع إجراءات تمسّ الشخصية التاريخية لمصر، بقدر ما راكم على تراثها، مشتبكاً معه حتى الجذور. وخلافاً لذلك، فقد بدا الحكم الجديد، وكأنه من صميم تلك البيئة، وليس طارئاً عليها، إذا توقفنا مرة أخرى عند الوثيقة التي

---

(١) الدولة الفاطمية في مصر، ص١٣٩.

أثبتت صدقية في الإبقاء على الطبقة السابقة من الفقهاء، ورجالات الإدارة في مواقعها، من دون التحرّج في أن يكون خطيب المسجد الكبير (عبد السميع بن عمر) موالياً لبني العباس[1].

وليس ثمة شك أن تلك الأحداث، أظهرت تميّزاً لافتاً في شخصية القائد (جوهر) الذي أثبت أنه في مستوى الآمال التي علّقها المعزّ عليه، مبدياً من الحكمة وبُعد النظر، فضلاً عن الشجاعة والدينامية، ما جعله قطب المرحلة خلال السنوات الأربع السابقة على مجيء الخليفة إلى مصر. وفي ضوء ذلك لم ينزل جوهر بقواته في الفسطاط، ولكنه أقام معسكراً إلى الشمال الشرقي منها، حيث أخذ يخطّط للعاصمة الجديدة، بدءاً من القصر إلى المسجد (الأزهر)، مقتبساً اسمه على الأرجح من لقب الدولة الجديدة (الفاطمية)، إلى الأبنية والمنشآت الأخرى، فضلاً عن تحصينها بالأسوار العالية، وأطلق عليها بدايةً «المنصورية»[2]، تيمّناً بالنصر، على غرار مثيلتها في المغرب التي أنشئت في أعقاب القضاء على ثورة الخارجي. بيد أنها اتّخذت بعد قدوم المعزّ اسماً آخر أكثر دلالة، وهو القاهرة[3]، بما ينطوي عليه ذلك من تحدٍّ لخلافة بغداد وإنذار بقرب زوالها، الأمر الذي عبر عنه الشاعر ابن هانيء الأندلسي بصورة مباشرة في قصيدته بمناسبة «الفتح»، وقد جاء فيها:

---

(١) النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج٨، ص٢٨.
(٢) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص١١١.
(٣) المكان نفسه.

تقول بنو العباس هل فُتحت مصرُ؟ فقل لبني العباس قد قُضي الأمرُ[1]

ومهما كان الهدف من اختيار هذا الاسم، فإن الأخير لم يكن منفصلاً عن التداعيات المتزامنة مع بناء العاصمة، لا سيّما فتح الشام التي سرعان ما توجهت إليها حملة بقيادة أحد أبرز المقربين من جوهر، وهو جعفر بن فلاح الكتامي. ولعل ما سرّع في تنفيذها، التوجّس من تجمّع القوى المعادية للفاطميين في الشام، من فلول الأخشيديين والقرامطة وغيرهم[2] حيث اتخذوا مقرّاً لهم في الرملة، تمهيداً للانقضاض على مصر. ولكن خطتهم فشلت بعد مواجهة قوة منظمة، على رأسها قائد متمرّس بالحرب، لم يجد صعوبة في هزيمتهم وأسر عدد كبير منهم، بينهم الأخشيدي ابن طغج، ومن ثم السيطرة على قاعدتهم (الرملة) التي ارتفعت فيها، لأول مرة في الشام، الدعوة للخليفة المعز[3] (٣٥٩/ ٩٧٠). وبعد ذلك تابع جعفر سيره إلى طبرية، ليجد أميرها (ابن ملهم) قد أعلن الولاء للمعزّ، فتحول عنها إلى دمشق التي استسلمت بدورها دون عناء كبير، حيث صدعت مآذنها، شأن الرملة وطبرية، بشعارات الفاطميين والخطبة لخليفتهم[4].

كانت الشام، بعد استقرار الفاطميين في مصر، المدخل

---

(١) العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي، ص٢٥٠.
(٢) ابن خلدون، ج٤، ص١٠٤.
(٣) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٥٩١.
(٤) المصدر نفسه، ج٨، ص٥٩٠.

الطبيعي إلى وحدة العالم الإسلامي وخلافته تحت قيادتهم، إلا أن ذلك كانت دونه مصاعب وعوائق كثيرة، فعلى الرغم من إحداث اختراق مهمّ في الوصول إلى دمشق، فإن التحوّل الذي استجابت له مصر، لم يلق حماسة في الشام، المتداخلة جغرافياً مع العراق مركز الخلافة العباسية، وسياسياً مع المفاهيم السائدة في الأخيرة، من دون أن يغيّر في واقع الأمر أن تكون الشام محور صراع بين اتجاهات كان بعضها مناوئاً لهذه الخلافة. ومن المفارقات حينئذٍ أن اثنتين من القوى الفاعلة على أرضها، تنتميان ـ وإن على اختلاف كبير بينهما ـ إلى خطّ التشيّع: الأولى يمثّلها الحمدانيون في الشمال، وقد تصدوا لدور جهادي ضد البيزنطيين، من دون الخروج على السيادة العباسية، والثانية يمثلها القرامطة في الجنوب، وقد ساءت علاقتهم بالفاطميين وأظهروا عداءً شديداً لهم. وإذ اكتفى المعزّ بمهادنة الحمدانيين، مقدّراً موقفهم من البيزنطيين، وآملاً في تحييدهم على الأقل في الصراع مع العباسيين، فإن القرامطة الذين افتقدوا إلى كيان خاص بهم، أثبتوا أنهم مجرد عصابة تتوخى ما يشبه القرصنة أكثر من أي هدف آخر، مما بدا في تحالفهم مع الأخشيديين لقاء ضريبة عالية، وبعد هزيمة هؤلاء لم يغفروا لجعفر بن فلاح اجتياحه للشام، وحرمانهم من مالٍ وفير كان يعود إليهم من قبل[1].

وقد يكون ذلك سبباً مباشراً لموقف القرامطة من الفتح

---

(١) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٦١٤ ـ ٦١٥.

الفاطمي للشام، لأن أسباباً أكثر عمقاً لا بد أنها تدخلت في توتر العلاقة بين قائدهم الحسن بن أحمد الملقب بالأعصم، وبين الخليفة المعزّ حتى قبل مجيئه إلى مصر. وقد أخذت هذه العلاقة تشي بتناقضات على مستوى الدعوة منذ وقت مبكر، إذ يرى المؤرخ دي غوييه «أن تنظيم فرقة القرامطة في العراق، لم تتمّ إدارته من السلمية»[1]. فلم يكن المعزّ، المعروف بحنكته وانفتاحه، ممن يفوته احتواء هذا الرجل الخطر (الأعصم)، خصوصاً إذا كان الأمر متعلقاً بالأسباب المالية التي مرّ ذكرها، ولكن الراجح أن القرامطة، بين أن يكونوا خاضعين للحكم الفاطمي، دون التسليم المطلق بقيادته، وبين أن يحتفظوا بنفوذهم قوةً ذات شأن في المنطقة، كان الخيار الثاني ما آثروه، وسوّغ لهم المصالحة مع العباسيين أعداء الأمس. ولعل بني بويه (الشيعة)، القابضين على النفوذ في عاصمة الخلافة، وربما كانت لديهم الهواجس عينها إزاء الفاطميين، شجعوا القرامطة على موقفهم العدائي من هؤلاء، مما يعبّر عنه استقبال عز الدين بختيار (ابن معزّ الدولة) لقائدهم في بغداد، وتزويده بالمال والسلاح، قبل أن يعود إلى الشام رافعاً أعلام العباسيين (السوداء)[2].

وفي تلك الأثناء كان القائد الفاطمي جعفر بن فلاح، يواجه

---

(١) القرامطة، نشأتهم، ودولتهم وعلاقاتهم بالفاطميين: ترجمة وتحقيق حسني زينة، ص٢٥.

(٢) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج٤، ص٧٤.

متاعب في الشام، حالت دون السيطرة التامة عليها، خصوصاً مع قبائل عقيل وفزارة ومرّة المتمسكة بولائها للأخشيديين[1] الذين ما انفكوا يغدقون عليهم الأعطيات الوفيرة. وقد عمل جعفر من جانبه على إضعاف هذه القبائل، باستمالة فريق منها ضد آخر، إلا أن خبرته السياسية المتواضعة، وعدم معرفته بطبيعة التكوين السكاني للمنطقة، جنحا به أحياناً إلى استخدام العنف ضد المعارضين له. وزاد في حرجه حينذاك أن البيزنطيين، مستغلّين الفوضى في الشام، أغاروا على مناطق في شمالها، فلم يجد بدّاً من «منازلتهم»[2] (٣٦٠هـ/ ٩١٢م)، ولكن دون أن ينجح في استرداد أنطاكية التي سبق أن خضعت لهم. وإذا أضفنا إلى ذلك ما أحدثه سلوك الجنود المغاربة من نفور لدى السكان[3]، ما لبث أن تحول إلى نقمة شديدة على قائدهم جعفر، فإن الفاطميين افتقدوا إلى أرضية صلبة في الشام، متكافئة مع الآمال المعلقة عليها. وكان ذلك ما يتوق إليه القرامطة الذين باتوا يتحركون في ظروف موائمة، بعد إطلاق العباسيين يد الأعصم في المنطقة. وسرعان ما واتتهم الفرصة النادرة، بعد استغاثة بقايا الأخشيديين بهم، كذلك الحمدانيون لم يترددوا في الانضمام إليهم، لتصبح الشام موحدة ضد الفاطميين[4].

---

(١) المقريزي، ج١، ص١٢٣.

(٢) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص١٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص١٢٣، ١٢٥.

(٤) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص١٨٧.

وأمام هذا التكتّل المعزّز برعاية عباسية، واستنفار القوى المحلية إزاء الخطر الذي يتهدّد وجودها، أصبح القائد جعفر أمام موقف صعب، جرّه إلى معركة مع الأعصم وحلفائه بالقرب من نهر يزيد في ضاحية دمشق، انتهت بمقتله وهزيمة جيشه (٣٦٠/ ٩٧١)[١]، بينما دخل القرمطي ظافراً إلى المدينة، معلناً سقوط الحكم الفاطمي فيها وإقامة الدعوة مجدداً لبني العباس[٢].

ولم يقف الأمر في الصراع الفاطمي ـ القرمطي عند هذا الحد، وإنما كان ذلك بداية لحرب طويلة بين الطرفين، شكلت ضربة قاسية لمشروع الخليفة المعزّ، الذي كانت الشام نقطة الارتكاز فيه، فإذا بقائده المتهور (جعفر بن فلاح)، مستخفّاً بقوة الأعصم، من دون أن يضع سيده جوهراً الصقلبي في الصورة الحقيقية لما جرى في الشام، يبدّد الفرصة بسوء تصرفه وتنافسه مع الأخير[٣]. وفي المقابل، فإن النصر شد من أزر الأعصم الذي بات الرجل القوي في الشام، مستغلاً الصدمة لدى الفاطميين، بتحويل الحرب إلى معقلهم الأساسي في مصر، وبلغت به الجرأة، أن تقدّم على رأس قواته حتى عين شمس، حيث وجّه عناصر ألقت بمنشورات معادية للفاطميين في جامع عمرو بن العاص بالفسطاط. ولكن مهمته لم تكن سهلة، خصوصاً مع قائد متمرس

(١) المصدر نفسه، ج١، ص١٨٧ ـ ١٨٨.
(٢) أبو المحاسن، النجوم، ج٤، ص٧٤.
(٣) حسن ـ شرف، المعزّ لدين الله، ص١١٠.

مثل جوهر الصقلبي الذي استعدّ له بحفر خندق في الجهة الشرقية للعاصمة، قبل أن يفاجئه بهجوم عجز عن مواجهته، ولم يجد سوى التراجع تحت ضغطه مهزوماً إلى الشام (٣٦١/ ٩٧٢)[١].

وهكذا أثبت جوهر، مرة أخرى، كفاءته القيادية، وبأنه الرجل المعوّل عليه لترسيخ الدعوة الفاطمية في الشرق. ولكنه إذ بدأ يخالجه الشعور بالخطر على منجزاته بعد حملة القرامطة، رأى ضرورة انتقال المعزّ إلى مصر، ليكون قريباً من التطورات واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. ويبدو أن تأخر الخليفة في المغرب كان مردّه إلى أن الحكم الفاطمي لم يكن قد تجذّر في هذه البلاد، إلا أنه بعد النكسات التي واجهها الأخير في الشام ومصر، لم يجد بدّاً من الرحيل، مقلّداً بلكين ابن زيري الصنهاجي شؤون المغرب بالنيابة عنه[٢]، قبل أن يأخذ طريقه عبر برقة إلى الإسكندرية، ومنها إلى عاصمته القاهرة المعزية[٣].

وبعد أن استقرّ المقام بالمعز في مصر، بدأت تظهر ـ وإن بصورة هادئة ـ ملامح التشيع فيها، إلا أن النهج العام الذي ساد مع قائده (جوهر)، قائماً على التسامح، لم يطرأ عليه تغيير، وإن واجه تذمّراً من السنّة بسبب تقريب أهل الذمة إليه والاعتماد على خبرتهم في الشؤون المالية[٤]، فقد رأوا أن الخليفة انقلب على وثيقة جوهر،

---

(١) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص١٣٠.
(٢) ابن خلدون، ج٤، ص١٠٢ ـ ١٠٣.
(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص١٠٣.
(٤) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص١٤٦.

حين أسند القضاء إلى شيعي، وسمح للفقهاء بنشر الدعوة الفاطمية، فضلاً عن الاحتفال بالمناسبات الشيعية، مثل غدير خمّ وعاشوراء[1]، وإضافة «حيّ على خير العمل» إلى الأذان، وغير ذلك من «الشعائر»، ما كان يجرّ إلى صدامات في بعض الأحيان[2].

بيد أن هذا التحول لم يتخذ طابعاً حدّياً، كذلك فرض الدعوة بالقوة لم يكن ما ينشده المعزّ الذي شغلته هواجس أخرى أكثر أهمية، إذ كانت وحدة الشام ـ مصر في أولويات خططه الرامية إلى السيطرة على المشرق الإسلامي والتفرّغ للجهاد ضد البيزنطيين. ولطالما كانت هذه الوحدة عنصراً أساسياً في مشاريع القوى السياسية صاحبة السيادة في المنطقة، انطلاقاً من الشام أو من مصر، فارضةً حتميتها في ضوء التكامل الجغرافي والاقتصادي بين القطرين، خصوصاً أمام التحديات الكبيرة. ولقد تكرّست هذه الحتمية فيما بعد في خطة نور الدين محمود الذي وجد في وحدة الجبهة الإسلامية، السبيل إلى تحرير الشام من الاحتلال الصليبي، ومن دونها لم يكن ممكناً وضع حدّ له، كذلك كان الحال مع المماليك في تصدّيهم للمغول وإخراجهم الصليبيين من المنطقة. وما تزال هذه الجبهة، في وحدتها، أو في التنسيق بين قطريها على الأقلّ، ما يعزّز الممانعة ضد الأخطار الخارجية، بمثل ما يضعفها في حالة التباعد والشرذمة.

---

(١) المقريزي، اتّعاظ، ج١، ص١٤٢ ـ ١٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص١٤٦.

هكذا رأى الخليفة المعزّ بعين ثاقبة إلى ضرورة السيطرة على الشام، ووضع حدّ لعمليات القرامطة العدائية، والتي سوّغها الأعصم، حينذاك، بانحياز الفاطميين إلى بني طاهر، قرامطة البحرين، دون أن يغفر المعزّ في المقابل للأعصم، تحالفه مع العباسيين وشنّ الحرب باسمهم عليه[1]. وكان الخليفة الفاطمي قد نجح في شقّ جبهة القرامطة، بعد تعاطف بني طاهر معه، رافضين رئاسة الأعصم الذي سارع إلى إخماد تمرّد البحرين بمساعدة العباسيين، ثم عاد إلى الشام ليشنّ حملة انتقامية على مصر. ولكن هذه الحملة، على الرغم من خطورتها اصطدمت بمقاومة شديدة، دفعت بها مرّةً أخرى إلى الهزيمة، تاركةً وراءها، عدا القتلى، ألفاً وخمسمائة من الأسرى[2] (٣٦٣/ ٩٧٤).

لقد هزّت هذه الهزيمة، من دون شك، موقع الأعصم في الشام، فغادر تحت وطأتها إلى البحرين تاركاً ظالم بن موهوب، من بني عقيل، والياً على دمشق، إلا أن الأخير سرعان ما تفرّد بحكم المدينة، بعد إلقاء القبض على القرامطة ومصادرة أموالهم[3]. ولم تمض سوى أيام قليلة حتى كان الجيش الذي أرسله المعز بقيادة محمود (ابن القائد السالف الذكر جعفر بن فلاح) لمطاردة فلول الأعصم، قد وصل إلى دمشق، فخفّ

---

(١) حسن ـ شرف، المعزّ لدين الله، ص١١٦.

(٢) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص٣.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٦٤٠.

لاستقباله العقيلي مرحِّباً به[1]، ومعلناً الولاء للسيادة الفاطمية العائدة إلى المدينة.

بيد أن الصراع على الشام، لم يُحسم بهزيمة قرامطة الأعصم، ولكن على العكس من ذلك كانت عودة الفاطميين فاتحة مرحلة معقدة، تداخلت فيها جميع القوى بمختلف اتجاهاتها ضدهم، إذ كان وجودهم في المنطقة يثير مخاوفها بدءاً من العباسيين حتى مراكز النفوذ التابعة لهم. ومن اللافت حينذاك أن بني بويه الشيعة وهم ممسكون حينئذٍ بالقرار السياسي في بغداد، بدوا غير معنيين بما يجري في الشام، وتفادوا الصدام المباشر مع الفاطميين، ولكنهم في الوقت عينه لم يتحمسوا لهم، حرصاً على نفوذهم المرتبط بالخلافة العباسية. ولكن حدث في تلك الأثناء أن قائداً تركياً (أفتكين) من موالي بني بويه، تمرّد على الأخير، مشاركاً في «فتنة الأتراك» بالعراق لمصلحة الخليفة، وما لبث أن غادر بعد هزيمته إلى حمص[2]، ما أغراه بالدخول طرفاً في الصراع على الشام. وقد نجح، بما تمتع به من دهاء، في استقطاب الموالين للعباسيين، وتحقيق انتصار على جيش فاطمي بقيادة أبي محمود العقيلي، مهّد له السيطرة على دمشق، واستعادة السيادة العباسية عليها[3].

(١) المكان نفسه، انظر: ابن القلانسي، ص٤.
(٢) ابن الأثير، الكامل ج٨، ص٦٥٦.
(٣) المصدر نفسه ج٨، ص٦٥٧.

وهكذا أخفق الفاطميون مجدّداً في المحافظة على دمشق، حيث واجهوا عقبات في فرض سيادتهم عليها، وفي مقدمتها انعدام التواؤم بين دعوتهم وأهواء المنطقة التي ظلّت، على الرغم من اضطراب النفوذ العباسي فيها، أكثر ميلاً إليه وتعاطفاً معه. كما أن تصعيد البيزنطيين هجماتهم في تلك الفترة على الشام، أسهم في عرقلة المشروع الفاطمي في المنطقة، دون أن يكون ذلك مصادفة، بقدر ما كان استهدافاً له في الأساس. فقد كان على الفاطميين التصدي للخطر البيزنطي[1]، وللقوى الموالية للعباسيين في آن، ما جعلهم يدركون في ذلك الوقت صعوبة اختراقهم الفعلي للشام، مقتنعين بما وقع في أيديهم من أجزائها الجنوبية وبعض الثغور الساحلية، وربما معترفين أن هزيمتهم في الشام، كانت هزيمة للمشروع الذي أخذ في الانكفاء، خصوصاً وأن ذلك تزامن مع وفاة المعزّ (٣٦٥/٩٧٦)، بعد سنوات ثلاث على قدومه إلى مصر[2].

---

(١) حسن ـ شرف، المعزّ لدين الله، ص١٣١.

(٢) أبو المحاسن، النجوم، ج٤، ص١٠٩.

٦

يعتبر المعزّ، المؤسس الفعلي للخلافة الفاطمية، التي تسلّمها ابنه العزيز[١] قوية منيعة، معتمداً نهج سلفه في العمل، وإن بمرونة أكثر، على إبراز الدعوة الإسماعيلية، ومتابعاً في الوقت عينه سياسة الانفتاح الديني، والإفادة من خبرات اليهود والنصارى في إدارته، التي كان من أقطابها الوزير يعقوب بن كلّس، وهو يهودي اعتنق الإسلام[٢]. ولعل تراجع العمليات الحربية الكبيرة بصورة ما في أوائل عهده، أتاح للعزيز القيام بحركة إصلاحية، تناولت مختلف قطاعات الدولة، بما فيها قطاع الجيش، بإدخال عناصر جديدة من أصول تركية فيه، على حساب البربر (المغاربة) الذين أخذ نفوذهم يتراجع في ذلك الوقت[٣].

بيد أن الشام عادت تستثير اهتمام العزيز، الذي ساوره القلق

(١) أبو منصور نزار، العزيز بالله (٣٥٦ ـ ٣٨٦/ ٩٧٥ ـ ٩٩٦).

(٢) أبو المحاسن، النجوم، ج٤، ص١٢٥، المقريزي، اتّعاظ ج١، ص٢٦١.

(٣) المقريزي، اتّعاظ ج١، ص٢٦١.

من نشاط أفتكين، بما ينطوي عليه من تهديد لمصر، لا سيما بعد ظهور الأعصم (القرمطي) مجدداً إثر استدعاء القائد التركي له[1].

وإذ لم يستطع جوهر، الذي انتدبه الخليفة على رأس حملتين إلى الشام، حسم الوضع لمصلحة الفاطميين، لسببٍ ردّه القائد إلى تخاذل الجنود الكتاميّين في الحرب[2]، لم يجد العزيز ـ بناءً على نصيحة الأخير ـ سوى الخروج بنفسه إلى الشام. فلما تناهى ذلك إلى أفتكين وحليفه، تراجعا من عسقلان إلى الرملة، حيث جرت معركة توّجت بانتصار الجيش الفاطمي ووضع حدّ لحركة أفتكين الذي استسلم للخليفة ودخل في خدمته، بينما توارى الأعصم ملتجئاً إلى الأحساء (٣٦٨/ ٩٧٩)[3]. ولكن هذا النصر لم ينجم عنه تغيير على الأرض، حيث القوى المحلية في الشام، كانت لا تزال تحول دون التوسع الفاطمي فيها، بمثل ما أعاقت دور العزيز في الحرب ضد البيزنطيين[4] الذين دأبوا على استغلال الصراعات الشامية للتدخّل في المنطقة[5]، من دون أن تكون دعوة الخليفة إلى الجهاد مجدية في التصدّي لهم[6].

وفي موازاة ذلك، لم تشهد العلاقة مع خلافة بغداد توتّراً في تلك

(١) للمقريزي، اتّعاظ، ج١، ص٢٣٨.
(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٢٤١.
(٣) ابن خلدون، ج٤، ص١٠٩ ـ ١١٠.
(٤) أبو المحاسن، النجوم، ج٤، ص١٢٥.
(٥) ابن خلدون، ج٤، ص١١٣.
(٦) المصدر نفسه، ج٤، ص١١٤.

الفترة، إذ أدّى التعثّر في الشام إلى إبعاد الخطر الفاطمي عنها. وعلى الرغم من عدم الاعتراف بشرعيتها، فإن العزيز أخذ يميل إلى التعامل بواقعية معها، والوصول إلى جامع مشترك بينهما، عنوانه الجهاد ضد البيزنطيين، بعد تصاعد عملياتهم الحربية، آنذاك، في الشام. وقد تجلّت هذه الواقعيَّة في الكتاب الذي وجّهه العزيز إلى عضد الدولة البويهي، في عهد الطائع، مركّزاً فيه على ما يجمعه مع الخليفة العباسي من الولاء لأهل البيت، ومستنهضاً عزيمته للجهاد، وقد جاء فيه: «قد علمتَ ما جرى على ثغور المسلمين.. وخراب الشام وضعف أهله وغلاء الأسعار. ولولا ذلك لتوجّه أمير المؤمنين بنفسه إلى الثغور.. فتأهّب إلى الجهاد في سبيل الله»[1]. وقيل إن عضد الدولة ردّ على ذلك، بأنه «يعترف بفضل أهل البيت ويقرّ للعزيز أنه من أهل تلك النّبعة الطاهرة، وأنه في طاعته»[2]. إلا أن أبا المحاسن الأتابكي، الذي أورد هذا الكتاب، شكّك فيه، مستبعداً أن يصدر عن عضد الدولة مثل هذا الموقف، وهو الذي «كان إليه ـ حسب تعبيره ـ أمر الخليفة العباسي ونهيه»[3]، وربما كان الدافع إليه ـ في حال صحته ـ مجرّد احتواء لدعوة العزيز الذي يقدّر من جانبه صعوبة الاستجابة العباسية له.

والواقع أن الشام ظلّت تمثّل عنصر قلق للأطراف الثلاثة الكبرى، المتصارعة على النفوذ فيها. فمن جهة كان الفاطميون،

---

(١) أبو المحاسن، النجوم، ج٤، ص١٢٤ ـ ١٢٥.
(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص١٢٥.
(٣) المكان نفسه.

في أجزائها الجنوبية، يحاولون التوسّع شمالاً، بما يتيح لهم المضي في مشروعهم التوسعي على حساب العباسيين والبيزنطيين معاً، ومن جهة ثانية كان البيزنطيون يرون في توغّل القوّات الفاطمية في الشمال، تهديداً لثغورهم الساحلية. أما العباسيون فما برحوا يتكئون على حلفائهم في الشام، في منع التقدّم الفاطمي نحوهم، محيّدين أنفسهم بصورة ما عن الصراع مع البيزنطيين، تاركين هذه المهمة لدولة الحمدانيين في حلب. ويمكن أن نضيف هنا، الدور الذي شغله هؤلاء في التوازن أو بعضه، بين الطرفين الإسلاميين، فعلى الرغم من إيثارهم ضمناً خلافة القاهرة على خلافة بغداد، إلا أنهم شكّلوا عقبة أمام الأولى في تحقيق أهدافها الحيوية. ولكن الحمدانيين الشيعة، أمام التحديات المحيطة بهم، افتقدوا وهجهم السالف بعد سيف الدولة، كذلك دورهم التوازني الذي منحهم شيئاً من الحصانة، ما أخذ بأميرهم سعد الدولة إلى التحالف مع الفاطميين، حيث أقام الخطبة للعزيز في حلب[1].

وفي ضوء هذه المتغيرات، لم يجد الأمبراطور البيزنطي بدّاً من التودّد للخليفة الفاطمي، مقدِّراً خطورة التحالف مع الحمدانيين على دولته التي عانت حينذاك أزمات داخلية، ووجّه لهذه الغاية وفداً إلى مصر لطلب الصلح معه (٣٧٧/ ٩٨٧)، وما لبث أن عاد باتفاق، كان من بين بنوده، إطلاق كل الأسرى المسلمين، وعقد هدنة لمدة سبع سنين بين الطرفين. هذا بالإضافة إلى ما رواه أبو

(١) ابن العديم، زبدة الحلب من تاريخ حلب، ج١، ص١٥٩ ـ ١٦٠.

المحاسن، عن الدعاء للعزيز في «جامع القسطنطينية»[1]، متسائلين في هذا السياق إذا كان فعلاً يوجد مثل هذا الجامع في عاصمة البيزنطيين، في وقت كانت لا تزال حالة العداء قائمة مع المسلمين، منذ رحيلهم عن الشام في أعقاب معركة اليرموك، وإذا كان ممكناً أن يستجيب الأمبراطور وأقطاب الكنيسة لهذا المطلب الذي يجعلهم تابعين كأي دويلة في الشام أو غيرها لسيادة الخليفة المسلم؟. ولعل من نتائج هذا الصلح، توقّف الحملات البيزنطية على الشام، فيما بدت القوى السياسية في الأخيرة، منهكةً تعصف بها الصراعات وتتجاذبها مطامع الكبار. ولكنّ واقعاً تكرّس حينذاك لأمد غير قصير، باتت الشام في ظلّه منقسمة إلى منطقتيْ نفوذ أساسيتين: إحداهما عباسية في الشمال والثانية فاطمية في الجنوب. ويبقى أن نجاح العزيز في السيطرة على الحجاز في ذلك الوقت[2]، قد حسّن الموقف الفاطمي على المستوى الإسلامي، وأكسبه دفعاً معنوياً في مناجزة الخلافة العباسية، وكان من الممكن استثماره على نحوٍ أفضل، لو قدّر لخلافة القاهرة قيادة مماثلة له بعد وفاته. ويبقى أيضاً أن نعترف للعزيز، بأن البيزنطيين رأوا في شخصيته الصلبة والممانعة، ما حملهم على الصلح معه ووقف حملاتهم على الشام، متخلين بالتالي وبصورة نهائية عن فكرة «العودة» إلى القدس، التابعة حينئذٍ للسيادة الفاطمية.

---

(١) أبو المحاسن، النجوم، ج٤، ص١٥١ ـ ١٥٢.

(٢) ابن خلدون، ج٤، ص٥١.

٧

توفي العزيز بالله سنة ست وثمانين وثلاثمائة، بعد أن أمضى واحداً وعشرين من الأعوام في الحكم، احتفظت الخلافة الفاطمية خلالها بكثير من حيوية اندفاعها في الغرب والشرق، وكانت الشام ما أخذ باهتمامه، حتى وفاته (في بلبيس) وهو يتابع أخبارها وحركة جيوشه على أرضها[1]، ولقد شكّل غيابه ـ وكان لا يزال في منتصف الأربعين ـ منعطفاً لا يخلو من خطورة، في مسيرة الخلافة الفاطمية، رهص بتغيرات على مستوى الدعوة، دون أن يخلو من سلبيات على مشروعها الذي بدأ يفقد وهجه مع اضطراب موقعها السياسي في المنطقة. وكان الخليفة الجديد (الحاكم بأمر الله)[2] عندما تولى الحكم، حَدَثاً لم يتجاوز الحادية عشرة من عمره، فتولى الوصاية عليه، بناء على رغبة أبيه، ثلاثة من كبار رجالات الدولة وهم برجوان، من قادة الصقالبة، والحسن بن

(١) أبو المحاسن، النجوم، ج٤، ص١٧٤.

(٢) أبو علي منصور بن العزيز (٣٨٦ ـ ٤١١/٩٩٦ ـ ١٠٢٠).

عمار رئيس كتامة، ومحمد بن النعمان قاضي القضاة[1]. وقد شهدت المرحلة، تنافساً بين الأوصياء، لا سيّما بين الحسن بن عمَّار وبرجوان، وكلاهما كانت له حظوة لدى الخليفة، ما لبث أن تطور إلى صراع بين المصريين الذين انضموا إلى برجوان، وبين المغاربة الذين تكتلوا حول ابن عمَّار القابض على الزمام في الدولة، معتمداً على أخيه ومقرّبين منه في إدارة شؤونها[2]. ولكن برجوان لم يدع لمنافسه فرصة التفرّد بالسلطة، مثبتاً أنه الأكثر دهاء وبعد نظر في السياسة، وما لبث أن حسم الصراع لمصلحته[3]، ليصبح الرجل الأول في الدولة، دون أن يكون في وسع الخليفة الصبي سوى الرضوخ لذلك.

وفي تلك الأثناء ظهرت ملامح تمرّد على الحكم الفاطمي في الشام، حيث قامت حركة في صور بقيادة ملاَّح يُعرف بعلاَّقة، كما شقّ عصا الطاعة عليه المفرج بن دغفل بن الجراح (من بني عقيل)، متخذاً من الرملة قاعدة له[4]. وقد شجّع ذلك البيزنطيين على التدخل في الشام، لا سيّما بعد توجّه علاَّقة إليهم طالباً المؤازرة لحركته، إلا أن الحملة البحرية التي أمدّوا بها الأخير، سرعان ما تعرّضت لهزيمة قاسية من الأسطول الفاطمي الذي طارد

---

(١) المقريزي، اتّعاظ ج٢، ص٧.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٩، ص١١٨ ـ ١١٩.

(٣) المصدر نفسه، ج٩، ص١١٩ ـ ١٢٠.

(٤) ابن الأثير، الكامل، ج٩، ص١٢٠.

البيزنطيين حتى تخوم أنطاكية، فيما قُبض على قائد الحركة وسيق إلى مصر، حيث قتل بعد التمثيل به[1]. وفي الوقت عينه كان جيش بقيادة علي بن جعفر بن فلاح، يتقدّم إلى الرملة، ويقضي على تمرّد العقيلي، قبل أن يتابع سيره إلى دمشق ـ وكانت قد رجعت إلى الحكم الفاطمي في عهد العزيز ـ بعد تعيينه والياً عليها[2]، آخذاً مكان أبيه رائد الحملات المصرية إلى الشام.

وما إن بلغ الحاكم الخامسة عشر من عمره، حتى ضاق ذرعاً بوصاية برجوان عليه، فأخذ يعمل على التخلص منه، عاهداً بهذه المهمة إلى صقلبي في خدمته، وهو زيدان الذي استدرج الوصي إلى بستان وقضى عليه (٣٨٩هـ/ ٩٩٨م)[3]. وجاءت هذه الخطوة مقدمة لأخرى على طريق التفرد بالسلطة، حين أنزل الحاكم ضربة بالكتاميين، قضت على ما تبقى من نفوذ لهم (٣٩٠هـ/ ٩٩٩م)[4]، ليصبح في هذه السنّ المبكرة، ممسكاً بالقرار السياسي في الدولة. وقد انعكست هذه الأحداث على صورة الخليفة، مكتسباً من خلالها هالة تعدت مصر إلى خارجها، لا سيّما في العاصمة البيزنطية التي سعت إلى التودّد إليه، بإيفاد رسول إلى القاهرة، محمّلاً بهدايا نفيسة من الأمبراطور[5].

---

(١) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق ص٥٠ ـ ٥١.
(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٩، ص١٢٣.
(٣) ابن القلانسي، ص٥٥.
(٤) المقريزي، اتّعاظ، ج٢، ص٣٦.
(٥) المصدر نفسه، ج٢، ص٤١.

بيد أن الحاكم، متأثّراً ربما بتلك الهالة، بدأ يخضع حينذاك لمزاجه المتقلّب، مسرفاً في القتل، لا يكاد يستقرّ على قرار حتى يتخذ نقيضاً له، ما حمل المؤرخ أيمن سيد على الاعتقاد بأنه عانى حينئذٍ انفصاماً في شخصيته[1]. ولعل الوصاية الشديدة عليه، لا سيّما بعد تفرّد برجوان بالأمر، جعلته يتوق مبكراً إلى ممارسة السلطة الفعلية، واتخاذ قرارات ليست في أوانها. فقد انطوت نفسه على مشاعر مضطربة قادته إلى الارتياب بالطبقة المحيطة به، نازعاً إلى التطرّف، ومفتقداً إلى حكمة أسلافه في حرصهم على التوازن بصورة ما في مواقفهم بين التيارات الدينية في الدولة. وفي ظلّ الشعور بالتفوّق، اعتمد الحاكم نهجاً مغايراً في تطبيق الدعوة الإسماعيلية، وربما خالجته نفسه أن المشيئة الإلهية هيأته للقيام بدور لم يتح لأسلافه من قبل، مع العلم أن هؤلاء كانوا أكثر اكتناهاً لطبيعة المرحلة التاريخية، بما انطوت عليه من تحديات التحوّل من الخصوصية إلى القاعدة الشعبية التي ما برحت بشرائحها المختلفة خارج المنظومة الإسماعيلية بصورة عامة. فقد كان المعزّ، كما العزيز، يدركان أن الاستجابة الشعبية للحكم الفاطمي في مصر، كانت استجابة للدولة أكثر من الدعوة، حيث أشاعت الأولى مناخاً من الانفتاح، لم تعهده في أيام الطولونيين والأخشيديين الذين كانوا مجرد أدوات عسكرية، تأتمر ـ وإن بصورة غير مباشرة ـ بأوامر القوى المسيطرة على الخلافة العباسية.

---

(١) الدولة الفاطمية في مصر، ص١٦٣.

هذا النهج الصدامي الذي اتسمت به سياسة الحاكم، منسحباً على الدعوة التي تشدّد في تطبيقها غير عابىء بمشاعر الأكثرية السنية، أثار نقمة عليه وكان من أول تعبيراتها، قيام ثورة في برقة بقيادة رجل زعم أنه من سلالة هشام بن عبد الملك يدعى أبو ركوة، معلناً رفضه للحكم الفاطمي ودعوته[1]. هذه الثورة، على الرغم من نجاح الحاكم في القضاء عليها، نبّهت الخليفة إلى ضرورة تعديل نهجه، إلاّ أنه اتخذ خطوات، فيها من المبالغة، بمثل ما فيها من التناقض. ومن ذلك ما أورده أبو المحاسن بأنه حثّ على إبراز «فضائل الصحابة وغيّر الأذان وجعل مكان «حيّ على خير العمل»، «الصلاة خير من النوم»، وركب بنفسه إلى جامع عمرو بن العاص وصلى الضحى وأظهر الميل إلى مذهب الإمام مالك»[2].

هذا التناقض عاناه أيضاً «أهل الذمة»، الذين بدأوا منذ عهد المعزّ يتولّون مناصب رفيعة في الإدارة الفاطمية، وقوي نفوذهم أيام الحاكم حتى أثار ذلك حفيظة المسلمين. وإذا بالخليفة انقلب فجأة عليهم، «فجعل لهم ـ حسب مروية أبي المحاسن ـ علامات يُعرفون بها، وألبس اليهود العمائم السوداء، وأمر ألاّ يركبوا مع المسلمين في سفينة، وألاّ يستخدموا غلاماً مسلماً، ولا يركبوا حمار مسلم، ولا يدخلوا مع المسلمين حمَّاماً، وجعل لهم

(١) أبو المحاسن، النجوم، ج٤، ص٢١٥ ـ ٢١٦.
(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص٢٢٢.

حمّامات على حدة، ولم يبق في ولايته دير ولا كنيسة إلاّ هدمها»[1]. ولكن الحاكم المنصاع لمزاجه المتقلّب، لم يلبث أن تراجع عن ذلك[2]، مطبّقاً سياسة متسامحة مع «أهل الذمة» الذين استعادوا مواقعهم في الإدارة، وأقاموا مجدّداً مراكز عباداتهم، ومارسوا بحرية شعائرهم الدينية.

ولكن الحاكم على الرغم من تقلّبه في السياسة، فقد كانت له بعض الثوابت في مجالات أخرى، لا سيّما في التشجيع على العلم ورعاية الفقهاء، ما يعبّر عن ميول فكرية خاصة لديه، أكثر ما تجلّت في بنائه «دار الحكمة» في القاهرة (٣٩٥هـ/ ١٠٠٥م)، الصرح العلمي المواكب لتطوّر النهضة الثقافية الساطعة في مصر الفاطمية، على غرار ما كان من دورٍ لبيت الحكمة في بغداد، خلال عهد الخليفة العباسي المأمون.

وإذا كانت هذه الدار ـ «الجامعة»، ما يندرج في منجزات الحاكم، فإن ثمة ما ينبغي التوقّف عنده في سياق التقويم لعهده، وهو أن سياسته المضطربة في مصر، لم تأخذ المنحى عينه خارجها، حين اتّسمت هنا بالحرص على نهج السلف، سواء في الموقف من العباسيين أو من البيزنطيين. فقد استطاعت قواته السيطرة مرة أخرى على دمشق، بمنأى عن تهديد مباشر من خلافة

---

(١) أبو المحاسن، النجوم، ج٤، ص١٧٧، انظر: المقريزي، اتّعاظ، ج٢، ص٤٨ ـ ٥٣.

(٢) أبو المحاسن، النجوم، ج٤، ص١٧٨.

بغداد، وربما كان للبويهيين، أصحاب السيادة على الأخيرة، تأثير في ذلك، كما للبحرية الفاطمية المتفوقة حينذاك، دور في كبح خطط القسطنطينية للتوسع في الشام، لا سيما بعد هزيمة أسطولها بالقرب من ساحل صور (٣٨٧/ ٩٩٧).

ولكن الحاكم على الرغم مما أبداه من رصانة في هذا المجال، كانت لا تزال التناقضات تتغلّب على الثوابت فيه، حتى باتت من مألوف سلوكه، مبيّناً بين الحين والآخر مواقف يكون لها وقع الصدمة بعد إعلانها. ومن ذلك فإنه منذ العام (٤٠٣/ ١٠١٣)، أي بعد سبعة عشر عاماً على تقلّده الخلافة، أخذت تتنازعه ميول صوفيّة، تجلّت في التحوّل من الترف إلى التخشّن في حياته، متماهياً مع النسّاك في ارتداء الكتّان، والتجوال في الليل منفرداً دون حراسة. كما أصدر في هذا السياق قراراً بإلغاء المراسم المتّبعة في بلاط الخليفة «والانتهاء من التخلّق بأخلاق أهل الشرك من الانحناء إلى الأرض». على حدّ مروية المقريزي[1]. ومن الصعب في الواقع تفسير هذا المنحى الزهدي لشخصية اتّصفت بالعنف وأحاطت نفسها بمظاهر الترف والعظمة طوال تلك السنين، مما يدعو إلى التساؤل فيما إذا كان الأمر خاضعاً فقط لمزاجية الخليفة، أو أن ثمة عاملاً خارجياً، ربما كان له تأثيره الراجح في هذه المسألة؟

---

(١) اتّعاظ الحنفا، ج٢، ص٩٦.

وفي معرض الإجابة على التساؤل في شقّيه، نفترض أن كليهما معاً كان له تأثير في خيار الحاكم، الذي بدا هنا شخصية انفعالية متطرفة من دون أن تكون سياساته العامة، على مستوى الدولة، مطابقة دائماً للنظرية على مستوى الدعوة، ما أدى في النهاية به إلى مواجهة أزمة فكرية انعكست على الأخيرة وحادت بها عن خطّها التاريخي. وفي ضوء ذلك، حدث ما يصفه أحد المؤرخين بـ«القطيعة»[1]، ليس بين الحاكم والموروث الذي نشأ عليه، ولكن بينه وبين أهالي الفسطاط[2]، حيث كانت الأخيرة معقل السنّة في مصر، لا سيّما بعد التجرؤ على ادعاء الألوهية. ويربط المؤرخون هذا التحوّل لدى الحاكم، بداعية من أصل فارسي، هو إسماعيل الدّرزي، قدم حينذاك إلى القاهرة (٤٠٨/ ١٠١٧)، وكان على الأرجح على صلة سابقة معه، ما تجلى في الحفاوة التي استُقبل بها في بلاط الخليفة. ويقول المقريزي في هذا السياق، إن الدّرزي «دعا الناس إلى القول بإلهية الحاكم، فأنكر الناس عليه ذلك، ووثب به أحدهم وهو في موكب الحاكم فقتله، وثارت الفتنة، فنُهبت داره وغلّقت أبواب القاهرة، واستمرت الفتنة ثلاثة أيام قُتل فيها جماعة من الدَّرْزية»[3].

ولكن هذه الحركة استعادت نشاطها مع الداعية الآخر حمزة

(١) أيمن سيد، الدولة الفاطمية في مصر، ص١٧٤.

(٢) المكان نفسه.

(٣) اتّعاظ الحنفا، ج٢، ص١١٣.

ابن أحمد، الملقب بالهادي[1]، متبنّياً مقالة الدّرزي في تأليه الحاكم، وآخذاً، باسم الأخير، في بثّ أعوانه في مصر، فضلاً عن الشام حيث حقّقت نجاحاً نسبياً، مع ظهور مذهب حمل اسم الداعية الأول[2]. بيد أن نشاط الدعاة المؤلّهين للحاكم، واجه عاصفة من الاستنكار في الفسطاط التي جاهرت بالتهجّم على الخليفة، ما أسفر عن حملة عنيفة استباحت المدينة[3]. وإذ ضاقت بأهل الفسطاط السبل، ذهب وفد منهم إلى الحاكم يشكون له ما أصابهم على يد جنوده وعبيده، فتظاهر بأن ذلك لم يكن عن أمر منه، وأيّد مطلبهم في «الذّبّ عن المصريين.. والإيقاع بمن تعرّض لهم»[4]، إلا أنه في الوقت عينه ـ كما يروي أبو المحاسن ـ «أرسل إلى العبيد سرّاً يقول: كونوا على حذر من أمركم، وحمل إليهم سلاحاً قوّاهم به، وكان غرضه في هذا أن يطرح بعضهم على بعض وينتقم من فريق بفريق»[5].

وهكذا يتأكد ضلوع الحاكم في هذه الحركة، وأن فكرة الألوهية لم ينكرها، ولكن على العكس من ذلك بدا مستجيباً لها بعدما لقيتْ هوى في نفسه، فيما كان الأمر مستنكراً على صعيد الدعوة. وما لبث أن قدم إلى مصر في هذا الوقت أحد رجالاتها

(١) حمزة بن علي في مرويات أخرى.
(٢) المقريزي، اتّعاظ ج٢، ص١١٣.
(٣) أبو المحاسن، النجوم، ج٤، ص١٨٣.
(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص١٨٢.
(٥) المكان نفسه.

الكبار، وهو أحمد حميد الدين بن عبد الله الكرماني، المعروف بحجة العراقيين، مبدياً قلقه من السير في الغلو، بما يزعزع أركان الدعوة الإسماعيلية[1]، ويمسّ معتقدها بوحدانية الله. بيد أن هذه المحاولة كانت غير مجدية في تغيير اقتناعات الحاكم الذي وقع تحت تأثير حمزة والآخرين المؤلّهين له[2]، في الوقت الذي ازداد سلوكه غرابة، سواء في احتجابه المتكرّر، أو في ظهوره في مواكب غير مألوفة، إلى ممارسات كثيرة حملت على الارتياب بصحة عقله[3]. وقد تكون هذه الأخبار تواترت في أجواء اتسمت بالنقمة الشديدة على الخليفة، متأثرة من دون شك بالتحدي الصارخ لمشاعر المسلمين، ما يجعل المؤرخ متحفّظاً بصورة ما إزاءها، من دون إعفاء بعضها، على الأقل، من المبالغة، الموائمة لشخصية غامضة مثل الحاكم بأمر اللّه. ولكن المؤرخ في النتيجة وهو محكوم بمرجعية النص، محكوم أيضاً بمرجعية العقل في التوازن بين الحدث ومنطق الحدث، وإن كان عليه أن يعترف بصعوبة مهمته إزاء وقائع ملتبسة، كتلك التي اتّصفت بها تلك الحقبة من تاريخ الخلافة الفاطمية.

وفي المحصلة فإن المؤرخ يواجه صعوبة كبيرة في سبر هذه الشخصية القلقة، سواء في حياتها المفطورة على الغموض، وما

---

(١) عماد الدين إدريس، عيون الأخبار وفنون الآثار، ج٦، ص٢٨١.
(٢) المقريزي، اتّعاظ، ج٢، ص١١٨.
(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص١٢٠ ـ ١٢١.

انطوت عليه من تناقضات ومواقف مضطربة، أو في نهايتها التي ظلت لغزاً لم يجد سبيله إلى الحلّ عبر تلك القرون. فقد اختفى فجأة هذا الخليفة، قبل أن يتجاوز السادسة والثلاثين من عمره[١]، وقيل في ذلك، وفاقاً لمرويات أوردها أبو المحاسن عن القضاعي وابن الصابىء وابن خلكان، إن المؤامرة جاءت من بيته، عندما قرّرت الشقيقة الكبرى للحاكم (ست الملك) وضع حدّ لحياته، بعدما رأت من خطورة تصرفاته على الدولة والدعوة معاً[٢]. وليس مردّ ذلك إلى أسباب شخصية كما يشير المؤرخ أيمن سيد، بناء على معطيات غير موثّقة[٣]. فقد وصف ابن الصابىء ست الملك بأنها «من أعقل النساء وأحزمهن»[٤]، ولطالما ـ حسب الرواية عينها ـ كانت تنهاه عن سلوك الطريق التي سار فيها قائلة: «أحذر أن يكون خراب هذا البيت على يديك»[٥]، إلا أنه كان يرفض النصيحة ولا يتورع عن تهديدها بالقتل[٦].

ولم يتوسع المقريزي في نهاية الحاكم[٧]، وذلك، خلافاً

---

(١) أبو المحاسن، النجوم، ج٤، ص١٩١.
(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص١٨١، وما بعدها.
(٣) تاريخ الدولة الفاطمية في مصر ص١٨٠.
(٤) أبو المحاسن، النجوم، ج٤، ص١٨٥.
(٥) المكان نفسه.
(٦) المصدر نفسه، ج٤، ص١٨٦.
(٧) اتعاظ الحنفا، ج٢، ص١٢١.

لأبي المحاسن الذي استفاض في هذا السبيل، رابطاً بين تلك المواجهة بين ست الملك وشقيقها الخليفة، ومقتل الأخير حين استدعت سيف الدولة ابن دوّاس قائد كتامة، وكان على غير وفاق مع الحاكم، لتنفيذ هذه المهمة. وقد جاء في الرواية، أن ست الملك «توجّهت إليه ليلاً في داره متنكّرة.. فلما دخلت عليه قام وقبل الأرض بين يديها دفعات... [ولما] أُخلي المكان قالت: قد جئت في أمر أحرس به نفسي ونفسك والمسلمين.. وأريد مساعدتك فيه.. ونحن على خطر عظيم.. وأنا خائفة أن يثور المسلمون عليه فيقتلوه ويقتلونا معه، وتنقضي هذه الدولة أقبح انقضاء، فقال سيف الدولة: صدقت يا مولاتنا، فما الرأي؟ قالت: قتله ونستريح منه، فإذا تمّ ذلك أقمنا ولده موضعه وبذلنا الأموال، وكنتَ أنتَ صاحب جيشه ومدبّره والقائم بأمره»[1].

ولعل ست الملك اختارت الرجل المناسب لهذه الغاية، فهو شيخ كتامة وصاحب نفوذ بين المغاربة (البربر)، عدا أن جسارته تؤهله للقيام بهذه المهمة. ولم يجد سيف الدولة صعوبة في ذلك، حيث اعتاد الحاكم التردّد على جبل المقطّم والمكوث ساعات في التأمّل، فوجه إليه اثنين من رجاله قضيا عليه طعناً بالسكاكين، ثم دفناه دون أن يعلم أحد بذلك[2]. وقيل أنه بعد اكتشاف الأمر،

---

(١) النجوم الزاهرة، ج٤، ص١٨٦.

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص١٩٠.

أعيد دفنه بعد صلاة قاضي القضاة عليه[1]، من دون أن يثير ذلك، على الرغم من طريقة القتل، اعتراضاً، سوى من جماعته التي رفضت الاعتراف بموته، وروّجت بأنه ما يزال حيّاً، وأنه ذهب في غيبة سيعود منها[2].

(١) المقريزي، اتّعاظ، ج٢، ص١٢١.

(٢) أبو المحاسن، النجوم، ج٤، ص١٩١.

٨

تواری الحاكم بأمر الله عن الضوء، وكان موته غامضاً كما حياته، ولكنه، شخصيةً، في أبعادها الفكرية، كان لا يزال في الوعي التاريخي محاطاً بهالة يختلط فيها الواقع بالأسطورة. وبدت «ست الملك» حينئذٍ سيدة الموقف، ممهّدة من دون عوائق لتولّي ابن الحاكم أبي الحسن علي[1] الخلافة، في ظلّ لقب يناسب المرحلة في تداعياتها الدينية، ويعكس الرغبة في العودة إلى نهج السلف، وهو «الظاهر لإعزاز دين الله»[2]. وما بين «غياب» الأب في شوَّال، والبيعة للابن في ذي الحجة (١٠٢١/٤١١)، كانت ست الملك تمارس فعلياً شؤون الحكم، يساعدها في ذلك ما اتّسمت به من حنكة ورصانة وبعد نظر، ما أكسبها ريادة في هذا المجال، وإن لم تُظهر سلطتها بصورة مباشرة. وهي لم تتخل عن هذا الدور، حتى بعد تقلّد الظاهر منصبه، والذي احتاج إلى وقت

(١) أبو الحسن علي الظاهر لإعزاز دين الله (٤١١ ـ ١٠٢١/٤٢٧ ـ ١٠٣٥).

(٢) المقريزي، اتّعاظ ج٢، ص١٢٤.

غير قصير لتجاوز المرحلة الصعبة السالفة، فكانت العمَّة القوية عضداً له في إعادة ترتيب أوضاع الدولة في الداخل، وإطلاق مسيرتها لمواجهة التحديات في الخارج[1].

بيد أن الخلافة الفاطمية، وكان قد مرّ أكثر من قرن على قيامها، أي أنها لم تبلغ نصف المسافة من تاريخها، بدأت تشهد، وإن ببطء، تراجعاً في دورها السياسي، خصوصاً مع الظاهر الذي كان شخصية هادئة تميل إلى الدّعة، وتعزف عن ركوب المخاطرة. ولكن هذا الخليفة الذي تولّى الحكم وهو دون السابعة عشر من عمره، وعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية التي عانتها الدولة، فإنه بتأثير من عمته، عمل على تنشيط الدعوة الإسماعيلية، فيما يعتبر ردّ فعل على نهج سلفه، وأخذ يوجّه الدعاة للقيام بدورهم في هذا السبيل، معتمداً على كتاب «دعائم الإسلام» لأبي عبد الله النعمان، وآخر للوزير يعقوب بن كلّس في الفقه على مذهب آل البيت، استناداً إلى مروية المقريزي[2].

ولكن خلافة الظاهر لم تكن في الواقع أكثر من فترة انتقالية، بين عهد صاخب وآخر وقع تحت تأثير المتغيرات الصاخبة أيضاً على جبهة الشام، من دون أن يكون له (الخليفة) من الحضور السياسي ما يمكّنه من طوي صفحة المرحلة السالفة، وما عكسته

(١) ابن عذاري، البيان المغرب، ج١، ص٢٧١.

(٢) اتّعاظ الحنفا، ج٢، ص١٧٥.

من خلل على مسيرة الخلافة الفاطمية. وما لبث أن داهمه مرض أودى به، ولم يكن قد تجاوز، إلا قليلاً، الثلاثين من عمره، وهي ظاهرة في الأسرة الحاكمة، أن خلفاءها لم يعمّروا طويلاً بصورة عامة، وبالتالي فإن أبناءهم غالباً ما تولوا الأمر صغاراً تحت وصاية ذوي النفوذ في الدولة التي عانت ـ شأن أنظمة الحكم الوراثية في الإسلام ـ أزمات صعبة، ارتدّت على مؤسسة الخلافة وأفقدتها دورها القيادي. ولقد تكرر مثل هذا المشهد مع ابن الظاهر (معدّ) الذي خلف أباه وهو في السابعة من عمره[1]، متخذاً لقب المستنصر بالله[2]. هذا الخليفة، على عكس أسلافه، أتيح له البقاء في منصبه، مدة قاربت الستين عاماً، وهو ما لم ينافسه فيه أحد من الحكام المسلمين، سوى الخليفة الأموي في الأندلس عبدالرحمن الثالث (الناصر) الذي دام عهده نصف قرن، ولكن مع الفارق أن الأخير تقلد منصبه شاباً ومارس السلطة بصورة فعلية حتى وفاته، بينما كان على المستنصر الفاطمي الانتظار سنوات قبل أن يصبح مؤهلاً لإدارة الدولة. وفي ضوء ذلك، عاصر الخليفة الثامن في السلالة الفاطمية أحداثاً ومتغيرات كثيرة، لا سيَّما في الشام التي ظلّت تشكل مصدر القوة والضعف في آن لخلفاء القاهرة. فلم يمض سوى قليل من الأعوام، حتى تلاشى نفوذ بني بويه في العراق، وذلك تحت ضغط قوة فتية (السلاجقة)،

---

(١) أبو المحاسن، النجوم، ج٥، ص١.

(٢) أبو تميم معد بن الظاهر (٤٢٧ ـ ٤٨٧/١٠٣٥ ـ ١٠٩٤).

أعادت الاعتبار للعنصر التركي، وظلت مهيمنة على خلافة العباسيين حتى سقوطها (٦٥٦/١٢٥٨).

وفي الوقت الذي كان السلاجقة ينشرون نفوذهم في الشرق، كان الفاطميون يفقدون سلطانهم في المغرب، بعد إعلان بني زيري الصنهاجيين، استقلالهم عن خلافة القاهرة، متخلّين عن الإسماعيلية لمصلحة المالكية، ومعلنين الولاء مجدّداً للخلافة العباسية[١]، وإزاء ذلك لم يكن أمام الفاطميين سوى تركيز جهودهم على الشام، التي شكّلت خطّاً دفاعياً لمصر في وجه طموحات السلاجقة، إذ بات هؤلاء يجسّدون آمال العباسيين في استعادة وحدة الخلافة والقضاء على الحكم الفاطمي، لا سيّما بعد تسرّب الدعوة الإسماعيلية إلى فارس، على يد هبة الله الشيرازي الذي حاول إقناع السلاجقة بها، فضلاً عن حركة البساسيري في العراق، المتعاطفة مع الفاطميين[٢]. ولكن مثل هذه المحاولات لم يكن مجدياً في ظلّ المتغيّرات العاصفة التي رافقت ظهور السلاجقة وجاءت لمصلحة الخلافة العباسية، حيث وجدوا في العراق الساحة الموائمة لطبيعة مشروعهم السياسي.

وفيما كانت بغداد تستعيد شيئاً من وهجها السالف مع السلاجقة، كانت القاهرة في مهب أزمات اقتصادية وسياسية، في وقت بدأ يشهد بروز الأتراك في مراكز النفوذ فيها، ما أدّى إلى

---

(١) المقريزي، اتّعاظ، ج٢، ص٢١٤.

(٢) ابن الأثير، ج٩، ص٦٤٠، وما بعدها.

صراعات داخلية حُسمت لمصلحة قائدهم ناصر الدولة الذي احتكر السلطة[1]، إلى حدّ التآمر على المستنصر، بدعوته السلطان السلجوقي ألب أرسلان إلى القيام بحملة إلى مصر وإعادتها إلى الفلك العباسي. وهي فرصة كان السلطان بانتظارها، وكاد يستجيب لها (١٠٦٩/٤٦٣)، إلا أن حروبه مع البيزنطيين حالت دون ذلك. ولكن ناصر الدولة ـ الذي كان من الجشع ما أنهك الخزينة، ومن ممالأته للسلاجقة، ما أثار نقمة عليه في أوساط الخليفة المستنصر ـ لقي حتفه (١٠٧٣/٤٦٥) على يد الأتراك أنفسهم الذين استغلّهم لتحقيق أهدافه الخاصة[2].

ومن المؤكد أن ناصر الدولة أسهم بدور كبير في زعزعة أركان الخلافة الفاطمية، من دون أن يكون المستنصر بشخصيته الضعيفة من يُعوّل عليه في إدارةٍ حازمة لشؤون الحكم. لذلك انعقدت الآمال حينئذٍ على بدر الجمالي منقذاً للدولة من أزماتها الاقتصادية ومن الأخطار المهدّدة لنفوذها في الشام. وكان الجمالي، وهو من أصل أرمني والياً من قبل على عكا، حيث كان يتابع منها التطورات في القاهرة، طامحاً إلى موقع، أساسي في إدارة الخليفة، وقيل أن المستنصر استدعاه، وقيل أنه فرض نفسه عليه بعد أن سار في مائة مركب مع أعوانه إلى مصر قاصداً لفت الأنظار إلى قوة نفوذه[3]. ولم يتردد بعد وصوله في تعقّب الأتراك، وإنزال ضربة عنيفة بهم،

---

(١) المقريزي، اتّعاظ، ج٢، ص٢٩٠ وما بعدها.
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٠٩ ـ ٣١٠.
(٣) المقريزي، اتّعاظ، ج٢، ص٣١١.

ما أثار إعجاب الخليفة الذي أدناه إليه وقلّده الوزارة، «فصار ـ على حد تعبير المقريزي ـ جميع أهل الدولة في حكمه والدعاة نواباً عنه، وكذلك القضاة إنما يتولّون منه»[1].

وكان فرض الأمن وإيجاد حلّ للأزمة الاقتصادية، ما أخذ باهتمام الوزير الجديد، وقد حقق في هذا السبيل نجاحاً ملحوظاً، لا سيّما في تنشيط حركة التجارة الشرقية عبر ميناء عيذاب. كما عمد إلى إصلاح الإدارة، وتنظيم مرافق الدولة ومنشآتها الحربية، بما في ذلك تجديد سور القاهرة وإعادة تحصينه[2]، كذلك العناية بالعمران، ما تجلى خصوصاً في بناء أبواب القاهرة الثلاثة: الفتوح، النصر، وزويلة الكبير، فضلاً عن المسجد المعروف بجامع العطّارين في الإسكندرية[3].

ولكن التحدي الأكثر خطورة للجمالي، كانت لا تزال تمثله الشام، بعد انتشار نفوذ السلاجقة غرباً حتى تخوم الدولة البيزنطية، حيث جرت المعركة الشهيرة مانزكرت بين السلطان ألب أرسلان والأمبراطور البيزنطي ديوجين (٤٦٤/١٠٧١)، وقد جاءت هزيمة الأخير المذلّة، لتعطي الغرب الأوروبي ذريعة لإعلان الحرب الصليبية فيما بعد. وفي ضوء ذلك أصبحت الشام في دائرة الاهتمام المباشر للسلاجقة، وبات على القوى المحلية فيها، إعادة

---

(١) المصدر نفسه، ج٢، ص٣١٢ ـ ٣١٣.
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٢١.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٢١ ـ ٣٢٧.

النظر في تحالفاتها السياسية، فلم يتردّد حينئذٍ أمير حلب[1]، وكان من قبل موالياً للفاطميين، في قطع صلته بالمستنصر والعودة إلى الولاء العباسي. ومن اللافت حينذاك أن الوزير (الجمالي) الذي اعتنق الإسلام، لم يمنح الشام من الاهتمام ما حظيت به مصر، في وقت كانت الأولى بحاجة إلى خطّة رادعة لحماية النفوذ الفاطمي فيها. وكان ذلك ما أفسح المجال أمام السلاجقة للتوغّل في الشام بقيادة أتسز بن أوق الخوارزمي، موفداً من السلطان ملكشاه، حيث نجح في الاستيلاء على القدس، كما خضعت له عكا وبعض المدن الساحلية، ثم تحوّل إلى دمشق فأخضعها أيضاً (١٠٧٦/٤٦٨)[2]، ما شكل ضربة قاصمة للفاطميين، ولمشروعهم الذي سقط بصورة نهائية مع خروج الشام، فعلياً من دائرة نفوذهم، من دون أن يُغيّر في هذا الواقع، احتفاظهم ببعض الجيوب فيها.

وقد شكّلت سيطرة السلاجقة على الشام وإحكام القبضة عليها باسم الخلافة العباسية، منعطفاً كبيراً في تاريخ المرحلة، التي انعكست تداعياتها سريعاً على معقل الخلافة الفاطمية في مصر، حيث وجد السلاجقة أن الفرصة مواتية للانقضاض عليها. فعهدوا بهذه المهمة إلى القائد الخوارزمي نفسه (أتسز)، الذي حشد حملة كبيرة تقدمت حتى الحدود المصرية، إلا أن خليفة بدر الجمالي، في الوزارة، ابنه الأفضل، تصدى بقوة لها وردّها على أعقابها

(١) محمود بن نصر من بني مرداس الكلابيين.

(٢) ابن القلانسي، ١٠٨ ـ ١٠٩.

(١٠٧٧/٤٦٩)[١]. ويشير ابن القلانسي إلى أن «الطلائع العربية» في الجيش الفاطمي، أبلت في القتال، وكان لها دور أساسي في هزيمة الأتراك، كما يشير إلى تذمّر أهل دمشق من هؤلاء، وتشييعهم بالشتائم الحملة وابتهاجهم بانكسارها[٢]، مما قد يُفسّر بأنه تعاطف مع الفاطميين وإيثارهم الولاء لهم على السلاجقة الذين كانت الحرب مهنتهم، وليست لديهم ـ بالمعنى الديني على الأقل ـ خلفية ثقافية. ولعل هذا التفاوت بدا أكثر وضوحاً إبَّان الغزو الفرنجي (الصليبي)، وأدى إلى ما يشبه القطيعة بين السلاجقة، امتداداً إلى ممثليهم الأتابكة، وبين أهل الشام الذين ارتفعت أصواتهم في الدعوة إلى الجهاد[٣] فيما وقف حكامهم عاجزين عن التدخل لصدّ الأخطار عن المنطقة.

بيد أن الفاطميين كانوا، بدورهم، غير قادرين على إنقاذ ما تبقّى لهم من نفوذ في الشام، وذلك نتيجة الأزمات التي عانتها دولتهم منذ عهد الحاكم، وتوالي الخلفاء الضعاف بعده، حتى كانت الأزمة الكبرى في انقسام الدعوة الإسماعيلية، من دون أن تكون أسبابه منفصلة عن النظام الوراثي في الخلافة. فقد حدث أن المستنصر قبل موته، ووفاقاً للتقاليد، بايع ابنه الأكبر (نزار) بولاية العهد، إلا أن الوزير الأفضل وقد بلغ من القوة والتفرّد بالقرار،

---

(١) ابن القلانسي ص١٠٩ ـ ١١١.

(٢) المصدر نفسه ص١٠٩ ـ ١١٠.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج١٠، ص٢٨٤.

حدّاً جعله يتخذ لقباً ملكياً (شاهنشاه)، كان له رأي آخر، حين آزر صهره، الابن الثاني للخليفة، وفرضه ـ بعد وفاة الأخير ـ خليفة[١] باسم المستعلي بالله[٢]. ولم يجد نزار أمام ذلك سوى مغادرة القاهرة إلى الإسكندرية، معتمداً على أعوان له فيها من أجل استرداد حقه في الخلافة. ولكن تفوّق الأفضل المسيطر على الجيش، أحبط محاولته التي انتهت بالقبض عليه، وقتله مع عدد من أنصاره[٣]. وإذ مالت الأكثرية من الإسماعيليين في مصر والشام واليمن إلى المستعلي ووزيره القوي الأفضل[٤]، فإن جماعة فارس انشقّت عن الخليفة وأسّست ما عرف بـ«الإسماعيلية الجديدة» أو النزارية «بقيادة الحسن بن صبَّاح»، الذي اتَّخذ معقلاً له في حصن «أَلَموت»، مثيراً حالة من الرعب بسبب الاغتيالات التي كان وراءها، أو نُسبت إليه، مما يندرج في الصراعات السياسية في المنطقة. ومن ذلك على سبيل المثال ما جرى من اتهام للباطنية، جماعة الصبّاح، باغتيال أتابك الموصل مودود في دمشق، بعد عودته ظافراً من معركة طبرية (٥٥٧/ ١١١٣). وقد شكَّك ابن الأثير بذلك، متأرجحاً بين اتهام الباطنية، وبين اتهام أتابك دمشق طغتكين، الذي «خافه.. فوضع عليه من قتله»[٥].

---

(١) المقريزي، اتّعاظ، ج٣، ص١١ ـ ١٢.

(٢) أبو القاسم أحمد المستعلي بالله، (٤٨٧ ـ ٤٩٥/١٠٩٤ ـ ١١٠١).

(٣) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص١٦.

(٤) برنارد لويس، الدعوة الإسماعيلية الجديدة، ترجمة سهيل زكار ص٥٠.

(٥) الكامل، ج١٠، ص٤٩٧.

ولسنا نعرف الكثير عن الحسن الصبّاح، وجلّ ما يذكره برنارد لويس في هذا السبيل، أنه ولد في قمّ، معقل الشيعة الاثني عشرية، وكان أبوه المتحدر من قبيلة حِمْيرْ اليمنية، قد جاء من الكوفة منتمياً إلى هذا المذهب، كذلك ابنه[1]. ولكن الحسن تأثر في نشأته بالاتجاه الإسماعيلي في التشيع، ما كان وراء ذهابه إلى مصر، لتعميق معارفه في الدعوة على يد الأساتذة الكبار في دار الحكمة، قبل أن يتصل بالخليفة المستنصر الذي عهد إليه، بناءً على رغبة منه، نشر الدعوة في خراسان ونواحيها[2]. ويبدو أنه تعرّف على ولي العهد حينذاك (نزار)، قبل أن يعود، بعد ترحال طويل، إلى إيران، حيث اختار مقرّاً له في إقليم الديلم، وبنى قلعته الشهيرة، التي مرّ ذكرها، على قمّة صخرة شاهقة، محاطة بشعاب ضيقة المسالك[3]. ومن هذا المكان أخذ يمارس نشاطه، في وقت آل الوضع في العالم الإسلامي، إلى معادلة جديدة، خرج منها البيزنطيون وحلّ مكانهم الفرنج، مستفيدين من دور أولئك، في طموحاتهم الشرقية، وكان التوقيت، ربما عن طريق المصادفة، مساعداً لحركتهم التي حقّقت من النجاح فوق ما توقعوه.

وهكذا قبل اختتام القرن الحادي عشر، كانت جيوش الفرنج تتقدّم نحو الشرق، فيما كانت الجبهة الإسلامية المتصدّعة في

(١) الدعوة الإسماعيلية الجديدة، ص٥٢.
(٢) المقريزي، اتّعاظ، ج٢، ص٣٢٣.
(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٢٣.

الشام، حليفهم الأساسي في اختراق المواقع الكبرى في الأخيرة. ذلك أن السلاجقة الذين أرعبوا العالم الغربي بعد معركة مانزكرت، لم يعودوا هم أنفسهم إبَّان الغزو الصليبي، فما لبثت القاعدة المنيعة (أنطاكية)، التي شكّلت خطّ الدفاع الأول عن الشام ـ بعد استعادتها في أعقاب المعركة السالفة ـ أن سقطتْ أمام الفرنج، نتيجة تخاذل أميرها السلجوقي (باغي سيان)[1]، ممهّداً ذلك لتوغّلهم من دون مقاومة جدية في المنطقة. وفي المقابل لم يُبد الفاطميون اهتماماً بالصليبيين، وربما ذهب الظنّ بالوزير الأفضل، إلى أنهم أداة في يد البيزنطيين[2]، وقد جاؤوا لمساعدتهم في الانتقام من السلاجقة ودفع خطرهم عن آسية الصغرى. ولكنه بعد سقوط أنطاكية، لم يعد في وسعه تجاهل الأمر، فبادر حينئذٍ إلى استعادة القدس من السلاجقة، ما عبَّر عن تغيّر جدّي في موقفه، من المهادنة إلى الحرب، وبذلك أخرج نفسه من تهمة التواطؤ مع الفرنج، خصوصاً بعد الدفاع المستميت للحامية الفاطمية في القدس عن الأخيرة. ولكن المقاومة واجهت إخفاقاً، فما لبث أن دخل الفرنج المدينة، وارتكبوا مجزرة مروّعة فيها، حيث بقي هؤلاء، أسبوعاً يقتلون المسلمين[3] على حد تعبير ابن الأثير. وكان وقع تلك الأحداث أليماً على الأفضل، الذي

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج١، ص٢٧٥ ـ ٢٨٣.

(٢) أبو المحاسن، النجوم، ج٥، ص١٧٩.

(٣) الكامل، ج١١، ص٢٨٣.

تلقّى صدمة كبيرة بسقوط القدس (١٠٩٩/٤٩٢)، ولم يجد أمامه، إنقاذاً لسمعته، سوى العمل على استعادتها، خصوصاً بعد توسّع الفرنج جنوباً على الثغور الساحلية، ما جعله أكثر إدراكاً للخطر الذي لم تعد مصر في منأى عنه.

بعد سنوات ثلاث على افتقاد القدس، توفي الخليفة المستعلي، وحلّ مكانه ابنه الآمر بأحكام الله[1]، وقد تزامن ذلك مع أولى الحملات الفاطمية، بتوجيه من الأفضل ضد الصليبيين، إلا أنها لم تؤدِّ إلى نتيجة تذكر، خلافاً للحملة الثانية (٤٩٦/ ٥٢٥) التي سيّرها الوزير «لإنجاد ولاة الساحل في الثغور الباقية»[2] حسب قول ابن القلانسي. وعندما علم بلدوين، ملك القدس، بوصولها إلى تخوم عسقلان، تحرك على رأس قوة للتصدي لها، حيث وقعت معركة في يازور (قرب الرملة)، هُزم على أثرها الملك «اللاتيني» ونجا بأعجوبة من الأسر، الذي طال بضع مئات من جنوده[3]. وكان من الممكن أن تُحدث هذه المعركة تعديلاً في الموازين لمصلحة الدولة الفاطمية، لو قدّر لقواتها استثمار النصر الباهر، والتقدّم في أعقابه نحو القدس، إلا أن ذلك افترض حركة مماثلة من السلاجقة، والتنسيق معاً لإطباق الحصار على المدينة. ولكن الشام الخاضعة حينئذٍ لسيطرة أتابكي حلب ودمشق، وكانت

---

(١) أبو علي المنصور الآمر بأحكام الله (٤٩٥ ـ ١١٠١/٥٢٤ ـ ١١٣٠).

(٢) ذيل تاريخ دمشق ص١٤١.

(٣) ابن الأثير، الكامل ج١٠، ص٣٦٤.

بينهما عداوة، تفوق ما بين المسلمين والصليبيين، لم تكن مؤهلة لهذا الدور، من دون أن تبدي بغداد، حيث السيادة للسلطان السلجوقي، موقفاً محدداً في هذا السبيل. وكانت جماعة من دمشق وصفها ابن الأثير بـ«المستنفرين»، قد توجهت إلى العاصمة العباسية، وعلى رأسها قاضي المدينة (الهروي)، لاستنهاض الخليفة، ذاكرةً «ما دهم المسلمين بذلك البلد الشريف المعظم (القدس)، من قتل الرجال وسبي الحريم والأولاد ونهب الأموال[1]». ولكن الخليفة، على الرغم من تأثّره الشديد، لم يكن في وسعه تلبية حاجتهم، «فعادوا من غير بلوغ أرب ولا قضاء حاجة»[2]، حسب مروية المؤرخ نفسه.

وهكذا كان على الفاطميين، في ظلّ خليفة ضعيف[3]، وتحت وطأة أزمات اقتصادية حادة[4]، أن يتصدوا وحدهم للحرب مع الفرنج، إلا أنهم بعد حملات ثلاث، فشلوا في الوصول إلى القدس، وفي إنقاذ عكا أهم معاقلهم التي سقطت بفضل تدخل الأسطول الجنوي[5]، فارتدوا منكفئين إلى مصر، واقتصر نشاطهم الحربي على عمليات محدودة بين الحين والآخر[6]. وفي هذه

---

(١) ابن الأثير، ج١٠، ص٢٨٤.
(٢) المكان نفسه.
(٣) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص٣١.
(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص١٧.
(٥) ابن القلانسي، ص١٤٤.
(٦) المصدر نفسه، ص١٦٣.

الأثناء، ربما هرباً من تفاقم الأزمات في القاهرة التي انعكست عليها أيضاً تداعيات الغزو الفرنجي، غادر الوزير الأفضل العاصمة، واتخذ مقرّاً له على ضفة النيل إلى الجنوب من الفسطاط، ناقلاً إليه إدارة الدولة ومرافقها وآلتها العسكرية، فيما الخليفة بات معزولاً في قصره، ومجرّداً من أي دور[1]، ما كان نذيراً بأن دولة الفاطميين آيلة إلى زوال. ولكن الأفضل الذي اعتقد أنه آمن في مقرّه الجديد، وعلى الرغم من تحسّبه لخطر النزارية، فإن مجموعة من هؤلاء تربّصت به وقضت عليه (٥١٥/ ١١٢٢)، من دون أن ينجو من الاتهام أعداؤه في القاهرة، وإن تظاهر الخليفة بالحزن عليه[2].

ومع غياب الأفضل افتقدت مصر آخر الوزراء الأقوياء، الذين تفوّقوا نفوذاً على وزراء الخلافة العباسية، بعد أن جمعوا في أيديهم السلطتين المدنية والعسكرية. وعلى الرغم من التنويه «بعدله وحسن السيرة في الرعية»[3]، على ما وصفه المقريزي، إلا أن اغتياله، لم يكن منفصلاً عن الغزو الفرنجي الذي فشل في ردعه وإبعاد خطره عن مصر، لا سيّما بعد تساقط الثغور الساحلية التي كانت مصدر قوة للخلافة الفاطمية. وإذا أردنا رسم خارطة لمواقع القوى السياسية حينذاك في المنطقة، سنجد أن المعادلة المثلثة التي كان

(١) المقريزي، اتّعاظ، ج٣، ص٤٠.
(٢) المقريزي، اتّعاظ، ج٣، ص٦١، وما بعدها.
(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص٧١، وانظر أيضاً: ابن القلانسي ص٢٠٤.

السلاجقة طرفاً أساسياً فيها حتى سقوط أنطاكية، طرأ عليها تعديل، بحلول أتابكي حلب ودمشق مكانهم، وقد بات عليهما المواجهة المباشرة مع الفرنج، إلا أن العداء المستحكم بينهما حال دون اتخاذ خطوات جدّية في هذا المجال. وفي المقابل، لم ينجح الفرنج في إقامة جبهة واحدة، بعد أن تفرّقوا في إمارات ثلاث (الرُّها، أنطاكية وطرابلس)، ليست مرتبطة فعلياً بالمملكة اللاتينية في القدس. أما الجبهة المصرية، فقد خرجت من المعادلة، ومن هواجس الفرنج، بعد انكفاء الفاطميين عن مركز الحدث في الشام، وانطوائهم بسبب ذلك على عزلة طويلة. وعلى الرغم من أفضلية الموقف الفرنجي بفضل الإمدادات المتوالية من الغرب، ما كان يتجلى في اختراقات داخلية للشام، فإن الصراع اتسم عموماً بالسجالية، دون أن يخلو الأمر من تحالفات بين طرفين إسلامي وصليبي، على حساب طرف آخر من هنا أو هناك[1].

وفي مصر تولى الوزارة حينذاك قائد عسكري، هو أبو عبد الله محمد بن فاتك (المأمون)[2]، معوّلاً عليه الخليفة لمعالجة الأزمات الأمنية والاقتصادية. ولكن الوزير لم يدم في منصبه أكثر من سنوات ثلاث، انتهى بعدها إلى السجن (٥١٩/ ١١٢٥)، قبل أن يأمر الخليفة بقتله (٥٢٢/١١٢٨)[3]، لأسباب ربما اتصلت

(١) ابن الأثير، الكامل ج١٠، ص٤٧٦.
(٢) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص٧٧.
(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص١١٠، وما بعدها.

على الأرجح بالصراع بين الخلافة المستضعفة التي حاول «الآمر» ردّ الاعتبار إليها، وبين الوزارة الممسكة بالسلطة الفعلية في الدولة، ما يفسّر تفرّد الآمر حينذاك بالقرار السياسي، معتمداً على اثنين من خارج المؤسسة العسكرية للقيام بأعباء المهام الإدارية والمالية[1]. ولكن الخليفة لم يثبت قدرة على ملء الفراغ بمعزل عن وزير قوي، لا سيّما وأن شخصيته غير الرصينة طالها النقد من الفقهاء، «لأمور ارتكبها وأعمال قبيحة اعتمدها»[2]، على حدّ قول ابن القلانسي. وإذا أضفنا إلى فشل «الآمر» في سياسته الداخلية، ما قيل عن تقاعسه عن «الغزو والجهاد»[3]، فإن ذلك أثار نقمة عليه، ووضع بالتالي حدّاً لحياته، بعد قيام النزارية باغتياله (٥٢٤/ ١١٣٠)[4].

وقد واجهت الدولة الفاطمية حينذاك سابقة، في أن الخلافة التي توارثها الأبناء عن الآباء، انتقلت، بسبب أن الآمر لم يعقب، إلى ابن عمه، أبي الميمون الملقب بالحافظ لدين الله[5]. بيد أن هذا لم يستعد شيئاً من بريق الموقع، حتى إنه كان عاجزاً عن

---

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص١١٥ ـ ١١٧.

(٢) ذيل تاريخ دمشق ص٢٢٨، انظر أيضاً، أبو المحاسن، النجوم ج٥، ص١٧٣.

(٣) أبو المحاسن، النجوم، ج٥، ص١٧٨.

(٤) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص١٣٧، ابن القلانسي ص٢٢٨.

(٥) عبد المجيد بن أبي القاسم ابن المستنصر (٥٢٤ ـ ٥٤٤/ ١١٣٠ ـ ١١٤٩)، ابن القلانسي ص٢٢٨.

تسمية وزيره، بعد أن فرض عليه القادة العسكريون، ابن الأفضل (أبو علي أحمد) لهذا المنصب، وقد وصفه المقريزي بأنه «كان حاجزاً عليه (الخليفة) ليس معه أمر ولا نهي»[1]. ولم يكتف الوزير بانتزاع الدور السياسي من الحافظ فحسب، بل اتخذ من الإجراءات ما أسهم في إضعاف الدعوة الإسماعيلية، حين أضاف إلى قاضي الأخيرة، ثلاثة من الشافعية والمالكية والإمامية (الاثنا عشرية)، كلّ يحكم وفاق مذهبه[2]. ولكن الوزير (ابن الأفضل) الذي كان على عجلة من أمره لإحكام قبضته على السلطة، افتقد إلى حنكة أبيه، ما تجلى خصوصاً في موقفه من الدعوة والذي ربما جاء ردّة فعل على قتل سلفه، مع العلم أن المرويات رجّحت ضلوع الباطنية (النزارية) في ذلك. بيد أن الوزير الابن، بسياسته المتحدية للخلافة والدعوة معاً، وضع نفسه في موقف حرج، لا سيّما بعد استعدائه الفقهاء وأمراء الجند، الأمر الذي دفعهم، بالتنسيق مع الخليفة، إلى اغتياله، والمجيء بالأمير يانس قائد العملية التي أطاحت ابن الأفضل، وزيراً مكانه (٥٢٦/ ١١٣٢)[3].

ولم يتوقف حينذاك الصراع بين الخلافة والوزارة، فبعد وفاة يانس شعر الحافظ بقوته، ما جعله يتفرّد بالحكم، إلا أن ابنه

---

(١) اتّعاظ الحنفا، ج٣، ص١٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٢.

(٣) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص١٤٣.

(الحسن) الذي كان عيَّنه ولياً لعهده، ثم استبدل به ابنه الآخر (سليمان)، ثار عليه (٥٢٨/ ١١٣٤)، مُحْدثاً في الوقت عينه استياءً لدى أمراء الأجناد الذين هددوا بإطاحة الخليفة إن لم يقم بإخماد حركة الحسن وقتله[١]. ولعل هذه الحادثة تشي بما بلغته الخلافة الفاطمية من التدهور، بعد استفحال الانقسامات التي وصلت إلى الدعوة الإسماعيلية، دون أن يجد الحافظ سبيلاً أمام هذا الواقع سوى العودة إلى إحياء الوزارة، واستدعاء والي المنطقة الغربية، تاج الدولة بهرام، الأرمني الأصل، للقيام بأمرها[٢].

وهكذا باتت الوزارة منذ أن تولاها بدر الجمالي محور السلطة في الدولة، حاجبةً الخلافة حتى آخر أيامها، فيما يبدو وكأنه اعتراف من الأخيرة بانتهاء دورها، إلاَّ من حضور معنوي تختزله الشعائر والمناسبات الدينية. ولعل توزير بهرام يعبّر عمّا وصل إليه الأرمن من نفوذ في الدولة الفاطمية، بسبب ما تمتعوا به من خبرة في الإدارة وشؤون الحكم. ولكن الوزير الجديد الذي لم يعتنق الإسلام، شأن أسلافه، أثار نقمة المسلمين واستنكارهم[٣]، في وقت تكاثر حضور أقارب بهرام وأخوته وأهله وقومه من تل باشر[٤]، «حتى صار منهم بديار مصر نحو الثلاثين ألف

---

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص١٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص١٥٥.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص١٥٦.

(٤) قلعة حصينة إلى الشمال من حلب. ياقوت الحموي، معجم البلدان ج٢، ص٤٠.

إنسان»[1]، حسب مروية المقريزي. وقد جاءت ردَّة الفعل الأولى على ذلك، من رضوان بن ولخشي ـ وكان قد حلّ مكان بهرام أميراً للغربية ـ بتحريض من الأجناد المصرية، حيث دخل القاهرة والمصاحف أمامه مرفوعة على أسنَّة الرماح[2]، فيما يعتبر إعلاناً للجهاد ضد الأرمن. فلم يسع الخليفة، على كرهٍ منه، سوى الرضوخ لهذه الحركة، وتنصيب رضوان وزيراً (٥٣١/ ١١٣٧) باسم «الملك الأفضل»، فكان أول وزير يتخذ هذا اللقب[3] «الملكي»، بما له من دلالة تؤكد على تعزيز الاتجاه السنّي الممثّل له في السلطة، والذي كان من ظواهره حينذاك، تأسيس مدرسة للمذهب المالكي بإشراف الفقيه أبي طاهر بن عوف[4].

بيد أن الخليفة الحافظ، لم يستطع التعايش مع حالة الملك الأفضل، وما لبث أن أقصاه، وإن بصعوبة، عن منصبه، مؤثراً الحكم دون وزير حتى وفاته (٥٤٤/١١٤٩)، بعد عشرين عاماً على خلافته[5]. وقد ساءت بعده أحوال الدولة الفاطمية إلى حدّ كبير، بسبب تدخّل أمراء الأجناد في السلطة، ما انعكس صراعاً شديداً على منصب الوزارة التي تقلّدها ستّة[6]، واكبوا الخلفاء

---

(١) اتّعاظ الحنفا، ج٣، ص١٥٩.

(٢) المكان نفسه.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج١١، ص٤٨.

(٤) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص١٦٧.

(٥) أبو المحاسن، النجوم، ج٥، ص٢٨٤.

(٦) ابن مصال، ابن السلاّر، عباس الصنهاجي، ابن رُزّيك، شاور، ضرغام.

الثلاثة الأخيرين (الظافر[1]، الفائز[2] والعاضد[3]) حتى نهاية هذه الدولة.

وثمة ما يلفت حينذاك، أن الصراع السياسي الذي بدأ يتجذَّر في مجتمع غير متجانس بعد «غياب» الحاكم بأمر الله، لم يكن منعزلاً عن الدعوة الإسماعيلية التي واجهت بدورها أزمات أصابتها في الصميم، وأدت إلى تضعضع الالتزام بها، حتى من بعض خلفاء السلالة الحاكمة. فقد بات همّهم محصوراً في تأمين الوسائل الممكنة لبقائهم على رأس السلطة، دون ثمة ما يحول دون أن تخترق الأخيرة، عناصرُ من خارج الدعوة. وفي ضوء هذا الواقع، جاءت خطَّة نور الدين محمود، للاستيلاء على مصر في وقتها المناسب، خصوصاً وأن هذه البلاد، للأسباب عينها، كانت مهددة باجتياح فرنجي وشيك، متخذة خيارها، على الرغم من التباسات المرحلة، إلى جانب القائد الذي رفع، لأول مرة بهذه الجدية، راية الجهاد ضد الاحتلال الفرنجي.

(١) أبو المنصور إسماعيل الظافر بالله (٥٤٤ ـ ١١٤٩/٥٤٩ ـ ١١٥٤).

(٢) أبو القاسم عيسى الفائز بنصر الله (٥٤٩ ـ ١١٥٤/٥٥٥ ـ ١١٦٠).

(٣) أبو محمد عبد الله العاضد لدين الله (٥٥٥ ـ ١١٦٠/٥٦٧ ـ ١١٧١).

٩

كان خروج الفاطميين من الشام تحت ضغط الفرنج، قد عزلهم عن تداعيات المنطقة التي بقي فيها هؤلاء الطرف الأقوى، حتى ظهور ما يمكن التعبير عنه بالصحوة انطلاقاً من الموصل[١]، بعد أن حقق الأتابك مودود أول انتصار للمسلمين في معركة طبرية، ثم تبعه أتابك أخر (عماد الدين زنكي)، بإنجاز تاريخي، بعد تحريره الرُها[٢]، رائدة الإمارات الصليبية في المشرق الإسلامي (٥٣٩/ ١١٤٤). وكانت دمشق حينذاك هدفاً أساسياً للأتابك زنكي[٣]، لما تمثّله من أهمية في تشكيل جبهة إسلامية ممانعة، ركناها الشام والجزيرة، إلا أن اغتياله في قلعة جعبر[٤]، حال دون إتمام مشروعه. وقد ورث ابنه نور الدين محمود حماسته

---

(١) إبراهيم بيضون، تاريخ بلاد الشام في العصور الإسلامية ص٣٠٧.

(٢) ابن القلانسي، ص٢٧٩.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج١١، ص٧٣.

(٤) قلعة على الفرات بين بالس والرقة، ياقوت معجم البلدان، ج٢، ص١٤٢، انظر أيضاً ابن الأثير ج١١، ص١١٠.

للجهاد، مع تميّز في سلوكه الديني الأكثر التزاماً، وفي دأبه على مقارعة الفرنج في معاقلهم، من دون إغفال جهوده في تحصين الجبهة الإسلامية بعد إحكام السيطرة على دمشق، حيث باتت المواجهة مفتوحة مع المملكة اللاتينية في القدس.

وقد شكّل سقوط دمشق في يد نور الدين، قلقاً للفرنج الذين أدرجوها في نطاق مشروعهم لإفشال خطط الزنكيين. وفي ذلك يقول أبو شامة: «كان أبغض الأشياء إلى الفرنج أن يملك نور الدين دمشق، لأنه كان يأخذ حصونهم ومعاقلهم وليست له دمشق، فكيف إذا أخذها وقوي بها»[١]. وكان نور الدين لا يزال متابعاً حينذاك أوضاع الخلافة الفاطمية في مصر، التي تتيح له، فيما لو أحكم قبضته عليها، استكمال وحدة الجبهة الإسلامية وإطباق الحصار على الفرنج. وعلى غرار ما حدث من تسابق بين الطرفين على احتلال دمشق، فقد تنبّه الفرنج لخطة نور الدين، وعزموا على الدخول مجدّداً في السباق معه على مصر[٢]، وذلك في عهد الملك أموري الأول، الأكثر بأساً بين ملوك اللاتين، حسب المؤرخ الفرنسي غروسيه[٣]. وفي تلك الأثناء كانت الخلافة الفاطمية تواجه ظروفاً صعبة، بعد انقلاب شاور بن محمد السعدي، على «دولة» بني رزيك[٤] الذين توارثوا لوقتٍ الوزارة،

---

(١) كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، ص٢، ص٢٣٧.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج١١، ص٢٣٥.

(٣) René Grousset, L'Épopée des Croisades p.193.

(٤) المقريزي، اتّعاظ، ج٣، ص٢٥٧.

والحلول مكان آخرهم الصالح بعد قتله[1] (١١٦٣/٥٥٨). ولم تمض سوى تسعة شهور على ذلك، حتى برز لشاور منافس قوي، هو ضرغام ابن عامر، وسرعان ما تفوق عليه في مواجهة مسلحة، ملزماً الخليفة العاجز بتقليده الوزارة[2].

وهكذا بدت مصر حينذاك، حلبة صراع بين الطامحين إلى النفوذ، من دون أن يكون الفرنج خارج المنافسة، حتى أن الوزير السابق، الصالح بن رزّيك، كان يؤدي لهم ضريبة مالية عالية[3]. ولعل شاور حاول من هذا الباب التودّد لنور الدين، بإظهار نفسه مناوئاً للفرنج، طالباً دعمه ضد الوزير ضرغام، ولكن سيد الشام والجزيرة، الذي سبق أن اتخذ قراره، وإن لم يثق بالوزير المخلوع، رأى في لجوء الأخير إليه فرصة نادرة لتنفيذ خطته بالهجوم على مصر. وكان قد لمع في جيشه إبّان حصار دمشق، قائد من الأسرة الأيوبية، وهو شيركوه (أسد الدين) الذي كانت له «اليد الطولى في فتحها»[4]، حسب المؤرخ أبي شامة، ما عزّز دور هذه الأسرة في الإدارة الزنكية، خصوصاً بعد إقطاع شيركوه الرحبة، وأخيه أيوب (نجم الدين) بعلبك، وتولية يوسف ـ ابن الأخير ـ على الديوان في دمشق[5].

(١) أبو المحاسن، النجوم، ج٥، ص٣٦٣.
(٢) المقريزي، اتّعاظ، ج٣، ص٢٦١.
(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٥٩.
(٤) كتاب الروضتين، ج٢، ص٢٣٩.
(٥) كتاب الروضتين، ج٢، ص٢٥٠ ـ ٢٥١.

وفي ضوء ذلك، لم يجد نور الدين من هو أكثر كفاءة من شيركوه لقيادة الحملة إلى مصر (٥٥٩/ ١١٦٤)، والتي ضمَّت أيضاً ابن أخيه يوسف، صلاح الدين، فيما بعد. وإذ وصلت هذه إلى بلبيس، تصدى لها ناصر الدين (أخو ضرغام) الذي بادر في الوقت عينه إلى الاتصال بملك القدس (أموري) يدعوه إلى مصر[١]. وعلى الرغم من تقدم شيركوه نحو القاهرة، حيثُ هُزم تحت أسوارها ضرغام ولقي حتفه أثناء محاولته الفرار، فإن شاور سرعان ما انقلب على نور الدين بعد عودته إلى الوزارة، مؤثراً التحالف مع الملك اللاتيني، لاعتقاده بأنه يستطيع إرضاءه بالمال، على غرار ما فعله سابقاً ابن رُزّيك، مقابل التخلي عن احتلال مصر. ولم يجد شيركوه، بعد انقلاب شاور، ودخول الفرنج طرفاً في المواجهة، سوى القبول باتفاق يقضي بانسحاب الطرفين، والعودة على أثره إلى الشام[٢]. وفي تلك الأثناء كان شاور متفرّداً بالسلطة في القاهرة، إلا أن خشيته من نور الدين جعلته أكثر انحيازاً للفرنج، ما كان سبباً لحملة شيركوه الثانية إلى مصر (٥٦٢/ ١١٦٧). وعلى الرغم من السرّية التي أحاط بها تحرّكه، فقد تمكّن شاور من رصدها، مستنجداً مرة أخرى بالملك أموري، الذي توجّه بدوره على رأس حملة إلى مصر، حيث تكرر المشهد

---

(١) ابن الأثير، الكامل، ج١١، ص٢٩٩.

(٢) المكان نفسه.

السابق عينه قبل سنوات ثلاث، إذ إن أيّاً من الطرفين لم يتمكّن من حسم الوضع لمصلحته[1].

وكان على نور الدين أن ينتظر عامين لتحقيق حلمه في السيطرة على مصر، دون أن يغيب عن باله ما تمثله هذه البلاد من ضرورة جغرافية واقتصادية لمشروعه الجهادي. وقد حدث تطور حينذاك، كان المستفيد الأول منه، عندما خرج الخليفة العاضد عن صمته، مستغيثاً[2] به لإنقاذ البلاد من الأخطار المحدقة بها. ولعل كتب الخليفة المتتالية على نور الدين[3]، لا تخلو من تسجيل موقف، وإن متأخراً، من الصراع القائم على أرضه، من دون أن يتردّد في الانحياز إلى جانب من رفع راية الجهاد، وربما مسلّماً له من هذا المنظور بشرعية القيادة النورية، بعد أن أصبحت الخلافة الفاطمية على شفير الانهيار.

ومن المثير حينذاك، أن صلاح الدين الذي شارك بغير حماسة في الحملتين السالفتين، كان، و«على كره منه»[4] في الحملة الثالثة (١١٦٩/٥٦٤) بقيادة شيركوه أيضاً، والتي مهَّد لنجاحها هذه المرة، وقوف الخليفة والوزير (شاور) إلى جانبها، ما أدّى إلى انسحاب الملك أموري، بعد اقتراب الحملة من مصر[5]، معترفاً

---

(١) المقريزي، اتّعاظ، ج٣، ص٢٨٧.
(٢) ابن الأثير، الكامل، ج١١، ص٣٣٦.
(٣) المقريزي، اتّعاظ، ج٣، ص٢٩٤.
(٤) ابن الأثير، الكامل، ج١١، ص٣٣٨.
(٥) المكان نفسه.

أمام هذه المتغيرات بفشل مهمته. وكان أول ما قام به شيركوه بعد دخوله القاهرة، القبض على الرجل الخطر شاور، ليصبح السيد المطلق في مصر، إذ خلع عليه العاضد لقب الوزارة وفوّضه شؤون الحكم ولقّبه بـ«الملك المنصور أمير الجيوش»[1]، ولكن شيركوه لم يدع ذلك يؤثّر على علاقته بنور الدين، أو يخرج عن كونه ممثلاً له وحاكماً باسمه. وعلى الرغم مما قيل عن تبرّم سيده مما أصابه قائده[2]، إلا أن أية طموحات خاصة ـ علنية على الأقل ـ لم تبدر عنه، وقد ظلّ وفيّاً لولي نعمته، حتى وفاته المفاجئة بعد شهرين وخمسة أيام فقط على ولايته[3].

وكان صلاح الدين الذي عمد إلى قتل شاور، مخالفاً رغبة عمه[4]، قد جعله ذلك مقرّباً من الخليفة الذي سارع إلى اختياره وريثاً لشيركوه في الوزارة، وأطلق عليه لقب «الملك الناصر»[5]. ومنذ ذلك الوقت، انفتحت أبواب الحظ أمام القائد الشاب، فكان عنصراً ثابتاً في الحملات على مصر بإصرار من نور الدين الذي ربما وجد في مزاجه غير العسكري[6]، ما يطمئن إليه أكثر من عمه، رجل الحرب المحترف، فضلاً عن ثقته بأبيه (نجم الدين)

---

(١) المقريزي، اتّعاظ، ج٣، ص٣٠٢.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٠٤.

(٣) ابن الأثير، الكامل، ج١١، ص٣٤١.

(٤) المصدر نفسه، ج١١، ص٣٣٩ ـ ٣٤٠.

(٥) المصدر نفسه، ج١١، ص٣٤٤.

(٦) جنفياف شوفيل، صلاح الدين بطل الإسلام، ترجمة جورج أبي صالح ص٥٢.

الذي «رأى منه ـ حسب ابن الأثير ـ عقلاً ورأياً وافراً[1] وحسن سيرة». ولكن الأيوبيين (نسبة إلى أيوب والد صلاح الدين) الذين نشأوا في رعاية البيت الزنكي، لم يعد ولاؤهم صافياً نحو الأخير، بعد أن أمسكوا بعنان السلطة في مصر، الأكثر أهمية في موقعها الاقتصادي والسياسي من الشام. وعلى الرغم من المرونة التي أبداها صلاح الدين في علاقته مع نور الدين، والحرص على الخطبة له بعد العاضد[2]، إلا أن الثقة أخذت تنهار بين الرجلين، لا سيما بعد تلكؤ صلاح الدين في خلع الخليفة الفاطمي، بما يعنيه ذلك من عودة مصر إلى فلك الخلافة العباسية ومذهبها.
ولعل ما زاد في «الوحشة» بينهما، أن صلاح الدين لم يُظهر في البداية اهتماماً بالجهاد ضد الفرنج بما يتعدى الدفاع عن مصر[3]، فيما كان نور الدين يرى أن ساحة الجهاد الحقيقية في الشام. أما الإغارات السريعة التي قام بها صلاح الدين، مستهدفةً بعض مواقع الفرنج في الرملة وعسقلان والكرك، فقد تمّت من دون التنسيق مع نور الدين الذي وجدها مجرد حملات استعراضية[4]، زادت في نقمته على قائده، وفي عزمه على التخلص منه.

ولعل صلاح الدين تنازعه شعوران في ذلك الحين: الأول

---

(١) الكامل، ج١١، ص٣٤١.
(٢) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص٣١١.
(٣) ابن الأثير، الكامل ج١١، ص٣٥١.
(٤) المصدر نفسه، ج١١، ص٣٥٢ ـ ٣٦٥.

طمعه في الاستئثار بمصر، بتشجيع من أسرته والمقرّبين منه، والثاني خوفه من نور الدين الذي صمّم على استرداد هذه البلاد، من دون أن يُسقط قدرة الأخير على ذلك. ولم يدّخر في هذا السياق فرصة لتوفير الغطاء الشرعي لنفوذه، باتخاذ خطوات تؤدي إلى استعادة مصر وجهها السنّي، مستهلاً ذلك بتأسيس مدرسة للشافعية[1]، وإقامة الخطبة للخليفة العباسي. وتجدر الإشارة إلى أن الإسماعيلية، مذهباً، لم تنتشر على مساحة واسعة في مصر، إذ إن الخلفاء الفاطميين منذ البداية، تركوا للناس حرية المعتقد، ومالت سياستهم عموماً إلى المرونة في هذا المجال، حتى أن قضاة أو فقهاء على المذهب السنّي احتفظوا بمواقعهم وكانوا مقرّبين منهم كما سبقت الإشارة.

وكان إعلان الخطبة العباسية (٥٦٦/ ١١٧١)، إيذاناً بانتهاء عهد العاضد الذي توفّي بعد وقت قصير[2]، ومعه الخلافة الفاطمية التي امتد بها الزمن مسافة تقرب من مائتين وسبعين عاماً، منها نيّف وستون في المغرب قبل انتقالها إلى مصر[3]، أي أنها الأطول عمراً بين الدول الإسلامية، بعد خلافة بني العباس. وإذا كانت الدولة الأموية في الأندلس، قد تجاوزتها في هذا المجال، فإن الأخيرة خلافةً ارتبطت عملياً باثنين فقط، هما الناصر وابنه

(١) أبو المحاسن، النجوم، ج٥، ص٣٨٥.

(٢) المقريزي، اتعاظ، ج٣، ص٣٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٣١.

المستنصر، ثم تلاشى نفوذها بعد ذلك، وهي بمجملها لم تعش أكثر من قرن ونيف من الزمن (٣١٦ ـ ٩٢٨/٤٢٢ ـ ١٠٣٠)، كما أنها ظلّت دولة طرفية لم تؤثر في الحركة السياسية في عالم الإسلام، والتي كان قطباها لوقت طويل العباسيون والفاطميون.

وفي تلك الأثناء، وفيما نور الدين يتأهب للقضاء على ما اعتبره تمرّداً من صلاح الدين، كان الحظ مرّة أخرى حليفاً للأخير، عندما تناقلت الأنباء وفاة الأتابك الزنكي (٥٦٩/ ١١٧٣)، قبل أن يتاح له الدخول إلى مصر. ومن المفارقات أن صلاح الدين المتردّد بدايةً في ركوب المخاطرة، يصبح الوريث الشرعي لنور الدين، آخذاً على عاتقه متابعة مشروعه أو جزء كبير منه، لاسيّما وأن ورثة الأخير من الأبناء لم يكونوا في مستوى المنافسة معه. فقد أصبحت وحدة الشام ـ مصر حتمية، من دون أن تعوقها محاولة للعودة بالأخيرة إلى الفلك الفاطمي (٥٦٩/ ١١٧٣)، بقيادة داعي الدعاة ابن عبد القوي والشاعر عمارة اليمني، وغيرهما من رجالات الدولة السالفة، إذ سرعان ما تم القضاء عليها وانتهى أصحابها إلى الصلب بعد استفتاء الفقهاء في ذلك[1]. وكانت معركة حطين (٥٨٣/ ١١٨٧)، من دون شك، نتيجة لهذه الوحدة التي جعلت مملكة القدس اللاتينية في موقف صعب، حيث تحقق النصر الكبير في هذا المكان، وفي أعقابه تمّ تحرير القدس بعد

(١) العماد الأصفهاني، جريدة القصر في خريدة العصر، ج٣، ص١٠٣، وما بعدها، ابن الأثير، الكامل، ج١١، ص٣٩٨ ـ ٤٠١.

نحو تسعين عاماً على سقوطها[1]. وإذا كان «صلح الرملة»[2] الذي انعقد تحت ضغط الحملة الصليبية الثالثة، وربما تحسّباً لخطر بعض القوى المحلية المناوئة لصلاح الدين، ما شاب هذا النصر، إلا أنه كان في الواقع إنجازاً يذكّر في أهميته بالفتوحات الكبرى في الإسلام الأول.

(١) ابن الأثير، الكامل، ج١١، ص٥٣٤ وما بعدها.

(٢) انظر تفاصيل الصلح في كتاب العبر لابن خلدون ج٥، ص٧١٦ ـ ٧١٧.

١٠

إذا كانت خلافة بني العباس، قد أسّست دعوتها على تراث الحركة الشيعية، مصادرةً نضالها السياسي خلال العهد الأموي، قبل أن تتخلّى، بعد أن أصبحت سلطة، عن شعارات الثورة، فإن خلافة الفاطميين اتّسمت بالانفتاح في سياساتها الداخلية، واتخذت من الجهاد، وإن تراجعت وتيرته بعد أزمة الحاكم بأمر الله، عنواناً لسياستها الخارجية، أما العنوان الآخر في المشروع الفاطمي، فكانت تُحرّكه دوافع فكروية في الأساس، بما يعبّر عن الخط الجذري للحركة الشيعية. ولعل التحوّل السريع في نهج العباسيين، من الثورة الواعدة إلى الدولة الآخذة بالحكم المطلق، أسهم في اختلال مركزية الأخيرة، والذي كان من ظواهره قيام دويلات عدة مستقلة أو شبه مستقلة عنها. ولكن أيّاً منها لم يكتسب شخصية خاصة، أو يؤسّس لمشروع مغاير في الصميم على نحو ما اتّصفت به الدولة الفاطمية.

ولعلّ الدينامية التي طبعت الخلافة الفاطمية (الإسماعيلية)،

انطلاقاً من التأسيس في المغرب، حتى الاستقرار دولة قوية في مصر، كانت وراء النجاحات السريعة للأخيرة، والتي وضعتها في موقع ندّي ـ لأول مرة ـ مع الخلافة العباسية. وليس ثمة شك أن تفوّق الآلة الحربية للفاطميين، مُعتمدةً أساساً على السلاح البحري الذي استخدم بصورة متوازية مع الفرق البرية (المغاربة) في السيطرة على مصر، شكّل سابقة لم تحدث قبلاً، إذ إن أحداً لم يستهدف هذه البلاد من حدودها الغربية، باستثناء ما يذكره المؤرخ العبادي عن غزو «الليبيين» لها في عهد الفراعنة[1]. وقد أدى الأسطول الفاطمي، في الواقع، دوراً مهمّاً في تلك المرحلة، وكان القوة الرادعة في الحرب ضد البيزنطيين، سواء في الدفاع عن صقلية، أو في حماية السواحل الشامية، حتى لم يأت القرن العاشر، إلا «وقد انتقلت السيادة الكاملة [للفاطميين] في البحر المتوسط»[2]. حسب قول المؤرخ أرشيبالد لويس.

هذه الدينامية تجلّت أيضاً في المبادرة السريعة التي اتخذها القائد جوهر الصقلبي، بُعيد دخوله مصر، إلى تأسيس مدينة خاصة بالفاطميين ما يتيح لدعوتهم الانتشار وتفادي التجمّع السّنّي في الفسطاط والقطائع، العاصمتين السابقتين، لتصبح القاهرة بعد وقت قصير منافسة في مؤسساتها الدينية والمدنية لعاصمة العباسيين

(١) في التاريخ العباسي والفاطمي، ص٢٤٧.

(٢) أرشيبالد لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط ص٢٢٢.

بغداد. وقد اقترن بناء القاهرة بإنجاز شكل أحد أبرز معالمها حتى اليوم، وهو الجامع الأزهر الذي افتتح في رمضان (٣٦١هـ/ ٩٧١م)، سرعان ما تحوّل إلى صرح علمي لبثّ الدعوة الإسماعيلية، حين انتُدب للتدريس فيه عددٌ من الفقهاء، من أبرزهم أبناء القاضي النعمان، منظّر الدعوة في المرحلة الإفريقية[١].

ويبقى أخيراً، أن الفاطميين، وهم ينتمون إلى تيّار كان العلم إحدى الركائز الأساسية فيه، ظلّوا في عقيدتهم متمسكين بهذا التراث، دون أن يشذّوا عن ذلك في مفهومهم للدولة؛ بأنها ليست سلطة فقط، على غرار النماذج التي ظهرت بعد الخلافة الراشدية، وإنما هي مؤسسة تقودها العقيدة، متكاملة في ظلها عناصر الاجتماع السياسي والثقافي والاقتصادي، والتي كانت واضحة، على الرغم من الأزمات والتحديات، في مسار الدولة الفاطمية. ولم يكن ممكناً أن يطول هذا المسار، لولا التزامها ـ بالحدّ الأدنى أحياناً ـ بذلك التراث، بما في ذلك الموقف الأكثر ممانعة للغزو الخارجي، والذي رسخ في الوعي السياسي لهذه الدولة حتى آخر أيامها.

---

(١) المقريزي: الخطط ١: ٣٩٠ ـ ٣٩١، بولاق ١٢٧٠هـ.

القسم الثاني

خصوصية النمط الحضاري

١

عاصمة جديدة
لمشروع حضاري كبير

ثمة ما وسم الخلافة الفاطمية بفرادة خاصة، أنها تأسّست على دعوة، عكست مضمونها الفكروي على حيوية النظام في اتجاهاته السياسية والحضارية، ما يعبّر عنه المؤرخ الفرنسي سورديل بـ«الإمامة الثورية»[1]. هذه الخلافة التي أعلنها الداعي أبو عبد الله الشيعي في «إفريقية»، بدت غريبة عن العقائد التي سبق انتشارها في إطار دويلات مستقلّة عن الخلافة العباسية، إذا استثنينا بصورة ما، «دولة» الأغالبة التي ظلّت موالية للأخيرة، من دون أن يتعارض ذلك مع سياساتها الداخلية (الحكم الوراثي)، أو الخارجية (التوسّع في صقلية). كما بدت غريبة في مداها الشرقي، حيث اصطدمت بالقوى الحليفة للعباسيين أو المعارضة في الأساس لها. والمفارقة أن فرقة القرامطة، وهي مصنّفة ـ إن صحّ

(١) معجم التاريخ الإسلامي، ص٧٠٠.

ذلك فعلاً ـ في سياق الحركة الإسماعيليَّة، كانت أشدّ عداءً للفاطميين في مشروعهم الرامي إلى القضاء على الحكم العباسي، كما أن المُهيمنين على خلافة بغداد، أي بني بويه، وهم شيعة زيدية لم يتحمسوا لهم، كذلك الحمدانيين (الشيعة الاثنا عشرية)، لم يأبهوا لهم أيضاً، متفرّغين حينئذٍ للجهاد ضدّ البيزنطيين. هذه القوى وغيرها، أعاقت توسّع الفاطميين نحو الشام التي عوّلوا عليها منطلقاً لتعميم دعوتهم في العالم الإسلامي.

ومن هذا المنظور، فإن إخفاق الفاطميين في السيطرة التامة على الشام من جهة، وتضعضع سيادتهم في المغرب من جهة ثانية، جعلا من مصر الأرضية المناسبة لبناء دولتهم، وطبعها بثقافتهم، على الرغم من تحفّظ المصريين على الدعوة الإسماعيلية. فقد جاؤوا إلى هذه البلاد فاتحين وليسوا غزاة، بما تعنيه الصفة الأولى من حوافز تغييرية، كان المشرق الإسلامي في أمسّ الحاجة إليها، بعد جنوح القوى الحاكمة فيه إلى التسلّط والاستئثار، فضلاً عن التخاذل أمام الخطر البيزنطي، ممثلاً باحتلال أنطاكية، والحملة الجريئة التي اخترقت الشام حتى تخوم بيت المقدس. ولم يغب هذا الواقع عن هواجس المعزّ، وهو بعدُ في إفريقية، حيث تصدى البيزنطيون أيضاً لحركة التوسع الفاطمية في صقلية، ما أدى إلى صراع حاد بين الطرفين حولها، تتوّج بنصرٍ مُظفّر للخليفة الفاطمي. وفي هذا السياق يروي القاضي النعمان: «أقبل أسطول الروم، فلقيَ أسطول أمير المؤمنين دون صقلية. .

ففتح الله لوليه على الروم فهزمهم في البحر، وقتل رجاله منهم خلقاً عظيماً، وولّوا هاربين إلى مجاز ريّة»[1]. وقد ظلّت المسألة البيزنطية في أوليات سياسة الفاطميين، إلاَّ أن تحدّيات السيطرة على الشام، حالت دون اتخاذها المنحى الموائم لطموحات الخليفة في هذا السبيل.

وفي الجانب الآخر، ركد الموقف العباسي من البيزنطيين بعد الحملة الأخيرة للمعتصم (عمورية)، إذ انصرفت القوى العسكرية الطاغية على الخلافة إلى شؤونها السلطوية، محدثة قطيعة بين نظام مركب ومرجعية غير محدّدة تماماً، وبين الرعية المجردة من أي دور سوى الخضوع للأمر الواقع. وفي المقابل، كانت للفاطميين رؤية مختلفة، إذا قارّنا بين نبرة الخطاب العباسي الذي انطوى على التهديد من جانب الخليفة الأول، وبين خطاب جوهر بعيد فتح مصر، معلناً عن برنامج إصلاحي، من أبرز ما تطرّق إليه، تأمين الناس على حياتهم وأموالهم وتحريرهم من الظلم، وإسقاط الضرائب الجائرة عنهم. والأهمّ فيه ما ورد عن حرية المعتقدات الدينية[2]، قبل أن يباشر ببناء عاصمة جديدة للخلافة، كانت أعظم منجزاتها الحضارية وهي القاهرة.

كان جوهر قائداً استثنائياً، وإليه يدين الفاطميون في مرحلة

---

(١) المجالس والمسايرات ج١، ص٢٢٨ ـ ٢٢٩ (مجاز ريّة هو ما يفصل بين صقلية وإيطاليا).

(٢) المقريزي، اتّعاظ الحنفا، ج١، ص١٠٣ ـ ١٠٥.

التأسيس «المغربية»، حيث لمع نجمه في المواجهات الحربية، كما في المرحلة «المصرية»، إلى جانبٍ من المرحلة الشامية. فقد تمتّع برؤية سياسية لمّاحة، وأظهر براعة في احتواء المصريين، من دون أن يجد اعتراضاً منهم على إقامة الخطبة على المنابر للخليفة المعزّ، بدلاً من الخليفة العباسي، وسك العملة باسم الأول[1]، على فتور موقفهم ـ كما سلف ـ إزاء الدعوة الإسماعيلية. وهي ظاهرة قلّما شهدتها أحقاب التاريخ، كما تؤشّر إلى مدى الانفتاح الفاطمي في قبولهم الآخر، وتغليب الحوار معه، وإن لم يخلُ الأمر من تناقضات، بدأت في الظهور تلقائياً، وأعاقت التحوّل في المجتمع، إلى ما هو أبعد من العلاقة التوفيقية بين المذهب والدعوة. ولكن ذلك لم يُحدث شروخاً فيه، إلى حدّ الصراع أو التناحر بين الحاكم والمحكومين.

وهكذا جرت العلاقة انسيابيةً بعد الفتح الفاطمي لمصر، ممهّدةً لإرساء نظام يختلف كلّياً عما سبقه من نماذج الحكم «التركي»، ممثّلاً بالطولونيين والأخشيديين، إذ كان هؤلاء على الرغم من اتّباعهم سياسة شبه مستقلة في فلك الخلافة العباسية، وتحديداً في فلك الأمراء المُمسكين بزمام النفوذ فيها، على خطى أسيادهم الأتراك في إقامة نظام عسكري خضع له المصريون. ولكي ترسّخ الدعوة ـ الدولة حضورها في مصر، كان لا بدّ أن

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ص٢٧٩، أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج٤، ص٣٢.

تتخذ مقرّاً لها، على نحو ما قامت به في المغرب، من مغادرة عاصمة الأغالبة (الرقّادة)، إلى حاضرة خاصة بها، وهي المهدية[1] في عام ثلاثمائة للهجرة. فلم يشأ الفاطميون البقاء في الفسطاط حيث نزل جوهر، وما لبث ـ بناءً على أمر الخليفة المعزّ ـ أن بدأ يخطّط لمدينة جديدة، أطلق عليها بعد إقامة صرحها، المنصورية تيمناً بالنصر، أو تماهياً مع عاصمة الخليفة الثالث المنصور، في أعقاب القضاء على ثورة الخوارج الإباضية، ثم أُطلق عليها اسم القاهرة بعد قدوم المعزّ إلى مصر[2].

وقد بوشر العمل في بنائها في عام الفتح، واختير لموقعها، المدى السهلي من شمال شرقي الفسطاط حتى شرق جبل المقطم، وغرباً حتى قناة الخليج التي حفرها عمرو بن العاص، مكاناً لها[3]. وكان أول ما خُطّط له مبنى القصر الذي سيحلّ فيه المعزّ[4]، وقد جاء على صورة من الفخامة والضخامة، ليكون مقرّاً لائقاً لخليفة عظيم، وربما بالغ المصنّفون في وصفه، لا سيما في ما أوردوه عن عظم مساحته التي احتوت أربعة آلاف حجرة[5]. وقد تميّز هذا القصر، على ما جرى عليه الفاطميون في أبنيتهم،

(١) ابن عذاري، البيان المغرب، ج١، ص٢٢٧.
(٢) المقريزي، اتّعاظ ج١، ص١١١.
(٣) أبو المحاسن، نجوم ج٤، ص٤٣.
(٤) المقريزي، اتّعاظ ج١، ص١١١.
(٥) المقريزي، خطط ج٢، ص٢٠٥.

بالجدران السميكة، ما يؤهلها لدرء الأخطار عنها، وعلى نحو ذلك كانت الأسوار المحيطة بالمدينة. أما الأبواب، فثمة تضارب حول عددها، واختلاف في أسمائها، فقيل إنها سبعة: زويلة، النصر، الفتوح، القنطرة، الفرج، السعادة والبرقية[1]. وإلى جانب القصر انتشرت الأبنية الخاصة بالوزراء والقادة وكتّاب الدواوين والقضاة، كما خطّطت الحارات والأسواق[2]، وكل ما يتّسع لأجهزة الدولة واحتياجات الناس.

وكان لا بدّ من المسجد الذي تزامن بناؤه مع بدء التخطيط للقاهرة، وقد اكتمل في العام ثلاثمائة وواحد وستين، وهو المشتهر بالجامع الأزهر، وكان جوهر يقيم الصلاة قبل افتتاحه، في مسجد ابن طولون في القطائع[3]. ومن البديهي أن المسجد، أساس في بناء المدينة الإسلامية، وفي الغالب، لكلٍ منها مسجدها الخاص، أو مساجدها لدى الدول المتعاقبة، إلا أن المسجد المركزي أكثر ما يعكس شخصيتها ومستوى تطوّرها الحضاري. وفي هذا السياق جاء «الأزهر» تعبيراً عن المتغيرات التي بدأت تشهدها مصر بعيد الفتح الفاطمي، ولكنه اختلف عن المساجد الأخرى في ارتباطه المباشر بالدعوة الإسماعيلية، مقرّاً للصلاة، ومنبراً للخليفة أو من ينوب عنه، مع تعديلات على بعض الشعائر،

---

(١) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧٧. أبو المحاسن، نجوم ج٤، ص٣٩.
(٢) أبو المحاسن، نجوم ج٤، ص٣٤، ٣٧، ٣٨، ٤٢.
(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص٣٢.

من دون الاستغراق في الجانب الفكروي الذي أخذ يتبلور في عهد العزيز بالله. حينذاك بدأ الأزهر في التحوّل إلى ما يشبه الجامعة، إن لم يكن جامعة بالفعل، عناصرها الأساتذة والطلاب والمكتبة. وكان مقصداً للساعين إلى العلم من كل صوب، حيث تؤمّن لهم مخصّصات ومساكن بجواره، كما انتُدب للتدريس فيه عددٌ من كبار العلماء المتخصّصين في علم الدعوة والمذاهب الأخرى، إلى جانب العلوم العقلية[1].

ومن الجائز القول، إن خلافة الفاطميين بدأت عهدها الحقيقي انطلاقاً من مصر، فيما كانت الفترة المغربية مجرّد تأسيس، لم يتّسع فيه المجال، إلاّ قليلاً، لغير الحملات التوسعية، وإخماد الحركات المناهضة لدعوتها. ولذلك اقترنت نظاماً وحضارة بمصر، حتى أن بعض المؤرخين نعتها بالدولة المصرية[2]. ولعل أبرز ما تألقت به في هذا السياق، هو أسطولها البحري، حيث أُقيمت في وقت مبكر، دار لصناعة السفن في المهدية[3]، ذات الموقع الجغرافي المُميّز، بالإضافة إلى دار أقلّ أهمية في تونس. وتطوّر الأسطول ليصبح منافساً بقوّة للبحرية البيزنطية في جزر المتوسط، لا سيما صقلية التي خضعت للفاطميين، بعد هزيمة قاسية لأسطولها العريق، حتى أن لويس (أرشيبالد) يعترف بأن

(١) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج٣، ص٤١٤.
(٢) أبو شامة، كتاب الروضتين ص٥٦١.
(٣) ابن عذاري، بيان ج١، ص٢٢٤.

المتوسط بات مجالاً حيوياً لهم، بعد أن أصبح «بحيرة فاطمية»[1] في القرن الحادي عشر الميلادي، على حدّ تعبيره. وإذ تعثّر هذا الأسطول في السيطرة على مصر، إبّان عهد المهدي، فإنه بات من القوة في عهد المعزّ، ما جعل مهمته سهلة المنال. مصر إذاً كانت المدى الذي أفاح فيه الفاطميون، وحققوا كثيراً مما يصبون إليه، حتى إذا سقطت خلافتهم، لم يأت بعدهم من يملأ فراغهم لآماد بعيدة.

(١) القوى البحرية والتجارية في البحر المتوسط، ص٢٣٥ وما بعدها.

٢

الخلافة

كان واضحاً منذ تبوأ المهدي الخلافة في المغرب (٢٩٦هـ)، متخذاً «الإمام» لقباً له، أنه يعتبر نفسه ممثّلاً للشرعية في الإسلام، تلك التي «اغتصبها» العباسيون، وناضل الإسماعيليون، المتحدرون أساساً من الأئمة العلويين، طويلاً من أجل استعادة ما يعتقدون أنه حقّهم دون سواهم. وفيما كانت الخلافة العباسية حينذاك، «مفرغة» إلاً من اسمها، بعد مصادرة القوى العسكرية، الآتية من وسط آسيا، سلطتها الفعلية، بدا أن الفاطميين رأوا إلى إحياء الأنموذج الراشدي، حين كانت للخلافة صفتاها الدينية والزمنية. فدرجوا على ذلك، بجمعهم السلطات كافة في أيديهم، باستثناء فترات تخلّوا عن جزء كبير أو قليل منها لوزراء أقوياء. وكانت قد اختلّت هذه المعادلة منذ انتقال الحكم إلى بني أمية، الذين طغى ما يشبه النظام الملكي على خلافتهم، كما اختلّت أيضاً بعد المعتصم العباسي، حتى تكرست مُجدّداً، بصورة عامة، في السلالة الفاطمية.

لقد عرفنا فيما مضى، أن الخلافة الفاطمية، تأسّست على دعوة فكروية، وهي الإسماعيلية، ولكن ليست تصحّ مقارنتها بالدعوة العباسية التي قامت على شعار غامض[1] لا ينطوي على أبعاد تغييرية، وإنما السلطة كانت ما ترنو إليها، وإن اتفقت مع الدعوة السالفة على الحقّ الشرعي لأهل البيت، كما اتفقت كلتاهما على مبدأ الوراثة في الحكم، مع الفارق أن الذي يلي لدى الفاطميين، ينبغي أن يكون متفقهاً بالدعوة، بينما العباسيون تماهوا مع أسلافهم الأمويين، في تغليب الجانب السياسي، على الرغم من الادّعاء بأن سلطتهم مستمدَّة من الحقّ الإلهي، لا سيما في أول عهودهم. أما الخلافة الفاطمية فلم تنحرف عن خطها الفكروي، من دون أن يرافق تداول السلطة صراعات بين الأبناء أو الورثاء، كما تفادت تسمية أكثر من واحد لولاية العهد، خلافاً للتقليد المرواني، وفي فترة ما العباسي. مما يفسّر استمرارية الحكم الفاطمي على نحو انسيابي، لم يخرقه سوى استبدال المستنصر بولي عهده نزار، ابنه الآخر المستعلي تحت ضغط وزيره الأفضل، ويفسّر في المقابل اختزال خلافة الأمويين بأقل من قرن، والخلافة العباسية، حكماً فعلياً، بقرن فقط من الزمن.

وثمة ما يلفت في هذا السياق، أن النظام الفاطمي لم ينقطع عن جذوره الشيعية، وذلك في تعميمه مبدأ «الوصية» من الرسول لعلي، مع فارق أساسي أنه تبنّى نظرية الحقّ الإلهي التي رهصت

(١) الرضا من آل محمد.

بها خلافة عثمان (المال مال الله، لا أخلع قميصاً ألبسنيه الله...)، وهو ما لقي انتقاداً من جانب عليّ[1]. ولقد تبلور مفهوم الفاطميين في هذا الاتجاه بعد تحوّلهم إلى مصر، لا سيما في التأكيد على الصفة الروحية للإمام، ممثلاً لشرعية «إلهيّة» تؤهله مرجعية وحيدة للسلطة. كما أن الإمام اختصّ بعلمٍ لا يُتاح لغيره، ما يبدو أنه تماهٍ مع الشيعة الذين كان لأئمتهم سبقٌ فيه، وفي أساس شروط الإمامة.

وليس ثمة شكّ أن المعزّ كان الأبرز بين الخلفاء الفاطميين والأوسع علماً وثقافة، هذا إلى جانب استباره تفاصيل الدعوة الإسماعيلية ظاهراً وباطناً، إلى ذلك فهو شخصية المرحلة والمؤسس الريادي لدولةٍ رسخت حضوراً حتى في وعي النخب غير المتّفقة مع أطروحاتها الفكرية. وما يلفت أن الدعوة المنشقّة عن الإمام الصادق، ظل هذا، فقيهاً كبيراً، من مصادر العلم الإسماعيلي، مُقتبساً منه قولاً جاء فيه: «إن لدينا من خزائن علم الله وفوائد حكمته، ما يحمل منه كل امرىء بمقدار طاقته، ويعطاه بحسب استحقاقه، ولا ينبغي أن نعطي أحداً من أمانة الله عندنا ما لا يستحقه»[2].

ومن دلالات النّص السالف، أن الإمام هو مرجع العلم

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج٣/٦٣.

(٢) القاضي النعمان، مجالس ج٢، ص١٢٢.

الإلهي، فلا تستقيم دولة من دونه، ولا يُعطى لأحد فيها أكثر مما يستحق، أو لأحد دون ذلك، أو بمعنى آخر، فإن الكفاءة هي المعيار في الحكم القائم على قاعدة الحقوق والواجبات، بما يحقّق العدالة في المجتمع لكلٍ من العناصر المنضوية إليه.

هذه الإشكالية لطالما تعرّض لها الإمام علي، واشجاً بين أطروحتيْ العلم والعدل، ومن ذلك على سبيل المثال: «العدل.. على أربع شعب: غائص الفهم وغور العلم وزُهرة الحكم ورساخة الحلم»[1]، أو قوله: «من علم غور العلم صدر عن شرائع الحكم»[2]. وفي ضوء ذلك اختط المعزّ نهجاً للخليفة، مغايراً لما كان عليه الواقع لدى الأمويين أو العباسيين، في سياساتهم الجانحة إلى الاستبداد. فقد كان على الرغم من الهالة القدسية التي أحاط بها نفسه، وما قيل عن تقبيل الأرض بين يديه[3]، قريباً من الرعيّة التي رأت فيه نمطاً مختلفاً عن الحكّام السابقين. فكان أن وغل في مشاعرها، وحظي بتقديرها، على ما بينهما من تباين في مسائل كان من الصعب توفيقها بين الدعوة والمذهب. وفي ضوء ما سلف تعمّد المعزّ، القيام بحملة إعلامية لاختراق الجدار المصري، مكّنته من تقديم نفسه شخصية ملتزمة، وثيقة الصلة بالرسول.

---

(١) نهج البلاغة، ج٣، ص١٥٧.

(٢) المكان نفسه.

(٣) المقريزي، اتّعاظ ج١، ص١٤٩.

ومن هذا المنظور يرى المؤرخ حسن إبراهيم حسن، أن رعاياه باتوا «ينظرون إليه على أنه شخص واجب الطاعة، باعتباره من سلالة الرسول، وكان.. يروي الأحاديث التي تحثّ هؤلاء الرعايا والأنصار على وجوب طاعته والالتفاف حوله، ويبيّن لهم أن الله سينجز على يديه وعده، وأن أئمة الإسماعيلية من العلويين سيملكون الأرض قاطبة، ومن ثم سيصبح هؤلاء الرعايا «جند الله»، الذين تقوم «دولة الله» على أيديهم»[1]. هذا النّص المغفل المصدر، قد لا يكون دقيقاً، لا سيما وأنه يعبّر عن مرحلة كان لا يزال فيها المعزّ، متحفّظاً في نشر الدعوة بهذا الحجم، موازناً بينها وبين المناخ الديني في مصر. وفي هذا السياق يروي المقريزي عن ابن زولاق: «أنا سبّحت خلفه (المعزّ) في كلّ ركعة وسجدة نيفاً وثلاثين تسبيحة، وكان القاضي النعمان بن محمد يبلغ عنه التكبير، وقرأ في الثانية بأم الكتاب وسورة «والضحى»، ثم كبّر أيضاً بعد القراءة، وهي صلاة جدّه علي بن أبي طالب.. وأنكر جماعة يترسمون بالعلم قراءته قبل التكبير، لقلة علمهم وتقصيرهم في العلوم»[2].

لقد كان الإعلام سلاحاً مهمّاً، استخدمه الفاطميون لتثبيت نفوذهم في مصر، مروّجين خصوصاً للعلاقة النّسبية مع الرسول عبر عليّ وفاطمة. وهو ما لجأ إليه المعزّ في صلاته، فضلاً عن

---

(١) المعز لدين الله (بالاشتراك مع طه شرف) ص١٣٩.

(٢) اتّعاظ الحنفا، ١/١٣٨.

خطابه، مؤكداً من خلاله على إظهار نفسه في موقع التفوّق عل العباسيين في شرعية الخلافة. ومن هذا المنظور واكب الإعلام الفاطمي المرحلة التأسيسية للنظام الذي ارتكز ـ وفاقاً لتقسيم المؤرخ سيّد ـ على دعائم ثلاث: «إدارية وقضائية ودعائية»[1]. كان ذلك ما اعتمده القائد جوهر خلال السنوات الأربع التي أمضاها نائباً للمعزّ بعد فتحه السلمي لمصر، مقدّراً أهمية الإعلام في اختراق مجتمع، في أحسن الأحوال، كان متحفظاً إزاء الدعوة الإسماعيلية. ويندرج في ذلك تصريحه أمام الوفد المصري، والذي يمكن اعتباره برنامجاً إصلاحياً شاملاً، تناول المسائل الدينية الاجتماعية والاقتصادية، كما ينفي عن الفاطميين صفة المغالاة التي أشاعها ضدهم الإعلام العباسي. ولذلك حرص جوهر على أن يقدّم الدعوة بوجهها الإسلامي، مبدّداً الهواجس إزاء هذه المسألة، ما يتفق مع نصّ المقريزي، وقد جاء فيه منسوباً له: «الإسلام سنَّة واحدة وشريعة متّبعة، وهي إقامتكم على مذهبكم.. وأن يجري الأذان والصلاة، وصيام شهر رمضان.. والزكاة والحجّ، والجهاد على أمر الله وكتابه.. وعلى أنه لا يعترض عليكم معترض، ولا يتجنى عليكم متجنّ، ولا يتعقّب عليكم متعقّب...»[2].

هذا الخطاب، كان له وقع إيجابي على الفقهاء، نحو الحكم

---

(١) الدولة الفاطمية، ص٢٤٩.

(٢) المقريزي، اتّعاظ ج١، ص١٠٥ ـ ١٠٦.

الجديد، بصرف النظر عن مدى مطابقته لفكر الدعوة الإسماعيلية، الغائبة عن النصّ السالف، ولكنه شكّل ظاهرة لافتة في مجتمع على مذهب الحكم العباسي، وفي الوقت عينه متصالح مع دعوة رافضة سرّاً وعلناً للأخير. وإذا كانت ثمة سابقة في هذا الاتجاه، حين دعا الخليفة العباسي المستكفي بني بويه، الشيعة الزيديين، لرفع نير الأتراك عنه، ثم استكان خلفاؤه لأولئك القادة الذين فرضوا سيادتهم المطلقة عليهم، فإن الواقع اختلف بين بغداد والقاهرة. فلم تشهد الأولى تغيرات فكروية مع بني بويه الذين حافظوا على الخلافة تراثاً ومذهباً، بينما توخى الفاطميون نشر دعوتهم، وإن بطريقة سلسة لم تمسّ التعايش في المجتمع الذي بقي في الغالب متماسكاً حتى عهوده الأخيرة.

وفي رأي المؤرخ سيّد أن المعزّ لم يقم بأية «محاولة لحثّ الشعب المصري على اعتناق المذهب الإسماعيلي، واكتفى الفاطميون فقط بإسناد مناصب الدولة العليا إلى أهل الذمة، أو إلى من يعتنق مذهبهم. وعلى هذا فإنه بعد أكثر من مائتي عام من الحكم الفاطمي في مصر، لم يكن بها إسماعيلي واحد، سوى من ارتبط بالسلطة الحاكمة»[1]. ولعل في هذا القول شيئاً من المبالغة، إذ يبدو غير منطقي أن دولة تسود هذه الفترة الطويلة من الزمن، ألاّ ينضوي إلى دعوتها بعضٌ ممن تغويهم السلطة، وهو ما يعترف به المؤرخ، مناقضاً نفسه، بأن ثمة من اعتنق مذهبهم وتولى

---

(١) الدولة الفاطمية، ص٨٩.

مناصب فيها[1]، مع العلم أن بعضاً ممن تداولوا الوزارة كانوا من السنة، وهو ما سنشير إليه في البحث الخاص بالأخيرة.

وفي المحصلة تبقى هذه المسألة بحاجة إلى قراءة أكثر عمقاً، لا تنطلق فقط من المصادر التي أرّخت للفاطميين برؤية مغايرة لدعوتهم في الأساس، وإنما تستوجب استبار تاريخهم بشموليته، من دون موقف مسبق من الدعوة، وبناء أحكام ليست تتسم دائماً بالدّقة نحو «الدولة» التي انخرط فيها الجميع، من دون أن تبدر منها حملات اضطهاد، أو في المقابل حركات تمرّد على سياساتها. فقد أخفقت الدعوة أخيراً في اختراق البيئة المصرية المحافظة، التي ظلّت متشبثة باقتناعاتها الدينية، ولكنها دولةً حقّقت نجاحات لا لبس فيها، إذ تقبّلها المصريون «عن رضاء تام»[2] كما يقول المؤرخ ماجد. وتجلى ذلك خصوصاً بعد نزول المعزّ في قصره حيث توافدت إليه «جماعة الأشراف والقضاة والعلماء والشهود ووجوه أهل البلد وسائر الرعية لتهنئته»[3] على حدّ رواية المقريزي.

حينذاك «صارت مصر دار خلافة، بعد أن كانت دار إمارة»[4]، كما جاء في الرواية السالفة، ولكن الإمامة باتت المصطلح المتداول لدى القائمين بأمرها، متأثرين بالأئمة الشيعة،

---

(١) المكان نفسه.

(٢) عبد المنعم ماجد، ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر ص٢٤٣.

(٣) اتّعاظ الحنفا، ج١، ص١٣٥.

(٤) المصدر نفسه ج١، ص١٣٤.

ابتداءً من الخليفة الراشدي الرابع (علي)، حتى الإمام الغائب محمد بن الحسن (المهدي). وباتت أكثر تعميماً في أدبيات الفقهاء الذين آثروها على الخلافة، لا سيما الماوردي في توصيفه المعروف: «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا»[1]. هذا مع العلم أن الفقيه السالف، عاصر ردحاً من العصر العباسي الذي كانت الخلافة المصطلح السائد فيه، وآخر من الحكم الفاطمي الإمامي، من دون أن يحمله موقفه الموالي للعباسيين على استخدام لقبهم الخلافي، كما كان من شأن الفقهاء المندرجين أيضاً تحت لوائهم.

إن اللقب الذي جرى تداوله، لأول مرة مع أبي بكر، باعتباره خليفة الرسول في إدارة شؤون المسلمين، لم يعد جائزاً اتخاذه بعده، ما يفسِّر اختيار عمر، «أمير المؤمنين» صفة له، واستمراره في العهد الراشدي، ولكن «الخليفة» ظلّ المصطلح الغالب في الدولتين الأموية والعباسية، مع استثناءات قليلة. كما أن «الإمامة» لم تكن عامة لدى الفاطميين، إذ إن المرويات خلطت بين الصفتين، من دون أن يقترن بها سوى الأوائل، بينما الخلافة كانت راجحة في ألقابهم، حتى أن المقريزي يتفادى ذكر الصفتين، وجلّ ما أشار إليه، أن المعزّ كان يوقّع على رسائله باسم أمير المؤمنين[2]، أو «مولانا المعزّ»، و«مولانا العزيز» بالنسبة

---

(١) الأحكام السلطانية، ص٥.

(٢) اتّعاظ الحنفا، ج١، ص١١٦.

لخليفته[1]، وعندما يأتي على تنصيب «الحاكم» يقول: «سُلّم عليه بالخلافة»[2]، وعدا ذلك لا يضيف شيئاً إلى أسمائهم.

والتبس الأمر كذلك في الدراسات الحديثة، إذ نجد المؤرخ سيّد، يقدّم الإمامة[3] تعبيراً عن الصفة الدعوية للفاطميين، ولكنه يتوقف عن ذلك حين يرد ذكر الخلفاء، فينعتهم بهذا اللقب دون غيره. أما المؤرخ العبادي فيصف النظام الفاطمي، حيناً بالدولة وآخر بالخلافة، متفادياً ذكر الإمامة، سوى ما أشار إليه عن تأثرها في هذه المسألة بالأصول الشيعية[4]. وسواء كانت الإمامة أو الخلافة من ألقاب الفاطميين، فقد تآزحت كلتاهما مضموناً في إطار دولة «ثيوقراطية»، مستمدة شرعيتها من «الوصية»، إضافة إلى العلم الإلهي الذي توارثه علي وأبناؤه عن الرسول، ولكن من منظور تأويلي[5]، يخالف ما ذهب إليه الشيعة الأوائل، بعد جنوح الشيعة الفاطمية إلى شيء من المغالاة.

كان ذلك، والخليفة المعزّ، لا يكفّ عن التباهي بما اختص به من العلم الموروث، مستنيراً بالإمام الصادق في قوله: «إن العلم الذي نزل به عليه السلام لم يُرفع، وإنه يُتوارث وهو فينا

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٢٣٦.
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٣.
(٣) الدولة الفاطمية ص٢٤٨.
(٤) في التاريخ العباسي والفاطمي، ص٢٦٢ ـ ٢٦٣.
(٥) المرجع نفسه، ص٢٦٣.

نتوارثه»[1]. ولم يكن الصادق في باله أن الإسماعيليين الذين انشقّوا عنه، سيصل الأمر بكبير خلفائهم، إلى التأثر به، أو الجرأة في القول متماهياً مع الإمام علي: «اسألوا عمَّا لا تعلمون، تجدوا عندي جواب ما تريدون»[2]. ولعل مثل هذا الادعاء شكّل نواة ما سيؤول إليه الفكر الفاطمي نحو التأويل، فالغلو أحياناً، كما هي مفارقة، أن الحركة الإسماعيلية التي ناضلت طويلاً في الخفاء، ملتزمةً، وفاق زعم الخليفة المعزّ، بالمبادىء الأساسية للشيعة، بات مؤكداً الانحراف عنها، كما هي مفارقة في النهج، عندما ثارت على العباسيين، طاعنةً بشرعيتهم، فإذا بخلفائها الفاطميين لا يختلفون عن خلفائهم الأوائل، في قدسية الموقع الذي يمثّلون، وفي ترف حياة القصور[3]، و«السرير المذهب» الذي «جلسوا عليه»[4]، بل تفوقوا عليهم في الأبّهة التي جلّلت مواكب الخلفاء والاحتفالات الدينية، وما إلى ذلك[5].

ويبقى أن الخلافة الفاطمية التي توارثها أئمة إسماعيليون من الأسرة الحاكمة، ملتزمون بالدعوة التزامهم بالحق الإلهي، جمعت في يدها السلطات كافة في الدولة. واستمرّت على ذلك حتى عهد

(١) النعمان، مجالس ج٢، ص٥٨، ٥٩.
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٧٩.
(٣) أبو المحاسن، نجوم ج٤، ص١٢٥.
(٤) المقريزي، اتعاظ ج١، ص١٣٦.
(٥) دائرة المعارف الإسلامية الشيعية، ج١٧، ص٣٣٣.

الحاكم بأمر الله. ولكنها لم تكن خلافة مستبدة، معزولة عن قاعدتها، بقدر ما حرصت على تقريب نخب المجتمع إليها، وتأمين كل ما يسهم في تحسين أوضاع الرعية والاهتمام بشؤونها، وتأمين الحماية لها. ويُنسب للمعزّ قول في هذا السياق: «وللنَّاس شغلٌ بدنياهم وما يتلذون منها، وشغلنا إقامة أودهم وصلاح أحوالهم، والنظر فيما يعود عليهم ويحمي حماهم.. ويحقن دماءهم، ويحصّن حريمهم، ويكفّ أيدي المتطاولين إليهم بذلك..»[1].

بيد أن الحكم الوراثي، وهو من طبيعة الأنظمة في تلك الأزمنة، وما انفكت نماذج منها مستمرة حتى اليوم، كان لا يزال مكمن الخطر الذي يهدّدها من الداخل. فقد يحدث أن يموت الخليفة في سنّ مبكرة، ووليّ عهده لم يتعد الطفولة أو الصبا، كما رأينا في حالة ما بعد القائم، أو لم يترك عقبا بعده، شأن الآمر، فتقع الخلافة في تخبّط، ويتنافس ذوو النفوذ على اختيار من يوائم مصالحهم. وهو ما يفسّر تلاشي سلطة الخلافة واستبداد الوزراء بالأمر فيها، والمتربّصون من حولها آنئذٍ، يستعجلون سقوطها، دون أن يكون ذلك صعب المنال.

---

(١) النعمان، مجالس ج١، ص١٤٣ ـ ١٤٤.

٣

الوزارة

الوزارة تقليد فارسي، لم يعرفه العرب المسلمون قبل الدعوة العباسية، وقد شُهر به لأول مرة، أبو سلمة الخلاَّل، كبير الدعاة في الكوفة، متّخذاً لقب «وزير آل محمد». وليس واضحاً في المرويات، إذا كان الإمام العباسي، منحه هذا اللقب، أو أطلقه هو على نفسه، توكيداً على مشاركة الفرس (الموالي) في الخلافة الجديدة. وقد تجلّت ملامح هذا الدور، في محاولة الخلاَّل الاتّصال بشخصيات علوية بشأن الخلافة، ومن ثمّ تدخّله في اختيار أبي العبَّاس، الأصغر سنّاً والأضعف شخصية، بديلاً عن أخيه الأكبر القوي، أبي جعفر (المنصور). ولكن هذا لم يغفر له ذلك، وما لبث أن تخلّص منه، قاطعاً الطريق على الفرس الذين أسهموا بدور بارز في نجاح الثورة العباسية، بأن تكون الخلافة «العربية» منصباً روحياً، فيما الوزارة تمسك بزمام السلطة الفعلية.

ولكن الوزارة، منصباً يشرف على إدارة الدولة، رأى فيها العباسيون ما يحقّق التوازن، في العلاقة مع الفرس، والحؤول دون

تمرّدهم، أكثريةً، على السلطة، وإقامة مواقع نفوذ خاصة بهم على حسابها. وعلى الرغم من تداول وزراء أقوياء في العهد العباسي الأول، إلا أن الأخير تعاقب عليه أيضاً خلفاء أقوياء، تعاملوا معهم بحذر، وفي النتيجة كان الصراع الخفي بين الموقعين، ينتهي بقتل الوزراء، حتى إذا ضعفت الخلافة، بعد المعتصم الذي استخدم الأتراك، قوةً عسكرية لتعزيز نفوذه، ضعفت معها الوزارة، وباتت السلطة الفعلية في يد أمراء الحرب، إلى أن سقطت الخلافة العباسية أمام الزحف المغولي (٦٥٦هـ/١٢٥٨م).

وإذ خفت نفوذ الوزارة، استمرت في موازاتها الخلافة العباسية، ولكن منهكة، مُفرغة إلاّ من حضور معنوي. كان ذلك قبل نيف ونصف قرن على قيام الدولة الفاطمية، آخر نماذج النظام الخلافي في الإسلام، حين أصبح الوزراء أنداداً للخلفاء، بل أرفع شأناً منهم لا سيما في مراحلها الأخيرة. أما خلافة الأندلس، فقد نشأت مع عبد الرحمن الناصر في سياق التحدّي للفاطميين، وانتهت فعلياً مع ابنه الحكم المستنصر، ومن ثمّ لا يُعتدّ بها تجربة مماثلة للنماذج السالفة. كما غابت الوزارة عن تقاليدها، إذ كان ما يُعرف بالحاجب يتولّى شؤونها، منحصراً في اثنين: أبو جعفر المصحفي الذي ورد اسمه أحياناً قليلة مقترناً بالوزير، والحاجب محمد بن أبي عامر الملقّب بـ«المنصور»، تماهياً مع سلفيه الخليفتين، الناصر والمستنصر.

ومن اللافت أن الوزارة، لم تُشر إلى وجودها، المرويات في

العهد التأسيسي للخلافة الفاطمية في المغرب، حتى أن أبا المحاسن الأتابكي، يكتفي بذكر «الوزير» في عهد المعزّ بعد انتقاله إلى مصر، من دون تسميته بلقبه[1]. ولعل جوهراً، قام بهذه المهمّة، إلى جانب مهامه الحربية، أو يعقوب بن كلّس الذي «وضع في مصر أساس نظام مركزي هرمي، يأتي على رأسه «الإمام» (وقد) اعتبره الشيعة الإسماعيليون ممثل الله على الأرض ومنه تنبثق كل سلطة»[2] حسب المؤرخ أيمن سيد. ولكن ابن كلّس لم يقم بذلك بصفته وزيراً، وإنما لخبرته في شؤون الإدارة، إذ إن المعزّ وأسلافه تجنّبوا اتخاذ وزراء لهم، مؤثرين حصر السلطة المطلقة في أيديهم[3].

وهكذا تأخر ظهور الوزير، مساعداً للخليفة في شؤون إدارته، حتى عهد العزيز، وكان أول من ظفر بهذا اللقب ابن كلّس نفسه، وهو يهودي من أصل عراقي، أهّلته كفاءته وثقافته لذلك. وعلى الرغم من الدور الذي تصدى له خصوصاً في تنظيم مالية الدولة، وإسهامه في تأسيس «جامعة» الأزهر، وتشجيعه المجالس العلمية والأدبية، فلم يصل إلى حد المشاركة في القرار السياسي، أو بمعنى أكثر تحديداً كان «وزير تنفيذ»، في ظل خليفة يتمتّع بالسلطة المطلقة. أما وزارة التفويض، موقعاً له صفته التقريرية، فقد تأخر

---

(١) النجوم الزاهرة، ج٤، ص٩٨ وما بعدها.

(٢) الدولة الفاطمية، ص٢٤٧.

(٣) حسن إبراهيم حسن، المعز لدين الله (بالاشتراك مع طه شرف) ص١٤٥.

ظهورها حتى عهد المستنصر، عندما شعر أنه بحاجة إلى وزير قوي، فكان بدر الجمالي، الأرمني الأصل، والي عكا حينذاك، أول «وزير تفويض» أو «وزير سيف»[1]، تخضع له جميع مرافق الدولة.

وقد جاء اختيار الجمالي في ظلّ أزمات اقتصادية حادة[2]، إذ وجد فيه المستنصر من الكفاءة ما يؤازره في التصدي للمحن المحيطة به، فهو قوي الشكيمة، محنك، رجل دولة، شجاع حتى المخاطرة، فاستعان به الخليفة، وهو يعلم أنه سيفقد معه بعض نفوذه أو الكثير منه. وفي هذا الصدد يقول المقريزي: «دخل بدر عشية يوم الأربعاء لليلتين بقيتا من جمادى الأول (٤٦٥هـ)، فتلقّاه أهل الدولة وأنزلوه وبالغوا في إكرامه، فأظهر أنه ما جاء إلاّ شوقاً إليهم، وخدعهم بما أبداه لهم من المحبة لهم وكثرة التملّق، وأعرض عن المستنصر ولم يذكره إلاّ بالسوء»[3].

كان بدر الجمالي، أول وزير يمسك بزمام الأمور في الدولة، مستأثراً بالسلطتين المدنية والعسكرية، ليبدأ معه عهد الوزراء الكبار، بعد زوال الخلفاء الكبار الذين خُتموا بالمستنصر أو بجزء من عهده الطويل. ويرى المؤرخ العبادي[4] أن ثمة فترتين عاصرهما

---

(١) اتّعاظ الحنفا، ج٣، ص٣٣٥ وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٩٦ وما بعدها.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٢١٢.

(٤) في التاريخ العباسي والفاطمي، ص٣٠.

هذا الخليفة، الأولى (بين سنتيْ ٤٢٧ و٤٥٠هـ)، «وتمتاز.. بعظمة الخلافة الفاطمية واستقرار الأحوال في مصر، وتمتّعها بكثير من الطمأنينة والرخاء.. (كما) تمتاز بمهارة وزرائها وحسن سياستهم.. والثانية (٤٥٠ ـ ٤٨٧هـ) انتقلت السلطة (فيها) من يد الخليفة.. إلى أيدي وزراء السيف، وهذا الانتقال جاء عن طريق أزمة خطيرة، هي المُعبّر عنها في كتب التاريخ بالشدة العُظمى».

وهكذا، نتيجةً لتفاقم الخطر الخارجي، وما قابله في الداخل من اضطرابات اقتصادية واجتماعية، اختلّت المعادلة التي تزامنت مع خلفاء الفترة الأولى السالفة، إذ كان الوزراء مقيّدين بمساحة محدودة من السلطة، مع العلم أنه وجد بين وزراء التنفيذ في أواخر تلك الفترة، ممن هو مؤهل لوزير تفويض، لا سيما اليازوري (٤٤٢ ـ ٤٥٠هـ) الذي وُصف «بالوزير الأجلّ المكين، سيد الوزراء، تاج الأصفياء، قاضي القضاة وداعي الدعاة...»[1].

ولعل اليازوري[2] يستحقّ مثل هذا الثناء، لما حققه من إنجازات مهمة، سواء في سياسته الخارجية التي اتّسمت بالمرونة، أو الاقتصادية التي عالجها ببصيرة نافذة، أدت بأزماتها إلى الانحسار. ولكن يبدو أن نجاحاته في منصبه، أثارت نقمة الطامحين إلى الوزارة، فانتهى به الأمر منفياً إلى تنيس، وبتحريض

(١) المقريزي، اتّعاظ ج٢، ص٢١٢.

(٢) عرف بذلك نسبة إلى بلده يازور من أعمال فلسطين.

من خليفته (البابلي)، أقدم المستنصر على قتله بعدما لفقه من روايات عنه[1]. ولم تدم وزارة البابلي سوى اثنين وسبعين يوماً، بعد إخفاقه في ملء فراغ سلفه، فخلفه عدد من الوزراء لم تتعد مُدد بعضهم أكثر من يوم أو أيام، شأن الوزير أبي سعد بن منصور، أو أبي العلاء بن نصر الذي «باشر ـ حسب المقريزي ـ أياماً يسيرة وصُرف»[2].

وهكذا بعد مقتل اليازوري، هبطت وزارة التنفيذ إلى الحضيض، وجرّت معها الخلافة، فلم تعد قادرة على إخماد الأزمات المستشرية، حيث دخلت طرفاً فيها أمّ المستنصر، محرّضةً «عبيدها لكسر شوكة ناصر الدولة أبي علي الحسن.. بن حمدان المستقوي بالأتراك، فقتلوا منهم جماعة»[3]. ولكن ذلك لم يؤثّر في نفوذ ابن حمدان المتصاعد لنحو سبع سنين، شهدت اضطرابات أمنية واقتصادية صعبة، حتى كان اغتياله على يد أصحابه (٤٦٥هـ)[4] بعدما أصبح مصدر قلق على الخلافة. في هذا الوقت راودت المستنصر فكرة استدعاء الجمالي، الذي دخل مصر، وكأنه يعيد فتحها، إذا، توقّفنا أمام الهالة التي أحاط بها نفسه، والحفاوة التي قوبل بها أثناء دخوله إلى مصر، كما سلف

---

(١) المقريزي، اتّعاظ ج٢، ص٢٥٠.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧٢.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧٣ وما بعدها.

(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٠٩ ـ ٣١٠.

في نص المقريزي. ولكن وزارة التفويض التي كان أول من تسمّى بها، لم يتخلّ من أجلها عن دوره العسكري، مؤثراً عليها لقبه الأساسي، «أمير الجيوش»[1].

وكان الجمالي في طبعه رجل سلطة، مارسها بما أُوتي من قوة الشخصية والذكاء والمراوغة، طامحاً إلى الاستئثار بكلّ النفوذ في الدولة، ولكن من دون أن يصدر عنه ما يريب ولاءه لها. فأدارها بحزم وصدّ الأخطار الخارجية عنها. ويقدّمه المقريزي في صورة تجمع بين الخداع والشدَّة في آن، وإن كانت الصفة الأخيرة أكثر ما اتّسم بها، إذ بات الحاكم المرعب الذي يهابه الجميع. فقد جاء في روايته، أنه استضاف يوماً الأمراء في مأدبة، حفلت بأشهى الطعام وأطيب الشراب، «فلم يصبح الصباح، إلا ورؤوس الجميع بين يديه، وقد استولى كل رجل من أصحابه على دار أمير من الأمراء وأحاط بجميع ما كان له»[2]. هذه العملية تذكرنا بمجزرة طليطلة في عهد الحكم الأول (الربضي)، حيث دُعي المتمردون إلى وليمة في القلعة، ثم أخرجوا من باب يؤدي إلى حفرة كبيرة، تراكمت فيها أجسادهم مضرّجة بالدماء[3].

لقد رأى الجمالي أنه لا يستطيع التفرّد بالحكم، إلاّ بالتخلّص

---

(١) اتعاظ الحنفا، ج٢، ص٣١٤.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٣١٢.

(٣) ابن عذاري، البيان المغرب ج٤، ص٧١ ـ ٧٢. انظر إبراهيم بيضون، الدولة العربية في إسبانية ص٢٢١.

من بؤر النفوذ في عاصمة الخلافة التي أوقعت البلاد في الفوضى والأزمات الحادة. فما كاد يفرغ من القضاء عليها، حتى أخذ طريقه، فيما يروي المقريزي، «إلى الوجه البحري، فأوقع بـ «لواته» وقتل مقدّمهم، واستصفى جميع ما كان له ولقومه من أنواع الأموال وأسرف في قتلهم... وسار إلى دمياط وقتل كثيراً ممن كان منها من المفسدين.. وأقام على محاصرة الإسكندرية أياماً حتى أخذها قهراً»[1]. وممّا يعنيه ذلك أن الخليفة حين دعا الجمالي إلى تبوأ وزارة التفويض، كانت بلاده غارقة في الفوضى ولم يعد قادراً على إخضاع حركات التمرّد فيها. ولكن المرويات التاريخية، من شأنها دائماً أن تغرق في الحدث السياسي والحربي، ولا تفيدنا سوى بالقليل من الأعمال المدنية المنسوبة للخلفاء والأمراء القابضين على السلطة، وشأن ذلك أيضاً، الجمالي الذي كان له دور كبير في إحياء الدولة الفاطمية، الآيلة حينئذٍ إلى السقوط، ممَّا يبدو في عملياته العسكرية التي أدّت مجدداً إلى إنعاشها.

إلى ذلك فإن «أمير الجيوش»، متأثراً بالخلفاء الأوائل في طموحهم للسيطرة على الشام، وجّه حملة إلى دمشق انتهت إلى حصارها، ولكن المدد الذي تعزّز به «صاحبها» من تاج الدولة تتّش، ابن السلطان السلجوقي الشهير ألب أرسلان، حال دون سقوطها[2]. بيد أن هذه الحملة على الرغم من فشلها، الذي كان

---

(١) اتّعاظ الحنفا، ج٢، ص٣١٤.

(٢) المصدر نفسه ج٢، ص٣٢٠.

لتاج الدولة دور أساسي فيه وآلت إليه بسبب ذلك السيادة على المدينة، لم تغادر هواجس الجمالي في معاودة استهدافها، لا سيما وأن الأخير نجح في استرداد كثير مما افتقده الفاطميون على الساحل الشامي[1] كما أن الجمالي الأرمني الأصل، الذي استبدل بعقيدته المسيحية الإسلام، أبدى اهتماماً بالعمارة الدينية، ومن أبرزها في عهده، بناء جامع العطّارين في الإسكندرية[2]. ولم يهمل العمارات الأخرى، إذ شرع في سنة سبع وسبعين وأربعمائة في «بناء سور القاهرة»[3]، أو بالأصح في تجديده، تحصيناً للأخيرة من متمردي الداخل وغزاة الخارج. وكان حينذاك قد تقدّم في السّن، فحرص على البيعة لابنه الأفضل وليّاً لعهده[4]، في خطوة غير مسبوقة في التداول الوراثي للوزارة. وقد مكث بدر الجمالي نيّفاً وعشر سنوات، حاكماً مطلقاً في الدولة الفاطمية، إذ توفي قبل شهور من الخليفة المستنصر (٤٨٧هـ)[5].

وعلى الرغم ممّا حدث من أزمات طالت نظام الوراثة لدى الفاطميين، فإن الوزير الأفضل أثبت كفاءة في الحكم، ربما فاقت ما تمتع به سلفه، كما وصلت به الجرأة حدّاً جعله يطيح وليّ عهد

---

(١) أبو المحاسن، نجوم ج٥، ص١١٦، ١٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ج٥، ص١١٩.

(٣) المقريزي، اتّعاظ ٢، ص٣٢١.

(٤) المكان نفسه.

(٥) أبو المحاسن، نجوم ج٥، ص١٤١.

المستنصر (نزار)، ويستدل به المستعلي، إذ كان يحقد على الأول بسبب كلام مهين تناهى إليه عنه[1]، ما أدّى إلى الانقسام المشهور في الدعوة الإسماعيلية. وثمة من يرى أن الوزارة بلغت أوجها في عهد الأفضل[2]، الذي حرص أيضاً على اتخاذ اللقب الذي عُرف به أبوه، وهو «أمير الجيوش»، وارثاً أيضاً طموح سلفه التوسعي، بل تفوّق عليه، حين تمّت له السيطرة على ثغور صور وصيدا وجبيل وعكا، وكانت هذه تابعة لسلطة تتش. كما تقدم قائده (ناصر الدولة الجيوشي، إلى بعلبك)، فلقيه موفد من صاحب حمص، وأعلن الطاعة له[3]. وكان ذلك قبل نحو عشر سنوات من الغزو الفرنجي لبلاد الشام، حيث تفرّد الأفضل بين القوى الإسلامية في التصدي له بعد تأسيس المملكة اللاتينية في القدس[4].

توفي الخليفة المستعلي سنة خمس وتسعين وأربعمائة، فتولى بعده ابنه الآمر بأحكام الله، وهو صبي، وقد أسهب أبو المحاسن في ذمّه ونعته بكل سوء[5]. ثم يضيف: «كان مدبّر سلطانه الأفضل

---

(١) المصدر نفسه، ج٥ ص١٤٢.

(٢) العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي ص٣٠٦.

(٣) المقريزي، اتّعاظ ج٢، ص٣٢٦.

(٤) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق ص١٣٥، ١٤١، ١٤٨. أبو المحاسن، نجوم ج٥، ص١٤٩.

(٥) النجوم الزاهرة، ج٥، ص١٧٠.

شاهنشاه أمير الجيوش.. فلما كَبُر، قتل الأفضل، وأقام في الوزارة المأمون أبا عبد الله محمد.. البطائحي، فظلم وأساء السيرة، إلى أن قبض عليه الآمر سنة تسع عشرة وخمسمائة.. ثم قتله سنة اثنتين وعشرين وصلبه»[1]. فهل يعني ذلك أن الخلافة انتعشت نفوذاً في عهد هذا الخليفة، وأن الوزارة فقدت صفتها «التفويضية»؟.. قد لا يكون الجواب دقيقاً، لا سيما وأن ثمة ارتباكاً تقع فيه المرويات، حتى لدى المؤرخ السالف الذي يرى أن الأفضل قُتل نتيجة مؤامرة دبّرها الآمر، مستبقاً أمير الجيوش، وقد كان بدوره يخطط لقتله بالسم[2]. ومن جانبه يلقي المقريزي عملية اغتياله على القائد البطائحي، الذي طمح إلى الحلول مكانه، مضيفاً أن الخليفة «أظهر الحزن على فقد وزيره وبكى...»[3].

ولم يكن الآمر صادقاً في مشاعره نحو الأفضل، الذي جرّده من نفوذه وتاق إلى التخلّص منه، وإنما تظاهر، على ما سلف، بالحزن عليه، لما كان لأمير الجيوش من مهابة، وما حققه من أعمال جليلة في إدارة شؤون الدولة. وهو ما عبّر عنه المقريزي بقوله: «كان الأفضل من العدل وحسن السيرة في الرعية.. (أنه) تجاوز ما سُمع به قديماً وشوهد أخيراً، ولم يُعرف أحدٌ صودر ولا

---

(١) المكان نفسه.

(٢) المكان نفسه.

(٣) اتّعاظ الحنفا، ج٣، ص٦١ ـ ٦٣.

ضبط عليه.. وكان إذا غضب على أحد اعتقله ولم يقتله»[1].

ويضيف في هذا السياق، منوّهاً بسياسته الاقتصادية: «بلغ ارتفاع خراج مصر في أيامه لسنة، خمسة آلاف ألف دينار، ومتحصّل الأهراء ألف ألف إردب، وبنى من المساجد والجوامع، جامع الفيلة بالجُرف المعروف بالرَّصَد، والمسجد المعروف بالجيوشي على سطح الجبل، وبنى مئذنة جامع عمرو بن العاص بمصر الكبيرة، والمئذنة السعيدة به أيضاً، وجامع الجيزة»[2].

لذلك كان من الصعوبة أن تستقيم أمور الدولة، على ما كانت عليه قبل اغتيال الأفضل، ولم يكن «القائد» المأمون (البطائحي) الذي كوفىء بتشريف الوزارة[3]، مؤهلاً لملء فراغ سلفه، فارتكب أخطاءً لم يغفرها الخليفة، وما لبث أن أمر بقتله، وتفرّد بالسلطة دون الاستعانة بوزير، خلال السنوات الخمس الباقية من عهده[4]، متماهياً، ـ أو محاولاً ذلك ـ مع الخلفاء الأوائل. ولكن شعوره بأنه الحاكم المطلق، وما بدر عنه ـ كما سلف القول ـ من نزعة مجونية، حيث كان يتردّد علناً على مكان في الجزيرة، برفقة إحدى محظياته، أثار استياء العامة، واستغلّت ذلك «النزارية»، فتربّصت به وقضت عليه[5].

---

(1) اتّعاظ الحنفا، ج٣، ص٧١.
(2) المصدر نفسه، ج٣، ص٧٢.
(3) المصدر نفسه، ج٣، ص٧٥.
(4) المصدر نفسه، ج٣، ص١١٧.
(5) المصدر نفسه، ج٣، ص١٣٠.

وكانت لهذا الاغتيال تداعيات، طالت مبدأ التسلسل الوراثي في النظام الفاطمي[1]، كما سبقت الإشارة في موضوعة الخلافة، وذلك خلافاً للوزارة حينذاك، إذ أُعيدت إلى أسرة الجمالي عبر حفيده أبي علي أحمد بن الأفضل، ملقّباً على غرار سلفيه، بأمير الجيوش، بمعنى أنه وزير تفويض. وهي صفة استأثر بها فقط الثلاثة المتحدرون من الأسرة الأرمنية التي بدا أنها التزمت فعلاً بالإسلام من خلال الدعوة الإسماعيلية، إذا توقّفنا خصوصاً عند اسم الوزير وكنيته. بيد أن الجمالي الثالث لم يكن على الأرجح متحمّساً للدعوة، وربما تفلّت منها، إذ رُوي عنه إسقاط ذكر إسماعيل الذي وُسمت به الدعوة، وإزالة «حيّ على خير العمل» من الأذان، كذلك إغفال اسم الخليفة من الخطبة، فضلاً عن إعادة تنظيم القضاء بإضافة ثلاثة من القضاة يحكمون وفاق مذاهبهم: الشافعية والمالكية والإمامية، إلى جانب القضاة الإسماعيلية[2]. ولعل ذلك ما أثار سخط فقهاء الأخيرة، وبالتالي كان وراء اغتياله.

وفي النتيجة ليس من السهل تقويم سياسة ابن الأفضل، من خلال ولايته القصيرة (سنة وشهر) في الوزارة. ولكن ما أظهره من بوادر إصلاحية، يعبّر عن تطلعاته البعيدة، بما يتعدى السياسة إلى

---

(١) أبو المحاسن، نجوم ج٥، ص٢٣٧.

(٢) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص١٤٢.

العقيدة، متأثراً بالإمامية[1] حسب المقريزي، أو حتى بالسنية[2] لدى أبي المحاس. ولكن زمن الوزير اختلف عن زمن سلفيه، فقد استشرى حينذاك الصراع على الحكم، وأفلت الزمام من الخليفة (الحافظ)، بينما «صار الأمر كله للوزير»[3]، وتمادى المتملقون في تحريضهم عليه، وفي تلفيق أخبار عنه[4]. فكان لاغتياله خلفية سياسية، فيما الخلفية الدينية ربما اندرجت في التلفيق، أو هي من الأخبار المدخولة المُروّجة عنه.

ومن المؤكد أن تصفية ابن الأفضل، شكّلت البداية الفعلية للانهيار، فالخليفة الضعيف بات يختار وزيراً يماثله، أو يدير الأمور بنفسه، وبالتالي لا خليفة ولا وزير تُعقد عليهما الآمال. فقد مات الحافظ (٥١٤هـ) في وقتٍ كانت الشام تستعيد المبادرة في الصراع مع الفرنج في ظلّ نور الدين محمود، وخلفه الظاهر، فلم يدم حكمه سوى أعوام أربعة، لم ينج بعدها من القتل، ثم خلفه صبي (الفائز) ولم يتجاوز الصبا. وانتهى الأمر بالخلافة الفاطمية مع العاضد الذي عاصر حكمه وزراء ثلاثة: ابن رزّيك وشاور وضرغام، شهد الأخيران منهم تداعيات النهاية المرتقبة، ولم يتورّعا عن التملّق للفرنج أو لنور الدين الذي كان بانتظار هذه

---

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٠.

(٢) النجوم الزاهرة، ج٥، ص٢٣٩.

(٣) المكان نفسه.

(٤) المكان نفسه.

اللحظة التاريخية، للإجهاز على الحكم الفاطمي، بما يعزّز وحدة الجبهة الإسلامية من جهة، وتشديد الخناق على الفرنج من جهة ثانية.

شكّلت «الوزارة» حالة خاصة في العالم الإسلامي حينذاك، فقد كان العباسيون أول من اتخذها تقليداً في نظامهم السياسي، ولكن المفارقة أنها ظلت خاضعة للخلفاء الأقوياء، ولم يعد لها شأن بعد غياب هؤلاء، ومن ثمّ عسكرة الدولة في ظلّ أمراء الحرب، أو «أمراء التفويض» - إذا جاز التعبير - الذين استبدوا بالأمر طيلة عهودها بعد المعتصم. أما الوزارة في العهد الفاطمي، فقد بدأت فعلاً مع العزيز بالله، إذ كان جوهر وابن كلّس، يتوليان «تدبير» شؤونها من دون أن يحملا لقبها[1]، فلما آلت إليه الخلافة انتدب الأخير لخبرته في الإدارة[2]، ولم يكن سوى وزير تنفيذ. وعلى غرار ذلك تداول الوزراء بهذه الصفة، باستثناء الجماليين الثلاثة: الأب والابن والحفيد، وزراء تفويض، يتمتعون بالسلطة الكاملة على أجهزة الدولة، وقد يُضاف إليهم بهرام «وزير سيف»، على الرغم من الاحتجاج الشديد عليه من حاشية الخليفة (الحافظ)[3].

وثمة ما يلفت في هذا السياق، أن الوزراء كان عددٌ غير قليل

---

(١) أبو المحاسن، نجوم، ج٤، ص٧٨.

(٢) المقريزي، اتّعاظ ج١، ص٢٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص١٥٦.

منهم، غير مسلمين في الأساس، وغالبيتهم من النصارى، أرمناً: أسرة الجمالي، إلى يانس[1]، وبهرام السالف الذكر، ونساطرةً برزوا خصوصاً في ديوان الخراج، مثل ابن عبدون وأبي زرعة[2]. ويرجح أن منصور ابن زنبور منهم، وقد تولى الوزارة أياماً فقط، وقيل إنه كان نصرانياً فأسلم[3]، حسب المقريزي. كما تقلّد الوزارة من اليهود ثلاثة على الأقل، هم: يعقوب بن كلّس وأبو سعيد التستري وصدقة بن يوسف الفلاحي[4].

ومن البديهي أن أولئك، نصارى ويهوداً، كان عليهم التحوّل إلى الإسلام والالتزام بالدعوة حين تقليدهم الوزارة، ولكن ذلك لا يسوّغ تداولهم الأخيرة بهذه الكثرة، من دون التوقف عند مدى صدقية انتمائهم الديني. فلم يحدث أن شذّ عن ذلك أحدٌ من الوزراء، حتى الأقوياء منهم، أو وشى عنه ما يريب في عقيدته الإسلامية. ويبدو أن خبرتهم في مجال الإدارة، رجّحت اختيارهم لهذا الموقع، عدا ما أظهروه، لا سيما الجماليين من تمرّس بالحرب وقيادة الحملات ضد أعداء الدولة، ومن اهتمام بالعمارات الدينية والمدنية. ولعل الفاطميين الذين فتحوا مصر تحت راية الدعوة الإسماعيلية، كان عليهم أن يوازنوا بين

---

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص١٤١.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٨٤ ـ ٨٥.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧٢.

(٤) ابن ميسر، أخبار مصر، تحقيق أيمن سيد، المعهد الفرنسي للآثار ـ القاهرة ص٥، ٢٥، ٥٦.

الأخيرة، والأكثرية الكاثرة التي رحّبت بهم، فيما القلّة القليلة انحازت إلى دعوتهم، عن اقتناع أو توخياً لمصالح سلطوية.

ومن هذا المنظور لم يلجأ الفاطميون إلى إشراك المصريين السنّة في الحكم على مستوى الوزارة، كما لم يثر ذلك حماسة الجانب الآخر، فكانت الاستعانة بوزراء أكثر طواعية لهم من غير المسلمين، وفي الوقت عينه أقلّ استفزازاً للمجتمع، فيما لو كانوا أساساً من الإسماعيلية. وفي المحصّلة يبقى الغموض أو شيء منه، محيطاً بهذه الظاهرة، مع العلم أن ذلك مخالف في المبدأ لنظام الخلافة الإسلامية، الذي التزم به العباسيون، ولم يخرقه أمويّو الأندلس، على استعانتهم أحياناً بعناصر من المستعربين في الإدارة، وهم في الأساس لم تكن الوزارة مدرجة فعلياً في خلافتهم القصيرة.

وهكذا شغلت الوزارة دوراً مهمّاً في خلافة الفاطميين، فكانت عضداً للأخيرة في مسيرتها السياسية والحربية، كما وسمتها بالتنوع الثقافي والاجتماعي، فضلاً عن التسامح الذي درج عليه الخلفاء، ومعهم الوزراء، متجنّبين في الغالب إثارة النزعات الدينية، وأساليب القمع. وليس من المبالغة القول، إن الوزراء من النصارى واليهود، حققوا نجاحات في مهامهم، فاقت ما قام به الوزراء المسلمون الذين أغامت أعمالهم في المرويات، ولم يكن لهم حضور مشابه لأولئك في سياسات الدولة. وليست مصادفة، على سبيل المثال، أن الخليفة العزيز، «لم يجد ـ برأي المؤرخ

العبادي ـ أكثر كفاءة من الوزير اليهودي يعقوب بن كلّس في نشر الدعوة الإسماعيلية، إذ حوّل الأزهر إلى جامعة... وساهم هو نفسه بإلقاء المحاضرات في بعض ما كتبه، مثل أصول المذهب الشيعي.. إلى جانب المجالس العلمية التي كان يعقدها في قصره، لتشجيع الآداب والعلوم..»[1].

(١) في التاريخ العباسي والفاطمي ص٢٨٢.

٤

الإدارة

تفرّعت عن السلطة المركزية في خلافة الفاطميين، ولايات خمس: عسقلان، قوص، الشرقية، الغربية، ثم الإسكندرية، وكان أجلّها ـ حسب المقريزي ـ الولاية الأولى[١]. وكان يدير شؤون كلٍّ منها، والٍ مُنتدبٌ من الخليفة ومحكوم بتوجيهاته، فإذا كانت وزارة تفويض، فهي التي تُشرف عليه، ويتلقى الأوامر منها. أما في المركز، فلقاضي القضاة المحل الأرقى، وقد وُصف بأنه «أجلّ أرباب العمائم رتبة»، عدا الهالة الكبيرة التي أُحيط بها[٢]. ويليه داعي الدعاة الذي يُشترط فيه، بأن يكون مستبراً فقه أهل البيت، وعليه تقع مهمة تثقيف الناس بالدعوة، وفي إلقاء ما يُشبه المحاضرات عليهم، بعد عرضها على الخليفة[٣]. كما كان دائم الاتصال بالقصر، ما يُسمّى «جليس الخليفة» الذي يروي له السيرة

(١) اتّعاظ الحنفا، ج٣، ص٣٣٦.

(٢) المكان نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٣٧.

والحديث وتاريخ الخلفاء، وغير ذلك مما يُتنافث به في مجالس الخلفاء. إلى ذلك فهو يوقّع على رسائل الخليفة، وله مكان خاص في القصر، حيث يمارس مهامه محاطاً بالحجّاب، وهو بهذه الصفة يرأس ديوان التوقيع أو «المكاتبات»[1].

والديوان كلمة فارسية الأصل، وقد حدّد مهامه ابن خلدون بـ«القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج»[2]. وكان أول من استخدمه بهذا الاسم الخليفة الراشدي عمر بن الخطّاب، لتنظيم العائدات على تنوّعها وتسجيلها في بيت المال، ثم صرفها وفاقاً لقاعدة محدّدة بإشراف جهاز يرأسه صاحب بيت المال[3]. وقد سار على ذلك خليفتاه، دون تعديل سوى ما تعلق بمسألة العطاء، حتى إذا كان العهد الأموي، أضاف معاوية ديوان الخاتم[4]، وهو يشبه ديوان التوقيع الفاطمي، إذ كانت الرسائل والتقارير تصدر ممهورة بخاتم الخليفة تفادياً لتزويرها[5]. وإلى جانبه ديوان البريد الذي كانت نواته في عهد الخليفة عمر، ومهمته الوقوف على أحوال الدولة في ولاياتها القريبة والبعيدة، ومراقبة عمّالها.

---

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٣٨.

(٢) المقدمة ص٤٣٠.

(٣) ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية ص٨٣.

(٤) المصدر نفسه، ص١٠٧.

(٥) المصدر نفسه، ص١٠٦.

كما أبدى عبد الملك بن مروان اهتماماً لافتاً بالإدارة الأموية، فإلى جانب ديوان الجند الذي يمكن إطلاقه أيضاً على ديوان عمر، وديواني الخاتم والبريد في عهد معاوية، تأسّس ديوان الخراج المختصّ بمالية الدولة، وديوان الرسائل، وقد وصفه القلقشندي بقوله: «إن الأمور السلطانية من المكاتبات تبدأ عنه وتنشأ منه»[1]. أما في العصور العباسية، فقد اتّسع نطاق الدواوين، واتخذت دوراً أكثر أهمية في إدارة الدولة، مواكبةً التطوّر السياسي والاجتماعي والاقتصادي فيها. وبعضها كان استمراراً لما سلف، وأكثرها كان مستجداً مثل دواوين الزمام (حسابات الضرائب) والحوائج والأحشام والمنح والأكرة (الإشراف على الترع وشؤون الري)، والضياع والجيش والعمَّال (الولاة)، إضافة إلى ديوان الموالي والغلمان. وفي هذا الصدد يقول سورديل: «تكاثرت الدواوين (في العصر العباسي)، لتشمل مجموعة مكاتب متخصّصة نعرف أسماءها، ولا نعرف دائماً مهمّات بعضها، وكان الوزير يؤمّن التنسيق بينها»[2].

أما في ما خصّ الخلافة الفاطمية ـ يضيف سورديل ـ «جاءت الدواوين على غرار ما كان عند العباسيين، وحملت أسماء

---

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج١، ص٩٠.

(٢) معجم التاريخ الإسلامي، ترجمة انطوان حكيّم مع آخرين، مراجعة: فكتور الكك، إبراهيم بيضون، هاشم الأيوبي ص٤٣٣.

مختلفة، نذكر منها: ديوان الأسطول الذي لم يكن له مثيل خارج مصر»[1]. ولكن الجديد الذي لم يلحظه المؤرخ الفرنسي أن الدواوين ذات الصفة المالية كان يرأس «أصحابها» مسؤول له سلطة «العزل والولاية، وهو الذي يعرض الأوراق على الخليفة والوزير»[2] على حد ما أورده المقريزي، وذلك لدقّة مهام هذه الدواوين التي تنتظم فيها مالية الدولة. بيد أن سورديل لم يعد إلى «اتعاظ» المقريزي، حيث وردت أسماء الدواوين وأغراضها على نحو من التفصيل، مما لا يشبه تماماً تلك السائدة في العصر العباسي، خلافاً لما أورده المؤرخ السالف الذكر، مخالفاً أيضاً في ذلك المؤرخ أيمن سيّد، المختصّ بتاريخ الفاطميين في قوله: «إن هؤلاء استحدثوا أموراً كثيرة من نظام الحكم لم تكن قبلهم»[3].

ولكن ما يلفت أن الدواوين الفاطمية، كانت خاضعة للتغيير، إما بالزيادة أو النقصان، فضلاً عن التباين في أسمائها. فقد ذكر المقريزي سبعة منها، أحدها وهو «الرواتب» جمع عدة دواوين أو متفرّعات عنه. وإلى جانب ديوان «التوقيع»، المُشار إليه سابقاً، وُجد «ديوان المال»، وما يلتحق به من أجهزة تخضع جميعها لرئيس أعلى «يقف بين يديه حاجب من أمراء الدولة.. ويندب من

---

(١) المكان نفسه.

(٢) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص٣٣٨.

(٣) الدولة الفاطمية في مصر، ص٢٥٥.

يطلب الحساب أو يحث في طلب المال ومطالبة أرباب الضمانات»[1] حسب رواية المقريزي. يضاف إلى ذلك ديوان الإنشاء، وكان متولّيه يتسلّم ما يرد من كتب ويرفعها إلى الخليفة، وهو بمثابة مستشار للأخير[2]، ثم ديوان التحقيق «ومقتضاه ـ حسب المقريزي ـ المقابلة على الدواوين، ولمتولّيه الخلع والرتبة والحاجب، ويُلحق بناظر الدواوين»[3]. أما ديوان المجلس «وفيه علوم الدولة وهو أصل الدواوين»[4] كما يصفه أيضاً المقريزي.

أما «ديوان الجيش» فمن البداهة أن يهتمّ بأمور الجند، ولا يندرج فيه الأسطول الذي غاب ديوانه عن لائحة المقريزي، مما يتنافى مع ضرورة وجوده، وهو ما نوّه به المؤرخ سورديل، كما سلفت الإشارة في «معجمه». ويبقى الديوان الذي تتقاطع معه كل الدواوين في الشؤون المالية، عنيتُ به «ديوان الرواتب»، وكان لصاحبه سلطة واسعة، إذ كان يعاونه عشرة كتَّاب، ويطّلعُ مباشرة على سائر الأعمال والمستحقَّات. ومنها، كما يُفصّل المقريزي، راتب الوزير وأبنائه، ومخصصات حواشي الخليفة، وأرباب الرتب والدواوين، وقاضي القضاة وداعي الدعاة، وجلساء الخليفة، إلى الفقهاء والكتاب والحجاب، والشعراء والأطباء فضلاً عن نقباء

---

(١) اتّعاظ الحنفا، ج٣، ص٣٣٨ ـ ٣٣٩.
(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٣٧ ـ ٣٣٨.
(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٣٨.
(٤) المكان نفسه.

الأشراف والمحتسبين، وصولاً إلى المستخدمين والفرَّاشين، وكل من كان له راتب بحسب موقعه ونفوذه[1].

كانت الدواوين عصب الإدارة في الدولة، وأدواتها التنفيذية في تنظيم شؤونها، وهي مرتبطة، مرجعيةً، بالخليفة عبر وزير التنفيذ، الذي شكّل حلقة وصلٍ بين الأول وبنيها، ولذلك كان من ألقابه أيضاً «وزير وساطة»[2]، أما إذا كان وزير تفويض، فإن المرجعية له. وفي ضوء ذلك، لم تكن الدواوين على حالة سويَّة، فقد تتّسع أو تضيق، حسب قوة الدولة وضعفها، كما أن ثمَّة تداخلاً بين مهام ديوان وآخر، ممَّا يبدو خصوصاً في التشابه بين ديوانيْ الإنشاء والمكاتبات، وبين ديوان الرسائل، أو بين ديوان النفقات وديوان الرواتب. ولعله من الصعب ضبط هذه الدواوين بأسمائها وتحديد وظائفها بصورة دقيقة، وهذا يعود إلى أن مصادر الخلافة الفاطمية، لم تتّسم بالشمولية، وإلى أن تدوينها تمّ في ظلّ مناخٍ متقلّب، لا يتيح الإفاضة في أخبارها بقدر متوازن من الموضوعية.

وفي العادة أن المصنِّفين في تاريخ «دولة» ما، يولون الجانب السياسي أهمية تفوق الجوانب الأخرى التي تبقى في العموم غائمة أو يعتريها اللبس، على نحو ما شاب الإدارة الفاطمية من تداخل

(١) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص٣٤٠ ـ ٣٤٢.
(٢) القلقشندي، صبح الأعشى ج٣، ص٤٨٢ ـ ٤٨٣.

وتناقض في آن. ولكن ما حملته المعطيات أو القليل منها، لا سيما العائدة إلى المقريزي، لا تعدم مادة، وإن غير كافية، لاكتناه الدور الذي شغلته الدواوين في إدارة حركة الدولة وفعاليتها التنظيمية، مما افتقدناه، على سبيل المقارنة، في إدارة الخلافة العباسية، حيث ارتبطت الدواوين بالوزارة، وهذه كانت محكومة بالسلطة المطلقة للخليفة. وفيما بعد تهمّش دورها في عهود سبطرة أمراء الحرب، منعكساً ذلك بالضرورة على الدواوين التي تعثّرت آلياتها مع اضطراب أحوال الخلافة، التي ظلّت لدى الفاطميين تحتفظ بشيء من الهالة حتى سقوطها.

٥

القضاء

القضاء ركن أساسي في بنية النظام الفاطمي، الذي بقي لفترة يتوكأ على الأجهزة القائمة في العهد الأخشيدي وما قبله، حتى إذا قدم المعزّ إلى القاهرة، رأى أن الشرعية لا تستقيم فقط بالانتماء لبيت الرسول، وإنما يجب أن ترسّخ حضورها، بما يحقّق العدالة للجميع. وفي ضوء ذلك، كان لقاضي القضاة منزلة رفيعة في الدولة، وهو منصب استحدث في عهد العزيز، وقد اعتاد أن يجلس يومين من كل أسبوع في جامع عمرو بن العاص، ويلتقي يومين آخرين الخليفة في قصره، «وله نوّاب، وإليه النظر في دار الضرب لتحرير العيار»[1]، وفاقاً لرواية المقريزي. وكان أول من تولى هذا المنصب، علي بن النعمان، ثم انتقل بعده إلى ابنه الحسين[2]، ربما تكريماً لهذه الأسرة التي كان النعمان قاضيها الأول وكبير دعاتها.

---

(١) اتّعاظ الحنفا، ج٣، ص٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(٢) ابن حجر العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر ج١، ص٢٠.

وكان يتمّ تعيين قاضي القضاة، من نخب الفقهاء بأمر من الخليفة، وقد وصفه المقريزي ـ كما سلف ـ بأنه «أجّل أرباب العمائم رتبة»[1]، بما لذلك من دلالة على ما يجب أن يتمتّع به من علم بالدعوة، ولم ينافسه في هذا المجال سوى داعي الدعاة، بدوره المرجعي في نشرها. فكان يحاط «باثني عشر نقيباً وله نوّاب في سائر البلاد، ويحضر إليه فقهاء الشيعة بدار العلم (ومعهم) دفتر يقال له مجلس الحكمة، يدخل به على الخليفة، فيتلوه عليه إذا أمكن.. ثم يخرج، فيجلس على كرسي الدعوة بالإيوان من القصر، فيقرؤه على الرجال، ثم يخرج ليقرؤه على النساء»[2].

ولكن المقريزي يرى أن رتبة «داعي الدعاة»، تلي رتبة «قاضي القضاة»[3]، ممّا يعني أنه الركن الثالث في النظام بعد الخليفة والوزير. فهو وإن كان يستمدّ سلطته من الأخيرين، إلا أنه مستقلّ في قراره، مرهوب الجانب، محاط بهالة كبيرة، عدا أنه يتقاضى راتباً عالياً، يغنيه عن الحاجة ويمنع عنه الشبهة، أو كما عبّر عن ذلك ناصر خسرو: «حتى لا يطمع القضاة في أموال الناس أو يظلمونهم»[4]. وفي هذا السياق، كرّم الخليفة الحاكم بأمر الله، القضاة بتحسين رواتبهم، وفي الطليعة القاضي الأول حفيد النعمان

---

(١) اتّعاظ الحنفا، ج٣، ص٣٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٣٧.

(٣) المكان نفسه.

(٤) سفر نامة ص١٠٩.

(الحسين بن علي)، مضاعفاً مخصّصاته المالية[1]. ولكن مع بدء ظهور الوزراء الأقوياء، تراجع موقع قاضي القضاة، حتى أن المنصب تعرّض للإلغاء في عهد المستنصر، على يد الوزير اليازوري الذي احتفظ به لنفسه، مضافاً إليه داعي الدعاة[2].

ولم يكن اليازوري متضلعاً بفقه الدعوة أو متبحراً في علومها، ما يجعله كفؤاً لهذه المهام، ولكن مقدرته في مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية[3] المتفاقمة حينذاك، وحاجة الخليفة إلى رجل مثله، كانتا وراء إطلاق يده في الاستئثار بالمواقع العليا في الدولة، مما يعني أيضاً أن وزارته شابهت عملياً وزارة التفويض. بيد أنه في تكبّره واستعلائه، من دون أن يكون الخليفة قد فقد تماماً الزمام في الدولة، حالا دون ذلك، وبالتالي انتهى الأمر بالوزير إلى الخلع، فالقتل (٤٥٠هـ)، بتدبير من البابلي، الوزير الذي خلفه[4]، أو من المستنصر الذي ما كان ليتم ذلك دون رأيه. وقد أورد المقريزي بهذا الشأن، أن من أسباب القضاء عليه، اتصاله بطغرلبك السلجوقي ومحاولته عقد صفقة معه لغزو مصر[5].

---

(١) العسقلاني، المصدر السابق، ج١، ص٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٢) المقريزي، اتّعاظ ج٢، ص٢١٢.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٠٩ وما بعدها.

(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٤١.

(٥) المصدر نفسه، ج٢ ص٢٣٦

ولكن حيثيات هذه «المؤامرة» المنسوبة للوزير يشوبها الغموض، وإن صحّت فهذا يعني أن اليازوري ابتعد في طموحه إلى حدّ فوق طاقته، ما يدفعنا إلى التساؤل عن مصلحته في ذلك، إلاَّ إذا كان وراء «حركته» موقف سلبي من الدعوة، وفي مقابله محاباة للعباسيين أثارت شكوك المستنصر في ولائه. وسواء صحت التهمة أو دبّرت له، فقد كان استئثار اليازوري بالمراكز الأساسية، بداية الخلل في نظام ظلّ حريصاً على فصل السلطات، التي تجمعها السلطة العليا ممثلة بالخلافة، في وقت كان المستنصر آخر رموزها، على الأقل في ما حققه من استقرار طال أمده في الدولة، واستمرّ لوقتٍ غير قصير أيضاً مع وزراء التفويض من الأسرة الجمالية. بيد أن القضاء، بعد المحنة التي أصابته مع اليازوري، لم يستعد مكانته السالفة، إذ بات ملحقاً بالوزارة، بعد تبوُّء شؤونها بدر الجمالي، متقدّماً على الخليفة نفسه (المستنصر) الذي «فوّض ـ في كتاب تعيينه ـ لأمير الجيوش قضاء القضاة، وزيد في نعوته: كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين»[1].

وهكذا استلب الوزير من الخليفة أهمّ موقعين، تابعين مباشرة له، وهما قاضي القضاة وداعي الدعاة، ما شكّل منعطفاً خطراً في النظام، انعكس خصوصاً على الأول الذي طالما أصبح عرضة للعزل، فضلاً عن خضوع أحكامه لإرادة الوزير، مخالفاً الشروط الأساسية الواجب توفرها في القضاة من تعمّق في علوم الدعوة،

---

(١) المقريزي، اتّعاظ ج٢، ص٣١٩.

لا يُفترض بالوزير، أمير الجيوش، أن يكون على دراية واسعة بها. وفي الأساس أحيط القضاء بعناية خاصة من الخلفاء الفاطميين، ولعله فاق منزلة القضاء العباسي، وقد ظل له ذلك البريق حتى ظهور وزير التفويض، الذي كان بين مهامه قاضي القضاة، وإن كان ينتدب من يقوم محلّه في الأحكام[1]. وكانت العادة، حتى في تلك المرحلة، أن يخرج القاضي الأول في موكب مهيب إلى مجلسه، وله موقع متميز في الاحتفالات والمناسبات الدينية، كما يرافق الإمام (الخليفة) إلى المنبر أثناء صلاة الجمعة[2].

وليس يعنينا كثيراً تتّبع أسماء القضاة ورؤسائهم، ممَّن تداولوا هذه المرتبة، وثمة من صنّف بتوسّع أخبارهم على غرار ابن العسقلاني، ولكن ما ينبغي التنويه به أن القضاء في النظام الفاطمي، شكّل عنصراً حيوياً في حركة الدعوة، متقدّماً ـ كما سبقت الإشارة ـ على داعي الدعاة، ويكاد ينافس الوزير في حظوته لدى الخلفاء الأوائل، منزّهاً عن كل شبهة في أحكامه العادلة. هذه الظاهرة يمكن إسقاطها على تركيبة النظام الفاطمي وآلياته، إذ قلَّما أعاقته صراعات حادة على السلطة، أو انتفاضات شعبية، على الرغم من التباين المذهبي في المجتمع، وإن شهد أزمات أحياناً، فهي لم تشكّل خطراً مباشراً عليه. فقد كان الانفتاح

---

(١) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص١٥٦.

(٢) ابن الطوير، نزهة المقلتين ص١٧٤.

والتسامح ما اتّسمت به طبيعة الحكم الفاطمي، وجعلته يتغلّب لفترات طويلة على أزماته، لا سيما الاقتصادية التي اصطدم بها في أول عهده، حين «دخل جوهر (مصر) والغلاء شديد»[1] حسب المقريزي. كما يذهب المؤرخ ماجد إلى أن المجاعات «استمرت قبل مجيء الفاطميين في عهد الأخشيديين تسع سنوات، بحيث أن وقوعها كان السبب في مجيء الفاطميين»[2]. ويضيف ـ ربما متكئاً على المقريزي ـ «أن المصريين كاتبوا المعزّ الفاطمي»[3] لهذا السبب.

وإذا صحّ ما سلف، فمن المستبعد أن يشكل تسويغاً لقدوم الخليفة بناءً عليه، وإن دخل تلقائياً في بناء دولته، القائم أساساً على مشروع سياسي ـ دعوي. وهو ما أشار إليه أبو المحاسن في قوله: «جدّ المعزّ في السير في خزائنه وجيوشه حتى دخل الإسكندرية.. فتلقاه قاضي مصر أبو طاهر الذُّهلي والأعيان، وطال حديثهم معه، وأعلمهم بأن قصده، القصد المبارك من إقامة الجهاد والحقّ»[4].

ويبقى ما يتّصل بالقضاء، وهو الحسبة مصطلحاً أطلق لأول مرة في العهد العباسي، وعُرف صاحبها بالمحتسب المختصّ

(١) اتعاظ الحنفا ج١ ص ١١٨.
(٢) ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر ص٣٠١.
(٣) المكان نفسه.
(٤) النجوم الزاهرة، ج٤، ص٧٢.

بمراقبة الأسواق، وقد أُخذ بهذا النظام أيضاً في العهد الفاطمي. ووُصف لدى المقريزي أنّ «له عدة نواب بالقاهرة ومصر وسائر الأعمال، ويجلس بجامع القاهرة ومصر يوماً بعد يوم، وتطوف نوّابه على أرباب المعايش..»[1]. كما وصف ابن خلدون الحسبة، بأنها «وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم بأمور المسلمين، يُعيِّن لذلك من يراه أهلاً له، فيتعيّن فرضُه عليه ويتخذ الأعوان على ذلك، ويبحث عن المنكرات ويُعزّر ويؤدّب على قدرها ويحمل الناس على المصالح العامة في المدينة.. بل له النظر والحكم فيما يصل إلى علمه من ذلك ويُرفع إليه..»[2].

ويضيف المقريزي في هذا السياق: «كان المحتسب يجلس للفصل بين الخصوم في جامعيْ عمرو والأزهر، واتّسعت سلطته حتى ألزم رجال السلطة بتنفيذ أحكامه»[3]. بيد أن ابن خلدون يقلّل من شأن الحسبة، سلطةً قضائية، إذ كانت «داخلة ـ حسب رأيه ـ في عموم ولاية القاضي»[4]. وقد يبدو الأخير ـ برأي ابن خلدون أيضاً ـ وكأنه ينزّه نفسه عنها «لعمومها وسهولة أغراضها،

---

(١) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص٣٤٢. انظر أيضاً: حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام ج٣، ص٣١٧.

(٢) المقدمة ص٣٩٩.

(٣) الخطط ج١، ص٤٦٣ ـ ٤٦٤.

(٤) المقدمة ص٣٩٩.

فتدفع إلى صاحب هذه الوظيفة ليقوم بها، فوضعها على ذلك أن تكون خادمة لمنصب القضاء»[1]. ولكن نظام الحسبة، وإن لم يحمل صاحبها صفةً قضائية مباشرة، فقد كان عمله في تشعباتها، متداخلاً مع القضاء، ويلتقي معه خصوصاً في ما يتعلّق بالمظالم، وقمع الاستغلال والغشّ، وكل ما يعوّق تطبيق العدل في المجتمع، على قاعدة «الأمر المعروف والنهي عن المنكر»، الشعار المركزي لوظيفة المحتسب. وهي بالتالي من خصوصيات الأنظمة الإسلامية الكبرى، وتحديداً تلك التي سادت فيها الخلافة، وكانت من مظاهر تطوّرها الحضاري.

(١) المكان نفسه.

٦

الجيش والعلاقات الخارجية

انعكس نشوء الخلافة الفاطمية في المغرب، على النظام العسكري، حيث كانت نواته قبيلة كتامة، والقبائل التي انضوت فيه، أو ما عُرف بـ«المغاربة». ثم اتّسعت دائرته ليضمّ بقايا الأخشيديين وعناصر من الأتراك والصقالبة والسودان والأرمن وأسرى الحروب، ولكن الغالبية، كانت للمغاربة الذين تفوقوا نفوذاً لأمد طويل على العناصر الأخرى. وإذا استبعدنا الانخراط الفعلي للمصريين في هذا النظام، فإن المغاربة كانوا أكثر التزاماً به، فيما الآخرون مجرد عناصر مرتزقة، ما يفسّر النكسات التي تعرضت لها الجيوش الفاطمية، خصوصاً في الشام، المعوّل عليها في نجاح المشروع السياسي للخلافة الجديدة. هذا عدا ما جرّ إليه التنافس بين القوتين الرئيستين فيما بعد (المغاربة والأتراك)، واستقطاب بعض الخلفاء فريقاً دون آخر سنداً لحكمه، إلا أن ذلك لم يصل إلى حدّ التصادم الفعلي بين الطرفين، واستئثار أحدهما وحده بالنفوذ العسكري.

وقد يحدث أن يتّحد الاثنان، أمام تهديد قوة ثالثة، كما جرى حين قوّي عنصر السود (السودان) الذي اعتمد عليه الخليفة الحاكم[1]، ثم عاد العنصر التركي، فتفوّق في عهد الظاهر[2]، بينما استقوى المستنصر مجدداً بالسودان، بتأثير من أمّه السوداء[3]. ولكن استبداد هؤلاء، وإشاعتهم الفوضى في البلاد، دفعا الخليفة إلى التخلّص منهم، واستبدل بهم مرة أخرى الجنود الأتراك[4]، فلمّا اشتدت قبضتهم عليه، استدعى ـ كما سبقت الإشارة ـ بدر الجمالي الأرمني، أميراً للجيوش، «فسار ـ على ما يروي المقريزي ـ في مائة مركب»[5] من عكا إلى مصر. وبذلك دخل عنصر جديد إلى الجيش من الأرمن، آلت إليه السلطة الحربية في البلاد، على حساب العناصر الأخرى، بما فيها المغاربة.

ولعلّ اقتران أمير الجيوش حينذاك بوزير التفويض، ما يعبّر عن خطورة الدور الذي شغله الأخير، قائداً مطلق النفوذ في الدولة. فقد استمدَّ بدر الجمالي سلطته المدنية من الموقع العسكري، ما يفسّر اللقب المركّب الذي أُسبغ عليه: وزير تفويض أو وزير سيف.

---

(١) المقريزي، الخطط ج٢، ص٢٨٤ ـ ٢٨٥.
(٢) أبو المحاسن، نجوم ج٤، ص١٦٨.
(٣) المصدر نفسه ج٥، ص١١٩، المقريزي، اتّعاظ ج٢، ص٢٦٦.
(٤) المقريزي، اتّعاظ ج٢، ص٣١١.
(٥) المكان نفسه.

ولا بدّ من الاعتراف، بأن الجيش الفاطمي، على الرغم من تعدّدية عناصره واختلاف عروقها، حقّق منجزات حربية شديدة الأهمية، سواء في إحكام قبضته على مصر، أو في الحملات على الشام، حيث نجح لمرات ثلاث، أو أربع، في السيطرة على دمشق، والاحتفاظ، حتى غزو الفرنج، بالسيادة على الجزء الجنوبي من الشام، كما كان السبّاق في التصدّي لسقوط القدس ومحاولة تحريرها. إلى ذلك كان لا يزال، على اختلال بنيته التنظيمية، قادراً على مواجهة السلاجقة والقوى التابعة لهم، من دون إغفال ما قام به من جهود، لردع الأخطار البيزنطية عن الشام. هذا من حيث الدور والكفاءة الحربية، أما في الشأن التنظيمي، فلا نجد في المصادر تفاصيل وافية في هذا الصدد، وجلّ ما توقّفت عنده، ما اتّصل بالرواتب والأرزاق والأعطيات، في إطار ما سُمي بديوان الجيش السالف ذكره، وهي مادة ضبابية ومبتسرة. ومن ذلك ما أورده المقريزي، قائلاً: «الديوان الجيش مستوف مسلم له غيْرة،.. وفيه خازنان.. ويقف بين يدي هذا المستوفي نقباء الأجناد لإنهاء أحور الأجناد، وفُسِح للأجناد في آخر الدولة أن يقابض بعضهم بعضاً»[1].

وليس في ما ورد سابقاً، ما يفي بالجانب التنظيمي، سوى أن للديوان مستوف مسلم، من دون أن يتّضح لنا، إذا كان يعني صاحب الديوان، أو المختصّ بشؤون الرواتب. وهو لا يكاد، من

(١) اتّعاظ الحنفا، ج٢، ص٣٣٩.

هذا المنظور، يختلف عن ديوان الجند في عهد الخليفة عمر بن الخطّاب. ولكن ثمة ما يضيفه المقريزي في «خططه»، يشي بأن الجيش الفاطمي كان موزعاً إلى أجناد، منها المرابطة على ثغور «الشرقية» والقُلزم، لمواجهة اعتداءات الفرنج[1]، وتلك المرابطة في أسوان ضد هجمات النوبة والسودان[2]. وعدا ذلك، لا نجد شيئاً مهمّاً عن وظيفة الديوان، يختصّ بعديد الجيش وعتاده وفرقه وخططه، وما إلى ذلك ممّا يندرج عادة في التنظيمات الحربية التي جاءت عرضاً في مصادر الخلافة الفاطمية.

ويبقى ما يضاف في هذا السياق، أن الفاطميين، من بين ما اعتمدوه في نظامهم الحربي، فرقة من المماليك الذين يُسترقّون غلماناً، ويتربّون على الولاء للخليفة. وهو تقليد درج عليه الأمويون في الأندلس، وربما اقتبسه الفاطميون منهم، وكان يؤتى بهؤلاء المماليك من مصادر عدّة، وعرفوا بالصقالبة، بمعنى الرقيق أو العبيد، والذي تعبّر عنه الكلمة الفرنسية ESCLAVE[3]. وكان أول ظهورهم في عهد المعزّ، إذ كان القائد جوهر ينتمي إليهم. كما وردت أسماء بعضهم في حاشيته[4]، ويبدو أن حضورهم تعزّز في خلافة المستعلي، إلا أنهم لم يشكّلوا قوة منافسة في الجيش، وأكثر

---

(١) خطط المقريزي، ج١، ص٢١٢ ـ ٢١٣.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص١٩٨.

(٣) إبراهيم بيضون، الدولة العربية في إسبانية ص٢٨٥.

(٤) المقريزي، اتّعاظ ج١، ص١٣٨، وما بعدها.

ما جرى استخدامهم حرساً في القصور، ولبعض القادة مثل الوزير الأفضل[1].

ومن اللافت أن المصادر كانت أكثر اهتماماً بالسلاح البحري، الذي أولاه الخلفاء الفاطميون عناية خاصة، لحاجتهم إليه في سياستهم الجهادية على جبهات عدة في البحر المتوسط، حيث نجحوا، لا سيما الأوائل منهم في السيادة عليه، ولم تكن سيطرتهم على مصر، لتحدث لولا تفوقهم في هذا المجال. ويقدّم القلقشندي صورة عن تفوّق الفاطميين في هذا السلاح، قائلاً: «أمّا اهتمامهم بالأساطيل وحفظ الثغور واعتناؤهم بأمر الجهاد، فكان ذلك من أهمّ أمورهم، وأجلّ ما وقع الاعتناء به عندهم. وكانت أساطيلهم مرتّبة بجميع بلادهم الساحلية، كالإسكندرية ودمياط من الديار المصرية، وعسقلان وعكا وصور وغيرها من سواحل الشام حين كانت بأيديهم.. وكانت جريدة قوادهم تزيد على خمسة آلاف مدوّنة، وجوامكهم في كل شهر من عشرين ديناراً إلى خمسة عشر ديناراً، إلى عشرة، إلى ثمانية، إلى دينارين. وعلى الأسطول أمير كبير من أعيان الأمراء وأقواهم جأشاً. وكان أسطولهم يومئذٍ يزيد على خمسة وسبعين شينياً[2] وعشر مسطّحات[3] وعشر حمالات، وعمارة المراكب متواصلة بالصناعة لا تنقطع، فإذا أراد الخليفة

---

(١) العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي ص٢٦٩.

(٢) السفن الكبيرة.

(٣) نوع من السفن.

تجهيزها للغزو، جلس للنفقة بنفسه حتى يكملها. ثم يخرج الوزير إلى ساحل النيل بالمقس[١]، فيجلس في منظرة كانت بجامع البحر، ويأتي القوّاد بالمراكب التي تحت المنظرة، وهي مزينة بالأسلحة والمنجنيقات، ثم يحضر إلى بين يدي الخليفة، المقدّم الريّس، فيوصيهما ويدعو لهما بالسلامة..»[٢].

وكانت انطلاقة الأسطول الفاطمي، من «المهدية» في المغرب، حيث أُنشئت دار صناعة[٣]، كان لها دور كبير في العمليات التوسعية في البحر المتوسط. وكان أول إنجاز للأسطول، إعادة فتح صقلية، الخاضعة من قبل للأغالبة[٤]. غير أن سيادتهم على الجزيرة تضعضعت مع تراجع نفوذهم في إفريقية. وقد انتدب المهدي والياً عليها[٥]، و«سيّر معه جماعة من شيوخ كتامة، حسب مروية ابن الأثير»[٦]. بيد أن السلطة في الجزيرة، آلت بعيد ذلك إلى العرب بقيادة الحسن بن علي من سلالة الكلبيين، الذين شهروا بدورهم الجهادي البحري، إذ خضعت لهم قلورية (كالابريا)، وشنوا حملات عدة في محيط صقلية[٧]. وبعد

---

(١) دار الصناعة الكبرى للسفن في مصر، المقريزي، خطط ج٢، ص١٥٩.

(٢) صبح الأعشى، ج٢، ص١٥٧.

(٣) المقريزي، اتّعاظ ج١، ص٧٠ ـ ٧١.

(٤) ابن خلدون، المقدمة ص٤٥٠.

(٥) الحسن بن أحمد الكتامي.

(٦) الكامل ج٨، ص٧٢.

(٧) المصدر نفسه ج٨، ص١٥٩.

فتح مصر، أهمل أسطول إفريقية، كما أن صقلية أصبحت دويلة تابعة اسمياً للفاطميين، ولكنها لم تتخل عن عملياتها الجهادية المظفرة، حتى انتهاء عهدها الإسلامي في منتصف القرن الحادي عشر الميلادي، مخلّفةً تراثاً حضارياً ساطعاً، تأثّر به النورمان الذين آلت إليهم السيادة على الجزيرة. وقد بلغ الأسطول الفاطمي ذروته في عهد المعزّ، إذ وصل تعداده حينذاك إلى ما يفوق ستمائة قطعة، لكلٍ منها صفته واختصاصه، وكانت قواعدها في مصر والشام[1].

وقد أنشيء للأسطول ـ كما سبقت الإشارة ـ ديوان، عُرف بديوان الجهاد، مجسِّداً، من هذا المنظور، الدور الكبير الذي تصدّى له الفاطميون في هذا الاتجاه وبدت تجلياته في المقولة السالفة للمعزّ، في ما خصّ الجهاد ضد البيزنطيين[2]. واستمرّ الأسطول الفاطمي بهذه الوتيرة، مثيراً قلق أمبراطور القسطنطينية، ما اضطره إلى عقد صلح مع العزيز[3]، ثم تكرّر ذلك في عهد الحاكم، حين جرى اتفاق ـ بمبادرة من الأمبراطور ـ على هدنة لمدة عشر سنوات[4]. ولكن البيزنطيين نقضوا المعاهدة بدعمهم ثورة صور، التابعة حينئذٍ للفاطميين، الذين سرعان ما تحرّك

(١) المقريزي، خطط ج١، ص٤٨٣.
(٢) أبو المحاسن، نجوم ج٤، ص٧٢.
(٣) أسد رستم، الروم ج٢، ص٥٥.
(٤) أبو المحاسن، نجوم ج٤، ص١٥٢.

أسطولهم، فقمع الثورة، وأنزل بالأسطول البيزنطي هزيمة قاسية[1]. ولعل هذه المعركة، كانت آخر العمليات الكبيرة للأسطول الفاطمي، الذي أخذ يتراجع بعد الحاكم، وعجْز خلفائه في المحافظة على معظم نفوذهم في الشام، ومن ثم فقد بريقه أداة للجهاد، خصوصاً إبَّان غزو الفرنج للأخيرة. واقتصر دوره ـ أو جزء منه ـ حينذاك على أغراض تجارية، كانت «عيذاب» على ساحل البحر الأحمر، أحد مراكزه الأساسية في هذا المجال.

أما في السياسة الخارجية، فلم تكن لخلافة الفاطميين، علاقات مع الدول المعاصرة لها، خارج دائرة الحروب. فهي في طبيعتها دولة توسعية، انبثقت عن دعوة دينية، ومشروع سياسي هدفه السيطرة على العالم الإسلامي. وما جرى من مظاهر أخرى لهذه العلاقات، كانت عابرة، وليست سوى اتفاق على هدنة بين العزيز والحاكم وبين البيزنطيين، أو مراسلات، تمّ تبادلها بين المعزّ الفاطمي ومعزّ الدولة البويهي.

ولعل تجلّيات هذه السياسة، كانت مع الأندلس التي بلغت أوج قوتها على عهد الخليفة الناصر، بعدما واجه بشدة أطماع الفاطميين في بلاده، مدركاً أهمية السلاح البحري في هذه المواجهة الخطرة، لا سيما بعد الهجوم المفاجىء لأعدائه على

---

(١) ابن القلانسي. ص٥٠ ـ ٥١. انظر: إبراهيم بيضون، ثورة صور، (صفحات من تاريخ جبل عامل، مع آخرين ص٢٤).

قاعدة المرّية[1]. وكانت بعض الموانىء المغربية، مثل سبتة ومليلة وطنجة، محور صراع بين الطرفين تمخّض عن خضوع الأولى للخليفة الأموي[2]. وعلى الرغم من التفوق البحري للفاطميين، إلا أن هؤلاء تخلوا عن اهتمامهم بالأندلس، ولم يكن يعنيهم من السيطرة عليها، سوى تأمين حدودهم الغربية، ورأوا في استمرار هذا الصراع، هدراً لوقتٍ كانوا بحاجة إليه في توسّعهم نحو الشرق.

وكان المعزّ، قبيل انتقاله إلى مصر، قد عيّن نائباً له في المغرب، يوسف بن بلكين الصنهاجي[3]، مؤثراً إياه على الصنهاجي الآخر، جعفر ابن علي بن حمدون الذي سبق أن فرض شروطاً توجّس منها الخليفة، وهرب من ثمّ إلى الأندلس محرّضاً الناصر على الفاطميين. بيد أن التكوين القبلي في المغرب، حال دون تفرّد قبيلة واحدة بالحكم، إذ أدى تعيين يوسف بن زيري، إلى صراع بين القبيلتين الأكبر: صهناجه الموالية للفاطميين، وزناتة التي استخدمها أمويو الأندلس، رأس حربة ضد أعدائهم في المغرب[4]. ولكن الصنهاجيين أحكموا قبضتهم على الحكم في

---

(١) أرشيبالد لويس، القوى البحرية والتجارية في البحر المتوسط ص٣٢٦ ـ ٣٢٧. عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة المرية الإسلامية ص٣٨.

(٢) ابن عذاري، بيان ج٢، ص٣٠٧ وما بعدها.

(٣) أبو المحاسن، نجوم ج٤، ص٧٢.

(٤) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج١، ص١١٣.

إطار السيادة الفاطمية بعد أن خلف المنصور أباه يوسف وأخذ يعمل على تعزيز نفوذه، بهدف التحرّر من التبعية للقاهرة[1]. ويروي ابن الأثير في هذا الصدد، «أن العزيز بالله العلوي بمصر، قد أرسل داعياً إلى كتامة يقال له أبو الفهم، يدعوهم إلى طاعته، وغرضه أن.. ترسل.. جنداً يقاتلون المنصور، ويأخذون إفريقية منه... لما رأى من قوته، فدعاهم أبو الفهم فكثر تبعه وقاد الجيوش وعظم شأنه، وعزم المنصور على قصده، فأرسل إلى العزيز يعرّفه الحال، فأرسل العزيز رسولين إلى المنصور ينهاه عن التعرض لأبي الفهم وكتامة.. فلما وصلا إلى المنصور، وأبلغاه رسالة العزيز، أغلظ القول لهما وللعزيز أيضاً.. وأغلظا له»[2].

وهكذا لم تلقَ «رسالة» العزيز سمعاً لدى المنصور، الذي ارتاب في نوايا الخليفة، وما لبث أن شنّ هجوماً على كتامة وأنزل بها ضربة شديدة[3]. وتكرّرت محاولة العزيز مع المنصور، وأخفقت أيضاً، ما يعني أن الفاطميين في المغرب أخذت سيادتهم في الانكفاء، ولم يعد هناك حليف قوي يعتمدون عليه، بعد هزيمة كتامة، وتمرّد صنهاجة. كما أن المشايعين للدعوة الإسماعيلية، باتوا ملاحقين، أو مضطهدين، ما كرّس وضعاً جديداً في المغرب خارج إطار السيادة الفاطمية، لا سيما بعد الحملة التي قام بها

---

(١) ابن عذاري، بيان ج٢، ص٢٤٢.

(٢) الكامل ج٩، ص٥٣ ـ ٥٤.

(٣) المصدر نفسه ج٩، ص٥٤.

المعزّ بن باديس الصنهاجي، متدخّلاً في شؤون الخلافة، ومُنتقداً الخليفة الحاكم على مواقفه من النصارى واليهود[1].

وفيما تلاشى الحضور الفاطمي في المغرب، ومن قبل سقطت الخلافة الأموية في الأندلس، أصبح الأول في مأمن من تنافس الطرفين عليه. كما تخبّط الأخير في انقساماته التي عبّر عنها ما سُمي بدول الطوائف (٤٢٢ ـ ٤٧٩/ ١٠٣١ ـ ١٠٨٦). بيد أن هذه، لم تكن لديها خلفيات عدائية ضد الفاطميين، أو طموحات خارجية. ولعل ما يلفت حينئذٍ أن صاحب «دانية»[2]، في الجنوب الشرقي للأندلس، أخذ يتودّد للخليفة المستنصر ويلوّح بالطاعة له، ربما توجّساً من الصنهاجيين على تخوم دويلته. فقد وجّه إلى مصر سفناً محمّلة بالغلال، إبّان الأزمة الاقتصادية فيها، وقيل إن المستنصر بعد انفراجها، أعاد السفن محملةً بـ«الذخائر والأموال»[3]. ولكن هذه المعلومة التي أوردها المؤرخ العبادي مُقتبسةً عن الشنتريني ومؤلف مجهول، تبدو واهية، إذا أخذنا في الاعتبار أن السياسة الخارجية لأية دولة، تنطلق من مصالحها، ولا نجد، من هذا المنظور، ما يسوّغ «الرسائل» الودّية من صاحب دانية ممثلةً، بالسفن المحمّلة بالغلال إلى المستنصر الفاطمي، هذا إذا كان لدى هذه الدويلة الصغيرة من السعة للقيام بذلك، من دون

---

(١) أبو المحاسن، نجوم ج٤، ص١٧٨.

(٢) مجاهد العامري.

(٣) العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي ص٣٢٣.

أن نرفق ذلك بالأسباب الموضوعية لمثل تلك المبادرة. كما لا نجد أيضاً في سياسات الفاطميين المغربية، بما في ذلك الأندلس، سوى العداء المتبادل، وقد اتسعت دائرته بعد استقلال الزيريين، وانقطاع صلتهم بخلفاء القاهرة. وإذا كان ثمة استثناء في هذا المجال، فهو لا يتعدى العلاقات الاقتصادية، لا سيما التجارة، التي تخترق عادة السياسة، حتى في أصعب الأزمات، محيّدة نفسها في الغالب عمَّا يعوق حركتها، في شتى الأزمنة قديمها وحديثها.

أما العلاقات مع البيزنطيين، فقد ألمحنا إلى شيء منها في ما سلف، وهي كانت في أولويات المعزّ، لولا أن عرقلت طموحاته تعقيدات الموقف الشامي، الأمر الذي عزّز النفوذ البيزنطي في الشام باحتلال أنطاكية، بدلاً من استهدافه في معاقله البعيدة. وما يمكن أن نضيفه في هذا المجال، أن التهديد الفاطمي للقسطنطينية، توقف مع وفاة العزيز، فيما أسّس اتفاق الهدنة الذي سعى إليه البيزنطيون مع الحاكم لنمط من العلاقة السلمية، بعد شعور الطرفين بصعوبة تحقيق نصر حاسم لأي منهما على الآخر. ولذلك نجد المستنصر يتابع نهج سلفه، بتوقيع معاهدة جديدة مع الأمبراطور ميخائيل الرابع، تنصّ على إطلاق خمسة آلاف أسير، على أن يسهموا في بناء كنيسة القيامة التي كان الحاكم قد أمر بهدمها، وعلى أن يتعهّد الأمبراطور بتمويله[١].

---

(١) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج٢، ص١٥٨.

وعندما حلّت المجاعة في مصر (٤٤٦/ ١٠٥٤)، استجاب الأمبراطور قسطنطين السابع ـ فيما يورده المقريزي ـ لطلب المستنصر بتهيئة «أربعمائة ألف إردب من الغلال»[1]، إلاَّ أن خليفته (الأمبراطورة ثيودورا)، اشترطت أن يمدّها الخليفة الفاطمي بقوات عسكرية عند الحاجة، ما استفزَّ الأخير الذي وجّه حملة قامت بأعمال تخريبية في نواحي أنطاكية، قبل أن تُهزم أمام الأسطول البيزنطي[2]. وكانت هذه آخر حملة تنطلق من مصر في هذا السبيل، لا سيما وأن المرحلة شهدت تحوّلاً في موازين القوى، مع ظهور السلاجقة وانتزاعهم المبادرة في الصراع ضد البيزنطيين، متوّجاً بالنصر الباهر للسلطان آلب أرسلان على الأمبراطور ديوجين وتدمير جيشه، ومن ثم وقوعه في الأسر (٤٦٣/ ١٠٧١)[3].

---

(١) الخطط ج١، ص٣٣٥.

(٢) المكان نفسه.

(٣) ابن الأثير، الكامل ج١٠، ص٦٧.

٧

المجتمع والاقتصاد

خلافاً للبنية المركّبة، وما نجم عنها من تجاذب على السلطة، بين المغاربة والصقالبة والأتراك و«السودان»... في إطار الخلافة الفاطمية، فإن الحياة الاجتماعية عموماً، مالت إلى الاستقرار، سوى ما كان من أزمات اقتصادية من حين إلى آخر. فقد تقبّل «الشعب» هذه الخلافة عن «رضاء تام»[1]، كما عبّر عن ذلك المؤرخ المصري عبد المنعم ماجد. وجلّ ما رمت إليه من جانبها، هو احتواء المجتمع، بما لا يثير حفيظته، ولا يعرقل مشروعها التوسعي. ويورد المقريزي في هذا السياق لُمعاً عن عدالة المعزّ، منها أنه قبض «على جماعة من السعاة والعيّارين الذين يؤذون الناس وسجنهم»[2]. ومنها أيضاً: «أمرُه المغاربة بالخروج من مصر والسكنى بالقاهرة»[3]، خشية ارتكابهم أعمالاً تسيء إلى الناس، وتشوّه في المقابل صورة الحكم الجديد.

---

(١) ظهور الخلافة الفاطمية في مصر وسقوطها ص٢٤٣.

(٢) اتّعاظ الحنفا، ج١، ص٢٠٨.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص١٥٠.

إلى ذلك، فقد شُهر عن الفاطميين اهتمامهم بالمناسبات الدينية ومراعاتهم للتقاليد الاجتماعية، وإقامتهم الولائم طوال شهر رمضان، بدافع اجتذاب الرعايا إليهم[1]، كما دأبوا على إقامة الشعائر، من صلاة الجمعة إلى الاحتفال بعيدي الفطر و«النحر»، مضافاً إلى ذلك عاشوراء وغدير خمّ[2]. واستنّ المعزّ تقليداً سار عليه خلفاؤه، وهو «ركوب هؤلاء في اليوم الأول من كل عام، في موكب تُستعرض فيه كافة أنواع الأسلحة، ويسير فيه.. الوزراء... وأرباب الرتب من الأمراء والعساكر من الرجّالة والمشاة»[3]، محاطين بهالة عظيمة[4]، وربما كان القصد من هذا الموكب، إظهار قوة «الدولة» أمام الرّعية. بيد أن ما خصّ الشرائح المختلفة، لا نجد ما يلفت إليها في مصنّفات التاريخ الفاطمي، شأن التواريخ الأخرى التي أهملت هذا الجانب، وركّزت اهتمامها على كلّ ما يتّصل بالخلفاء والوزراء والأمراء والقادة الكبار، ومن هم في رعايتهم من الفقهاء والشعراء، وأهل الفكر.

وعلى عكس ذلك، فقد حظي الاقتصاد بعناية، لم تحظ بها الحياة الاجتماعية، فهو عصب الدولة بمستوياتها العامة، ومنذ وقت مبكّر من العهد العباسي، ظهرت مصنّفات تتعلّق بالأموال

---

(١) حسن إبراهيم حسن وطه شرف، المعزّ لدين الله ص٢٨٦.

(٢) المقريزي، اتّعاظ ج١، ص١٣٨ وما بعدها.

(٣) أبو المحاسن، نجوم ج٤، ص٧٩ وما بعدها.

(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص٨٣.

والخراج، إلى الأنشطة الاقتصادية، خصوصاً التجارة. فقد كانت هذه حرفة العرب الأساسية قبيل الإسلام، حيث شكلت مكّة، بقيادة قريش حلقة اتّصال بين مصادر السلع وأسواقها. وبعد سيادة الإسلام في شبه الجزيرة، وانطلاقة الفتوح، فقدت مكة الدور التجاري، الذي تمركز على الخصوص في العراق، حيث كان الخليج، الشريان الحيوي في المواصلات التجارية بين العالمين الشرقي والغربي.

وكانت مصر، منذ القديم مختصَّةً بتجارة البحر الأحمر، حاملة بضائع الشرق المهمة إلى الأسواق الأوروبية، ولكن أهميتها تراجعت في العهود العباسية، بعد تمحور حركة التجارة في العراق، الذي بات مصدر احتياجاتها في هذا المجال. ولكن الأمر اختلف، ما بين ولاة تابعين لخلافة بغداد، وبين دولة كبرى قامت على أرضها (خلافة الفاطميين)، في وقت خضعت الأولى لهيمنة القوى العسكرية، ما أحدث تغيّرات سياسية واقتصادية، أفقدتها دورها القيادي في العالم الإسلامي، ذلك الذي استطاع الفاطميون أن يشغلوه بجدارة، لفترة طويلة من الزمن، معتمدين خصوصاً على حركة أساطيلهم في البحرين المتوسط والأحمر. والتجارة عادةً، لا انتماء لها، سوى إلى المكان الذي تروج فيه، والأمن من أوّليات شروطه. ولذلك لم يكن غير طبيعي، أن تستقطب مصر الفاطمية، تجّاراً من العراق العباسي، لا سيما وأنها تملك العناصر الموائمة للاستقطاب، من الموانىء الكبيرة، إلى

الأمن، إلى القوة الإنتاجية لأرضها الخصبة[1]، وما تختزنه من المعادن النفيسة[2].

إلى ذلك، فإن شبكة واسعة من المواصلات، ربطت بين أقطار الدولة الفاطمية، بالعالم الخارجي، دون أن تقتصر هذه على التجارة فحسب، بل كان نشر الدعوة ممَّا يرافقها، وهي طريقة استخدمها فيما بعد، التجّار الذين حملوا الإسلام إلى الشرق الأقصى، ونشروه في أماكن بعيدة، لم تصل إليها الفتوحات من قبل. وقد شغلت الفسطاط دوراً مهمّاً في حركة التجارة، منذ وقت سابق على العهد الفاطمي، واستمر أكثر تألقاً في الأخير، إذ كان ثمة طريق قديم يصلها بالإسكندرية[3]. وقد جاء في «بلدان» اليعقوبي عنها: «من خرج من فلسطين مغرباً يريد مصر، خرج من الرملة.. إلى مدينة عسقلان، وهي على ساحل البحر، ثم إلى مدينة غزّة، على الساحل أيضاً، ثم إلى رفح، وهي آخر أعمال الشام.. ثم إلى العريش، وهي أول مسالح مصر وأعمالها، ويسكن (فيها) قوم من جذام وغيرهم، وهي قرية على ساحل البحر، ومن العريش إلى الفرما، وهي أول مدن مصر، وبها أخلاط من الناس.. ثم إلى الفسطاط»[4].

---

(١) ابن حوقل، صورة الأرض ص١٥٩.

(٢) اليعقوبي، كتاب البلدان ص٣٣٤، ابن حوقل ص١٥١.

(٣) ابن رستة، الأعلاق النفيسة ص١١٨.

(٤) البلدن ص٣٣٠.

أما المقدسي، فيطنب في وصفه للفسطاط، على الأرجح في العهد الفاطمي، المعاصر له، قائلاً: «الفسطاط هو مصر في كل قول.. وفصل بين المغرب وديار العرب.. فهو متجر الأنام، وأجلّ من مدينة السلام، وخزانة المغرب ومطرح المشرق، وعامر الموسم، عجيب المتاجر والخصائص، حسن الأسواق والمعايش..»[1].

كانت الفسطاط إذاً مركز الحركة التجارية في عهدها الفاطمي، فيما اتخذت القاهرة دور العاصمة السياسية[2] والإدارية والثقافية. ومما يعنيه ذلك أن السلع القادمة من الشرق كانت تفد على الفسطاط، من عيذاب، على البحر الأحمر. وقد وصفها ابن جبير بأنها «من أحفل مراسي الدنيا، بسبب أن مراكب الهند واليمن تحطّ فيها وتقلع منها»[3]. كما تتّصل الفسطاط عبر عدة محطّات، بالإسكندرية، وهي من أهمّ مراكز التجارة البحرية حينذاك[4]، وفاقاً لما ألمح إليه ابن حوقل.

وهكذا غدت الفسطاط الفاطمية، حاضرة التجارة، الممسكة بزمام حركتها، استيراداً وتصديراً، وفي الوقت عينه، مشتبكة بعدد من المدن المصرية، فنعمت بالشهرة والثراء. وقد نوّه بذلك ابن

(١) أحسن التقاسيم ص١٩٦.

(٢) أيمن سيد، الدولة الفاطمية ص٢٥٩.

(٣) رحلة ابن جبير ص٦٣.

(٤) صورة الأرض ص١٣٠ وما بعدها.

حوقل، متوقفاً عند الأسواق والفنادق والحمامات[1]، وغير ذلك مما له علاقة بازدهارها التجاري.

أما العملة، واسطة التبادل التجاري، فقد ظلّت لوقتٍ الوحدات النقدية العباسية، متداولة لدى الفاطميين. ثم سُكّتْ عملة خاصة بهم، لا سيما الدينار المُعزّي، تيّمناً بالخليفة الفاتح، إلى جانب الدراهم المعروفة بأسماء خلفائهم[2]. وكان ذلك بديهياً، في أن يكون للدولة استقلالها النقدي، غير المرتبط بالخارج، وقد أنشئت لهذا الغرض دور للسكّة أو الضرب، في القاهرة والمدن الكبرى[3]. وأما السلع مادة التجارة، فلم تختلف كثيراً عن تلك السائدة من قبل، ولكن المصادر لم تفصّل في شأنها، وإن كانت التوابل من أشهرها، والأكثر رواجاً في أوروبا، حيث كانت تحملها السفن الإيطالية الجائلة في البحر المتوسط، خصوصاً التابعة لجنوى والبندقية وبيزا. ولم يكن صعباً على هذه السفن، أن تتزود بمنتجات الشرق، مستفيدة من حيوية الموقع الجغرافي لمصر، وسهولة التواصل بين البحرين، بعد إعادة حفر القناة القديمة التي تربط النيل بالبحر الأحمر، وتأهيلها للملاحة إبّان خلافة الحاكم بأمر الله، وسُميت بـ «الخليج الحاكمي»[4] تيمناً

(١) المصدر نفسه ص١٣١ ـ ١٣٢.

(٢) المقريزي، خطط ج٣، ص٨.

(٣) المخزومي، المنهاج في علم الخراج، ص٣٠ ـ ٣١.

(٤) المقريزي، خطط ج٣، ص٢٢٧.

به. فكان للفاطميين من هذا المنظور الدور الكبير في الانتعاش حركة التجارة العالمية، و«الفضل ـ كما يقول المؤرخ ماجد ـ في خلق مركز مصر الدولي الاقتصادي للتفوّق في العصور الوسطى»[1].

وقد نافست الزراعة، التجارة في الاقتصاد الفاطمي، لا سيما وأن التكوين الجغرافي لمصر، حيث يمتد النيل من جنوبها إلى شمالها، ويروي مساحات واسعة من أرضها، ما جعلها الأكثر خصوبة في محيطها، وتميّزها غالباً بإنتاج موسمين في العام. ويصف المقدسي «بلبيس»، على سبيل المثال، بأنها «قصبة، كثيرة القرى والمزارع... ومنها تُحمل أكثر ميرة الحجاز من الدقيق.. وأحصيتْ في وقت من السنة، فإذا هو يبلغ ثلاثة آلاف حمل جمل في كل أسبوع كلُّها حبوب ودقيق»[2]. كما وصف «العباسية»، بأنها «قصبة الريف، شُربهم من النيل، موضع الخصب»[3]، وأسوان: «قصبة الصعيد على النيل»، المشتهرة بالنخيل، «وأخميم»، «مدينة كبيرة ذات كروم ومزارع»، والفيوم، «به مزارع الأرزّ والكتّان»، بالإضافة إلى الواحات الأكثر خصوبة، وهي ـ حسب تعبيره ـ «كورة جليلة ذات أشجار ومزارع، وإلى اليوم (العهد الفاطمي)، يوجد فيها صنوف الثمار وأغنام ونعم قد

---

(١) ظهور الخلافة الفاطمية ص٢٥١.

(٢) أحسن التقاسيم ص١٩٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١٩٦.

توحّشت متّصلة بأرض السودان[1]. أما ابن حوقل، المعاصر أيضاً لخلافة الفاطميين، فقد اختصر الأهمية الزراعية لمصر بقوله: فيها «نخيل كثيرة وبساتين وأجنّة صالحة. وتمتّد زروعهم بماء النيل من حدّ أسوان إلى حدّ الإسكندرية والباطن، ويقيم الماء في أرضهم بالريف والحوف، منذ امتداد الحرّ إلى الخريف، وينضب.. فيزرع ولا يحتاج إلى سقي ولا مطر بعد ذلك»[2].

ويتوقف ابن حوقل عند الأقاليم والمدن ذات الاقتصاد الزراعي، بدءاً بالواحات (الداخلة والخارجة)، فيقول: «نواحيهم كثيرة المياه والأشجار والغياض والعيون الجارية العذبة متصرفة في نخيلهم وزروعهم وأجنتهم، وأكثر غلاّتهم بعد القمح، الشعير والأرز، ولديهم من العنَّاب الكثير»[3]. ويضيف عن الأشمونين، بأنها مدينة، «وإن كانت صغيرة، فهي عامرة ذات نخيل وزروع»[4]. وعلى غرار المقدسي، تلفته أسوان، مدينة النخيل، كذلك الفيوم بكثرة «الفواكه والخيرات» شأن الفرما وتنيس. أما الفسطاط فيكتفي من الحديث عنها، بأن فيها «قرية تُعرف بعين شمس»، وما بينهما «نبتٌ يُزرع كالقضبان يُسمى البلسم»[5]. ويختم في هذا السياق، بما

---

(١) المصدر نفسه، ص١٩٦ ـ ٢٠١.

(٢) صورة الأرض ص١٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١٤٤.

(٤) المصدر نفسه ص١٤٨.

(٥) المصدر نفسه، ص١٤٨ ـ ١٥٠.

يعبّر عن مردود الزراعة، من خلال ارتفاع الجبايات عليها، فيقول: «جُبيت سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، على يد أبي الحسن جوهر.. وهي السنة الثانية من دخوله إليها (مصر) ثلاثة آلاف ألف دينار.. فقبض.. في هذه السنة المذكورة عن الفدّان سبعة دنانير، ولذلك ما انعقد هذا المال بهذا الوفور»[1].

كانت الزراعة مصدراً حيوياً في الدورة الاقتصادية أيام الفاطميين الذين أولوها عنايتهم منذ فتح مصر، كما سلفت الإشارة في نصّ ابن حوقل، مُستفيدين من طبيعة الأرض والدور الأساسي للنيل في إخصابها. فأقاموا في سبيل تطويرها شبكات من الترع والقنوات، إلى عدد من الجسور، ومعالجة فيضان النهر، بالحدّ من أضراره وغير ذلك مما أدّى إلى انتعاش الزراعة في أيامهم وإسهامها بدور كبير في اقتصاد دولتهم. ولكن، تقلّبات الوضع السياسي كانت تنعكس سلبياته على الإنتاج الزراعي، ما يسفر أحياناً عن أزمات اجتماعية واقتصادية، أخذت تتفاقم منذ النصف الأول من القرن الخامس الهجري. وفي تأريخه لأحداث العام اثنين وثلاثين وخمسمائة، يروي المقريزي في هذا السياق: «نزع السّعر لتوقّف النيل، فنال الناس مجاعة، فأمر الحافظ بفتح الأهراء والبيع منها على الناس بأوسط الأثمان». فلم يمض الوزير (رضوان) بذلك، وأخذ يهين حواشي الخليفة..[2].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥٢.

(٢) اتّعاظ الحنفا، ج٣، ص١٦٥ ـ ١٦٦.

وفي ذلك دلالة على العلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد، إذ أدى ضعف الخلافة إلى تمرّد الوزراء، وهم لا يعنيهم حينذاك سوى مصالحهم الخاصة، على حساب المجتمع الغارق في معاناته ارتفاع الأسعار وشحّ الموارد وانتشار المجاعات[١]، نتيجة أزمات الحكم والمؤامرات المتبادلة بين خلفاء المرحلة ووزرائها.

ويبقى الإنتاج الحرفي عنصراً مهماً في النظام الاقتصادي، المرتكز على أضلاع ثلاثة: التجارة والزراعة والصناعة، وقد تكاملت معاً لتسهم في النهضة التي شهدتها مصر، خلال ردح طويل من تاريخها الفاطمي. وليس ثمة شك أن التكوين الجغرافي لهذه البلاد، موقعاً وأرضاً خصبة وغنية بالمعادن، وفرّ الفرص لاستغلالها من جانب «دولة» قوية، كان همّها ترسيخ حضورها في العالم الوسيط، بما يؤهلها لتحقيق مشروعها السياسي الطموح. وفي ضوء ذلك، حظيت الحرف باهتمام الخلفاء وشجّعوا على تطويرها، مستعينين بخبرة الأقباط، كما استقدموا حرفيين من الخارج، أغروهم برواتب عالية، فأسهموا بدورهم في تنشيط حركة الصناعة[٢]، وتلبية حاجات الأسواق الداخلية والخارجية.

ولعل المصادر الجغرافية، تقدّم لنا معطيات في هذا السبيل، لا توازيها في ذلك المصادر التاريخية، المهتمة ـ كما سبقت

---

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص١٧٨، ٢٢٩.

(٢) أيمن سيد، الدولة الفاطمية ص٢٩٦.

الإشارة ـ بشؤون السلطة وما يدور في فلكها السياسي والعسكري. فاليعقوبي، من القرن الثالث الهجري، يلفت إلى وجود المعادن بكثرة في مصر، لا سيما التبر (الذهب) في أسوان[١]. كما يشير ابن حوقل إلى وفرة معدن الزبرجد من الصعيد حتى عيذاب[٢]، مادة أولية لصناعات غفلت عنها الروايات التاريخية. وينوّه اليعقوبي أيضاً بشهرة تنيس ودمياط، بإنتاج صنوف الثياب، وتخصّص بورة (من أعمال الأخيرة) بالقراطيس[٣]. ولعل صناعة الأنسجة، قديمة في مصر، إلا أن تنيس تفوّقت بها، وربما كانت مركزاً لها في العهد الفاطمي. وقد وصفها المقدسي بأن «أكثر أهلها قبط.. وبها يعمل الثياب والأردية الملونة»[٤]. ويضيف ابن حوقل: «المصبغات من الحُلل.. ليس في جميع الأرض ما يدانيها في القيمة والحُسن والنعمة والترف والدقة، وربما بلغت الحُلّة من ثيابها مائتين دنانير، إذا كان فيها ذهب..»[٥]. ولا تنافسها (تنيس) في هذا المجال سوى دمياط، «الأحذق صنّاعاً والأرفع بزّاً»[٦]، فيما يرويه المقدسي الذي يتطرّق أيضاً إلى شطا، المسكونة من القبط، والمشتهرة في صناعة البزّ، وإلى طلخا (في

---

(١) البلدان ص٣٣٤.
(٢) صورة الأرض، ص١٤١.
(٣) البلدان ص٣٣٧ ـ ٣٣٨.
(٤) أحسن التقاسيم ص٢٠١.
(٥) صورة الأرض، ص١٤٣.
(٦) المقدسي ص٢٠٢.

الصعيد) المعروفة بإنتاج «ثياب الصوف الرفيعة»، إضافة إلى «الستور والأنماط والكتّان الرفيع» في «بهنسة»[1].

يروي ذلك المقدسي في العهد الفاطمي المعاصر له، حيث جال في تلك المراكز وسجلّ انطباعاته، ملاحظاً، أن صناعة الثياب معقودة في الغالب للأقباط الذين عاشوا حياة هادئة، في مجتمع امتاز بالتنوع وحرية المعتقد. كما وصف هذا الجغرافي الرحّالة، إبّان مروره في المدن والقرى التي ذكرها، قائلاً: «ذمّته (أي مصر) نصارى يقال لهم القبط، ويهود قليل، (والمسلمون) على مذاهب أهل الشام، غير أن أكثر فقهائهم مالكيون». وعن الفسطاط أنموذجاً، يقول: «سائر المذاهب موجودة ظاهرة، وثمّ محلة الكرّامية وجلبة للمعتزلة والحنبلية والفتيا اليوم على مذاهب الفاطمي»[2].

(١) المكان نفسه.

(٢) المكان نفسه.

٨

الثقافة والفنون

ثمة جامع ما، بين خلافة العباسيين والخلافة الفاطمية، وهو أن كلتاهما تأسّست على دعوة؛ سياسية في الأولى، وفكروية في الثانية. كما كانتا الأكثر امتداداً في الزمن الإسلامي، الذي طال نيّفاً وخمسة قرون لدى بني العباس، وما يزيد على قرنين ونصف، ما بين المغرب ومصر، بالنسبة للفاطميين. وإذا قيل إن خلافة بغداد اتخذت بعداً دينياً، لا سيما في عهد المنصور الذي ربط سلطته بالمشيئة الإلهية (خليفة الله في أرضه)، فإن ذلك لم يجر إسقاطه بالوتيرة عينها على سلالته، بينما استمرت الخلافة الفاطمية، دولةً ودعوة حتى في مراحل تضعضع الأولى، والتّحديات التي أعاقت انتشار الثانية على المستوى الشعبي. وكما أن حالة العداء التي وسمت الموقف الفاطمي من العباسيين، والطعن بشرعية خلافتهم، لم تحل دون تأثُّر القاهرة بكثير من النظم السائدة في بغداد، بدءاً بالوزارة، فالدواوين، إلى القضاء والحسبة، مع الفارق أن الفاطميين، أضافوا نظماً جديدة،

ووظائف، بعضها كان على اتصال مباشر بالخلافة، مثل قاضي القضاة، وداعي الدعاة، وجليس الخليفة... كما كانوا أكثر انفتاحاً على الرعية، وتسامحاً مع الفئات غير الإسلامية.

وفي مقابل سطوع بغداد مركزاً ثقافياً، بدءاً بالنهضة في عهد المأمون، المتعاطف مع فكر المعتزلة، وإنجازه الكبير المتمثل ببيت الحكمة، وما رافقه من رعاية خاصة للعلماء والأدباء، وتشجيعٍ لحركة الترجمة عن اليونانية والفارسية، تألقت القاهرة أيضاً مع خليفةٍ مثقف، يُمكن مقارنته بالمأمون، وربما أكثر تضلُّعاً بالعلوم منه، وهو المعزّ لدين الله. ولعل الأزهر الذي انبثقت منه «جامعة» في عهد العزيز، اكتسب ريادة في العالم الإسلامي، في وقت بلغت النهضة العلمية ذروتها في تلك المرحلة (القرن الرابع الهجري). ولكن بغداد على الرغم من استقطابها كبار العلماء والشعراء لم تستأثر وحدها بالنهضة، وإنما تصادت معها بعض الدويلات المستقلة، أو شبه المستقلة، كتلك التي أنشأها السامانيون والغزنويون في المشرق، والحمدانيون في الشام، والأخشيديون في مصر، والأمويون في الأندلس. ولقد استمدّت هذه حيويتها الثقافية من بغداد التي كان للبويهيين حينذاك دور بارز في رعاية الحركة الفكرية فيها، والتي وصلت مؤثراتها إلى الخلافة الفاطمية، وإن تلوّنت ثقافتها بسمتها الدعوية الخاصة.

ومن البديهي أن الدعوة التي انشقّت عن الحركة الشيعية المركزية، إبَّان إمامة الصادق، وهو أستاذ جيل من الفقهاء، كما

«أغنى ـ حسب تعبير الشرقاوي ـ الحياة والفكر بحسن السيرة والعلم الغزير وإشراقاته الروحية واستنباطه العقلي»[1]. وقد نهل أئمتها المستورون ودعاتها الجوّالون في الخفاء من ذلك العلم الذي بقي مختزناً في صدورهم، كما اقتبسوا المعارف من مصادر أخرى، ما كان واضحاً في سلوك الخلفاء الفاطميين، الذين لم تُشغلهم أمور السياسية، لا سيما الأوائل منهم عن القراءة، أو التصنيف أحياناً، فضلاً عن التوجيه التربوي، الذي كان أساس منهج الدعوة الإسماعيلية. فقد نشأ المعزّ في بيت علم، إذ عُرف أبوه (المنصور) بسعة المعرفة، ونسبت له تآليف في الدعوة[2]، كما عمد هو إلى تعميق ثقافته، مهتماً بجمع المصنفات التي حوتها مكتبته الكبيرة في المنصورية، ثم في القاهرة. إلى ذلك كان «صاحب براعة وفصاحة في اللغة العربية التي أجادها، كما لغات أخرى كالبربرية واللاتينية والصقلية وغيرها»[3]، متوخياً من ذلك تعرّف أحوال الشعوب وعاداتها.

ولعل ما سلف، يشكل إضاءة على التقليد الفاطمي في تداول السلطة، فلا يتولى الخليفة قبل اكتناز معرفة علمية واسعة تؤهّله لقيادة الدولة، ما انعكس ذلك أيضاً على النخبة في المجتمع، وشرائح فيه تأثّرت بهذا المناخ الثقافي. كما يتضح ذلك في تشجيع

---

(١) عبد الرحمن الشرقاوي، أئمة الفقه التسعة ص٣٧.

(٢) القاضي النعمان، المجالس والمسايرات ج١، ص١٦٦ ـ ١٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص١٩٩.

المعزّ، المغاربة على اكتساب العلوم[1]، إذ هي قمينة بارتقاء المجتمع على صورة خلفائه، حتى لا يؤدي إغفالها إلى القطيعة مع الدعوة، أو الخروج على نهجها التوازني.

ولعل المعزّ، لم يجهر مباشرة بالدعوة، فقد اقتصر عهده في مصر على مرحلة تأسيسية، لم تدم معه سوى أقل من سنوات ثلاث، وهو ما يؤكد عليه المقريزي في قوله: «إن المعزّ ستر ما يدعون إليه، إلاّ عن الخاصة، ثم أظهره، وأمر الدعاة بإظهاره، إلا أنه لم يخرج فيه إلى ما يُذمّ»[2]. بيد أنه أرسى نهجاً للدعاة يسيرون عليه، وأعدّ رسائل، أفضى بها إلى القاضي النعمان، أحد أبرز منظّري الإسماعيلية، ومن بعده تولّى ابنه القاضي علي نشر الدعوة، حيث كان يجلس في الأزهر ـ الذي اتخذ دوره «الجامعي» في عهد العزيز ـ مُتحلّقاً حوله العلماء والطلاب[3]، وكانت تُصرف لهم رواتب، وتؤمّن مساكن بجوار المسجد[4]. ومن المفارقات حينذاك، بروز يهودي من أصل عراقي، قدم إلى مصر تاجراً، وأسلم في أواخر عهد كافور، ثم ارتحل إلى المغرب، حيث التقى المعزّ الذي عهد إليه تنظيم الشؤون المالية، قبل أن يعود معه إلى مصر. كان ذلك يعقوب بن كلّس الذي نُسب

(١) المصدر نفسه ج١، ص٣٨٦.
(٢) اتّعاظ الحنفا، ج١، ص٢٣٢.
(٣) المقريزي، خطط ج٢، ص٣٤١.
(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٦٣.

له تحويل الأزهر إلى جامعة، وانخرط في عداد هيئة التدريس فيها، فقدر له الخليفة العزيز جهوده في نشر الدعوة، واختاره وزيراً لنيّف واثني عشر من الأعوام[1].

ويبدو أن الحركة العلمية، كانت لا تزال حينذاك في إطار الدعوة، ولم تتعداها بصورة فعلية إلى المسائل الفكرية والأدبية العامة، حتى إنشاء «دار الحكمة» (٣٩٥/ ١٠٠٤)، على عهد الخليفة الحاكم بأمر الله، الذي ربما تأثر، اسماً ومضموناً، بالمكتبة الشهيرة (بيت الحكمة) التي سبق أن أقامها المأمول العباسي. فهي من هذا المنظور، مؤسّسة علمية، مستقلة عن الأزهر، ومتميّزة دوراً وآليةً واتجاهات فكرية عنه. وقد نوّه بها المقريزي في «اتّعاظه» و«خططه»، إذ ورد في الأول: «جلس الفقهاء فيها، وحُملت الكتب إليها، ودخلها الناس للنسخ من كتبها وللقراءة، وانتصب فيها الفقهاء والقرّاء والنحاة وغيرهم من أرباب العلوم، وفُرشت، وأُقيم فيها خدّام لخدمتها، وأُجريتْ الأرزاق على من بها من فقيه وغيره. وجُعل فيها ما يُحتاج إليه من الحبر والأوراق والأقلام»[2]. وأضاف في تصنيفه الثاني: «نُقل إليها من خزائن أمير المؤمنين الحاكم بأمر الله من الكتب التي أمر بحملها إليها من سائر العلوم والآداب.. ما لم يُر مثله مجتمعاً لأحدٍ من

---

(١) المقريزي، اتّعاظ ج١، ص٢٩٢. انظر: العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي ص٢٨٢.

(٢) اتّعاظ الحنفا، ج٢ ص٥٦.

الملوك، وأباح ذلك كله للناس.. على طبقاتهم لقراءة الكتب أو للنسخ، أو للتعليم.. وأحضر إليها جماعات من أهل الحساب والمنطق والفقهاء والأطباء، للمناظرة بين يديه..»[1].

وتقترن دار الحكمة باسم آخر، هو «دار العلم»[2]، وإن كانت الأولى أكثر تداولاً في عهد الحاكم الذي شاء أن تكون مؤسّسة علمية عامة، ولا تقتصر فقط على علوم الدعوة. ولكن يبدو أن الخليفة «المتألّه» ـ إن صحّ ذلك ـ والمتقلّب في سلوكه، عدا تأثره بأفكار دخيلة على الدعوة، كان لا بدّ أن ينعكس ذلك على دار الحكمة التي انحرفت عن دورها[3]، جامعةً في إطار الدعوة الإسماعيلية، ما أدّى إلى إغلاقها بأمر من الوزير الأفضل (٥١٦هـ)، ثم عادت إلى نشاطها ـ بعد مقتل الأخير ـ بقرار من الخليفة الآمر، تحت عنوان «دار العلم»[4]، ربما لأن عنوانها السالف، انطوى على أبعاد فلسفية، لم تأتلف مع فكر الدعوة وعقيدتها. ولعل اتخاذها حينذاك مركزاً للأخيرة، مقيَّدةً بعلومها، بمثابة ردّة فعل على توجّهات الحاكم، وإن اتّسمتْ، على غموضه ومزاجه الغريب، بقدرٍ من حرية الرأي في المسائل الدينية.

وليس ثمة شك، أن «دار الحكمة»، أو «دار العلم» في ما

---

(١) الخطط ج١، ص٤٤٥.

(٢) العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي ص٢٩١. أيمن سيد، الدولة الفاطمية ص٣٨٤.

(٣) المقريزي، خطط ج١، ص٤٥٩ ـ ٤٦٠.

(٤) ابن ميسر، أخبار مصر ص٩٥.

بعد، كانت إحدى أهمّ الظاهرات الثقافية في خلافة الفاطميين، وهي مخاض للحركة التي بدأت تجلياتها في المغرب، وتبلورت في القاهرة وأزهرها في عهديْ المعزّ والعزيز، بينما هدأت وتيرتها في عصر الوزراء الذين شغلتهم الأزمات السياسية والاقتصادية. ولكن ذلك لم يؤد إلى خفوت النهضة العلمية أو تراجعها على نطاق واسع. فقد كان لبعض هؤلاء الوزراء إنجازات مهمة في هذا المجال، لا سيما دور البطائحي في إعادة إنتاج دار العلم إبّان عهد الآمر، عاشر الخلفاء الفاطميين. كما لا ينبغي إغفال «خزانة الكتب» التي لفت إليها المقريزي في نصّه السالف، وقد حوت آلاف الكتب المتنوعة في موضوعاتها، ما بين فقه المذاهب والنحو واللغة والتاريخ والرياضيات والفلك والطبّ والمنطق والكيمياء وسائر العلوم، إلى رفوف خاصة بالمصاحف، من نسخ كبار خطّاطي المرحلة[1].

وإذا كانت دار الحكمة ثم دار العلم، وقبلها الأزهر، في الأساس منابر لنشر الدعوة الإسماعيلية، مع تمايز لدى الأولى، المتأثرة بشخصية مؤسّسها، فإن ثمة تحوّلات شهدها النصف الأول من القرن السادس الهجري، أحدثت اختراقاً ما في الدعوة، متزامنةً، على الخصوص، مع ظهور المدارس، بدءاً بتلك التي أنشأها الوزير رضوان (على المذهب السني) وعُرفت باسمه في الإسكندرية، عاهداً إلى الفقيه أبي طاهر بن عوف تدريس مذهبه

---

(١) المقريزي، خطط ج٢، ص٤٠٩.

فيها[1]، وكان قد ضاق بسلفه الأرمني بهرام، وتعاقب أهل الذمّة على المناصب العليا، ما يفسّر حملته القمعية على النصارى واليهود واضطهادهم[2].

وتكرّرت ظاهرة الاختراق في الإسكندرية، بتأسيس مدرسة، على يد الوزير العادل بن سلار، وكانت له أيضاً ميول سنّية، وتولى الفقيه أبو طاهر أحمد بن محمد، التدريس فيها[3]. كان ذلك في عهد الحافظ الذي امتدّت خلافته حتى سنة (٥٤٤/ ١١٤٩)، أي قبل نحو عقدين من سقوط الخلافة الفاطمية، مما يعني أن الأخيرة لم تعد قابضة على زمام الأمور فيها، بينما الوزراء «السنة» باتوا قادرين على تعميم مذاهبهم، على حساب الدولة ودعوتها، متّخذين من الإسكندرية بؤرة لهذا التحوّل الذي بدأ يتّسع مداه، حتى إذا تولى صلاح الدين الأمر في مصر، لم يجد صعوبة في استعادة الأخيرة كلياً إلى الفلك السنّي.

ولعل سقوط خلافة الفاطميين، في سياق انقلابي، لم يقض على نفوذها السياسي فحسب، بل تعداه إلى تراثها الفكري، بإهمال المؤرخين، أو معظمهم من الموالين للحكم العباسي له. وما صُنّف في هذا السبيل، كانت واضحة فيه الميول غير المتعاطفة مع الفاطميين، والمتملّقة ـ كما يحدث غالباً ـ للعهد الجديد.

---

(١) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص١٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص١٦٥.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص١٩٨.

ويمكن التنويه خصوصاً بالمقريزي، الأكثر موضوعية في نصّه الرصين، ومصطلحاته غير المشوبة بالتعصّب، خلافاً للآخرين الذين شكّكوا في انتماء الفاطميين لأهل البيت، ونعتوهم بالعبيْديين، نسبة إلى أول خلفائهم عبيد الله المهدي، وهو ما أخذه ابن خلدون على أسلافه في شأن النسب، وإن تماثل معهم في المصطلح[1]. ولكن المؤرخين المتأخرين والمعاصرين، لم يجاروهم في الأخير، وظلّت كتاباتهم ممهورة بالعنوان الفاطمي.

ومن هذا المنظور نفتقد إلى معطيات تفصيلية، عن خلافةٍ دامت نحو مائتين وسبعين عاماً، ونافست في عهدها الأول، نفوذاً وحضارة، الخلافة العباسية. وإذا أضفنا إلى ذلك، أن المصنّفين، وهم جزء من حركة الاجتماع السياسي، ما انفكت السلطة تشدّهم إلى أخبارها، فإن القليل ممّا تسرّب من المرويات عن المنجزات خارج هذا السياق، ليس إلا مادة مختزلة، إن لم نقل هامشية، لا سيما تلك الخاصة بحضارة الفاطميين، المنبثقة عن دعوة، ظلّت محاصرة في محيطها الإسلامي الواسع. ويبقى السؤال قائماً، عن دور صلاح الدين، القادم من بيئة سنّية متشدّدة[2]، والطامح إلى موقع كبير في ظلّ «الشرعية» العباسية، في إخماد الكثير من معالم تلك الحضارة؟[3]

---

(١) المقدمة ص٣٤، ٣٥.

(٢) جيمس رستون الابن، مقاتلون في سبيل الله ص١٢٧.

(٣) ابن الأثير، الكامل ج١، ص٣٧٠ ـ ٣٧١.

وفي المقابل، فإن التنظير للدعوة الإسماعيلية، أكثر ما شغل الخلفاء الثلاثة الأوائل في مصر، حيث تصدّى آل النعمان لهذه المهمة، إلى جانب تقليدهم منصب قاضي القضاة في عهدي المعزّ والعزيز[١]. وفي عهد الحاكم، تحوّلت المرجعية الفقهية من الأزهر إلى «دار الحكمة»، التي اتّسمت بطابع ثقافي شمولي، تعدّى، جامعةً، مسائل الدعوة إلى العلوم العقلية واللغة والأدب، ولكن من دون التعرّف إلى أولئك الأساتذة أو ممن أصابوا الشهرة في مختلف مجالاتها. وعلى الرغم من التعتيم المقصود، أو غير المقصود، على الدور الحضاري للفاطميين، فلا نعدم معطيات مهمة عنه. وعلى سبيل المثال، يشيد المؤرخ حسن بناء «المارستينات» التي ربما بالغ بشأنها، إذ يصفها بأنها «كانت أشبه بكليات الطب، تخرّج منها جماعة من أطباء الأمراض الباطنية والجرّاحين والكحّالين»[٢]. وأشهرهم، على حدّ تعبيره: أبو عبدالله محمد بن سعيد التميمي، من غير أن يستند إلى مصدر في هذه المعلومة.

كما شهرت في عهد المعزّ، أسرة موسى ألِعازار اليهودي في الطب، وكان عميدها طبيب الخليفة الخاص، وقد وضع مصنَّفات عدَّة موجَّهة إليه[٣]. وبرز في هذا الحقل، طبيب العزيز، أبو

(١) المقريزي، اتّعاظ ج٢، ص٢١، ٤٠، ٥٠، ٥٩، ٧٧، ٨٥.

(٢) تاريخ الإسلام، ج٣، ص٣٩٣.

(٣) ابن أبي أصيبعة، طبقات الأطباء ج٢، ص٨٦.

الحسن علي بن رضوان، الذي نُسبت له مصنّفات في الفلسفة والمنطق[1]. وللحاكم أيضاً طبيبه الخاص، وهو يعقوب بن نسطاس، وكانت له حظوة لديه[2]. ومن المؤكد أن العديد من الأطباء، عاصروا أربعة عشر خليفة تعاقبوا على الحكم في الدولة الفاطمية، إلاّ أن القليل جداً ما أتت على ذكره المصادر. وثمة ما يلفت أن معظمهم كانوا إمَّا يهوداً أو نصارى، وهي ظاهرة عرفتها من قبل الخلافة العباسية. إذ كان للسريان دور بارز في تنشيط حركة الترجمة عن اليونانية، ومنهم عرفت طبقة من أطباء الخلفاء. كما شهدت مصر في عهدها الطولوني علماء من الأقباط، أو ممّن وفد عليها من العراق، وكان بينهم أطباء توارثوا هذه المهنة، وتعاقبوا عليها في العهد الفاطمي.

ومن أولئك العلماء، كان الحسن بن الهيثم الوافد على مصر من البصرة، وقد وصفه ابن أبي أصيبعة بأنه «قوي الذكاء، متقناً في العلوم، لم يماثله أحد من زمانه، وكان دائم الاشتغال.. في التنصيف.. وقد لخّص كثيراً من كتب أرسطاطاليس وشرحها، كذلك لخّص كثيراً من كتب جالينوس في الطبّ، وكان خبيراً بأصول صناعة الطب وقوانينها وأمورها الكليَّة»[3]. ولكن ابن الهيثم لم يمارس الطب[4]، إذ بقي الأخير مهنة غير المسلمين

---

(١) المصدر نفسه، ج٢، ص٩٩ وما بعدها.
(٢) ابن حجر العسقلاني رفع الإصر ص٥٩٨.
(٣) طبقات الأطباء، ج٢، ص٩١.
(٤) المكان نفسه.

الذين سيمرّ عليهم وقت طويل قبل أن يبرعوا في مجال العلوم العقلية، لانشغالهم من قبل بالسياسة وعلوم الدين. وجلّ ما ذكر، عدا الطب، في العهد الفاطمي، اهتمام الخليفة الحاكم بالتنجيم، وقد نُسب له إنشاء مرصد على سفح جبل المقطم عُرف باسمه، وكان سبيله إلى ذلك المنجّم المصري أبو الحسن علي بن يونس، مصنف كتاب «الزيج الحاكمي»[1].



وفي العلوم الدينية، يبقى القاضي النعمان رائداً في فقه الدعوة وتفسيرها، ومن أبرز الذين نظّروا لها في مصنّفاته. أما في العلوم الإنسانية، فلم يرد ذكر مصنّفات معاصرة لها، باستثناء لمحات تاريخية في كتب النعمان، وفي كتاب آخر عن أخبار مصر للمسبّحي (القرن الرابع الهجري). وثمة تفاصيل نجدها خصوصاً لدى ابن خلدون في «كتاب العبر»، متضمناً مادة مبتسرة ورتيبة[2]، وهي تكاد توازي أحياناً أخبار الدويلات الصغيرة، مع العلم أنه عاش جلَّ حياته في المغرب وقليلاً منها في مصر، حيث توفّرت معطيات لم يستبر عمقها، أو يرصد تمايزات فيها، خلافاً لذلك نجد المقريزي، في «خططه» و«اتعاظه»، الأكثر شمولاً، واكتناهاً لطبيعة الدولة الفاطمية في مصر، تاريخاً ونظماً، إلى انسياب في المنهج ما جعله بحق من أهمّ المصادر في هذا المجال.

(١) الخوارزمي، مفاتيح العلوم ص١٢٧.
(٢) كتاب العبر، المجلّد الرابع ص٦٠٤.

وعلى الرغم مما قيل أن بعض الخلفاء كان لهم هوى بالشعر، فقد كان الأخير، أو ما وصلنا منه، باهتاً متكلّفاً في هذا العهد، فلم يشهد ظهور شعراء كأولئك العمالقة الذين برزوا في العراق، ممن كانوا معاصرين له، كما أن أحداً منهم لم يتردّد على بلاط القاهرة. وكان أول من اتصل بالفاطميين من الشعراء، ابن هانىء الأندلسي، وهو يُنسب إلى قبيلة الأزد اليمنية، حيث أقام في إشبيلية، متأثراً بالفكر الفلسفي، وربما ظهرت لديه ميول شيعية، كانت سبباً في مغادرتها إلى المغرب بعدما ضاق به حاكم المدينة. وفي هجرته التحق بالمعزّ، ومن ثمّ رافقه إلى مصر، فكان شاعره، ولم يُعرف مثل ذلك لخليفة فاطمي آخر. ومن أبرز مدائحه في المعزّ، قصيدة جاء فيها:

.. هذا معدّ[1] والخلائف كلّها	هذا المعزّ متوّجاً والدينُ
هذا ضمير النشأة الأولى التي	بدأ الإله وغيبها المكنون
وصواهل لا الهضب يوم مغارها	هضب ولا البيد الحزون حزون
.. في الغيب شبه من ندآك كأنما	مسحتْ على الأنواء منك يمين
أما الغنى فهو الذي أوليتنا	فكأن جودك بالخلود رهين
النور أنت وكلُّ نور ظلمةٌ	والفوق أنت وكل فوق دون[2]

ويغالي في تشيّعه للدعوة الإسماعيلية، فيقول مادحاً المعزّ في قصيدة أخرى:

---

(١) اسم المعزّ، المقريزي، اتّعاظ ج١، ص١٣٤.

(٢) ديوان ابن هانىء الأندلسي ص٢١١ ـ ٢١٦.

ما شئتَ لا ما شاءت الأقدار فاحكم فأنت الواحد القهَّار
وكأنَّما أنت النبي محمد وكأنما أنصارك «الأنصار»
هذا الذي تجدي شفاعته غداً حقّاً وتَخمد أن تراه النار[1]

ويبدو أن الرعاية التي حظي بها الشاعر الأندلسي في بلاط المعزّ، مُجزلاً له من العطاء الكثير، ما حفّزه إلى الغلو في إطرائه. والشعر حينئذٍ مطواع له، يحلّق معه حيث يشاء، إلا أنه كان وفياً للخليفة، وفاءه لقبيلته الأزدية، المتحدّر منها قومه «الأنصار»[2]، متعمّداً ذكرهم في الأبيات الأخيرة. وليس ثمة شك أن موهبة أصيلة، وثقافة واسعة، إلى لغة متينة، امتلك ناصيتها الأندلسي، ليرتقي بشعره إلى هذا المستوى الفني الإبداعي، بصرف النظر عن صدقية انتمائه الإسماعيلي، أو التشكيك به[3]، وفاقاً لرأي المؤرخ حسن، الذي يرى فيه تزلّفاً لخليفة مجواد، كثير السخاء عليه.

ومن الأسرة الحاكمة برز شاعر كان له حظّ من الشهرة، وهو تميم ابن المعزّ، الذي عزف عن السلطة، بعدما أغواه الأدب، منكبّاً على دراسته منذ نشأته في المغرب. وقد اتّصف شعره بالرهافة والوجدية، ما تجلى خصوصاً في غزلياته، إذ يقول في هذا الغرض:

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٦.
(٢) هم الأوس والخزرج أنصار الرسول، وهم فرع من الأزد اليمنية.
(٣) المعزّ لدين الله (بالاشتراك مع طه شرف) ص٢٢٧ ـ ٢٣٠.

وما بلد الإنسان إلاَّ الذي به   له سكنٌ يشتاقه وحبيبُ
إلى الله أشكو وشك بينٍ وفرقةٍ   لها بين أحشاء المحبّ ندوب
تُرى عندهم علمٌ وإن شطّ النّوى   بأنَّ لهم قلبي عليّ رقيب[1]

ومن شعره الغزلي أيضاً:

ويا لقومي دونكم شادناً   معتدل القامة والميسم
وإن أبى إلاَّ جحوداً له   وأكتمَ الأمر فلم يعلم
قولوا له يكشف عن وجهه   فإنّ فيه نقطة من دمي[2]

إن هذا الشعر في رقّته والصور الأخّاذة فيه، نعجب كيف أغفلت المصادر نماذج مماثلة له، في وقتٍ توفَّرت المناخات الموائمة لشحذ القرائح، من المجالس الأدبية في قصور الخلفاء والوزراء، إلى المناسبات الحربية والدينية والاجتماعية، وكلّها كانت حوافز لنتاج شعري غزير. وخلافاً لذلك، لا نعثر في المصنّفات الموسوعية، مثل تلك العائدة للمقريزي أو لأبي المحاسن الأتابكي، ما يشي بنهضة أدبية في مصر أيام الفاطميين، إذ إن الثاني غالباً ما استشهد بأبيات لشعراء، لا ينتمون إلى المرحلة، بينما الأول اكتفى بشذرات قليلة لابن هانيء، وأكثر منها لعُمارة اليمني. وكان هذا بدوره طارئاً على مصر، مادحاً الفاطميين في أواخر سني عهدهم، ثم مادحاً الأيوبيين، قبل أن

---

(١) الثعالبي، يتيمة الدهر ج١، ص٢٥٤.

(٢) المكان نفسه.

يأمر صلاح الدين بقتله، لاتّهامه بالضلوع في مؤامرة لمصلحة أسلافه[1].

ويبدو أن عُمارة، إنما قصد مصر للتكسّب، في وقتٍ لم يكن في البلاط الفاطمي ما يغويه، منصرفاً عنه إلى الوزير الصالح بن رزّيك، وكان هذا شاعراً، فأغدق عليه، وقيل أنه بعث يوماً إلى عمارة ثلاثة أكياس من مال، مُرفقةً برقعة خطّ عليها أبياتاً، منها:

قل للفقيه عمارة يا خير من ... أضحى يؤلف خطبة وكتابا
اسمع نصيحة من دعاك إلى الهدى ... قل حِطَّة[2] وادخل إلينا البابا
تلق الأئمة شافعين ولا تجد ... إلاّ لدينا سنَّة وكتابا[3]

فأجابه عمارة على ذات الرّوي والقافية:

حاشاك من هذا الخطاب خطابا ... يا خير أملاك الزمان نصابا
لكن إذا ما أفسدت علماؤكم ... معمور معتقدي وصار خرابا
ودعوتُمُ فكري إلى أقوالكم ... من بعد ذاكَ أطاعكم وأجابا
فاشدد يديك على صفاء محبتي ... وامنن عليّ وسُدّ هذا البابا[4]

ويبدو أن عُمارة اقتصر على مدح بني رزّيك الذين أجزلوا له،

---

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان ج٣، ص٤٣٥.

(٢) إشارة إلى ما ورد في السياق القرآني: وادخلوا الباب سُجَّداً وقولوا حطّة نغفر لكم خطاياكم وسنزيد المحسنين، البقرة، الآية: ٥٨.

(٣) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص٢٥٠.

(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص٢٥٠ ـ ٢٥١.

ما يؤكّد على أنه شاعر متكسّب، وقدومه إلى مصر كان لهذه الغاية، من دون أن يبدر منه ما يشير إلى اقتناعه بالمذهب الفاطمي في أبياته السالفة. وكانت هذه حاله مع صلاح الدين، فلم يتوجّه إليه إلاّ مرتزقاً، وربما أغضب ذلك السلطان الأيوبي وأسهم في تصفيته. أما الأبيات المنسوبة له في هذه السياق، فهي منطوية على تبرّمٍ من ضيق حاله، وعجزه عن إيفاء ديونه:

ملكت عنان النصر ثم خذلتني   وحالي بمرأى من علاك ومسمع
فإن سُمتني نظماً ظفرت بمفلق   وإن سمتني نثراً ظفرت بمصقع
سألتكَ في دين لياليك سُقنه   وألزمتنيه كارهاً غير طيّع[1]

وهكذا بدأتْ الخلافة الفاطمية بشاعر ملتزم، هو ابن هانيء الأندلسي، وانتهت بشاعر قضيته المال، فكان الأول مبدعاً، والثاني مُتكلّفاً ينزع إلى الصنعة أكثر من الإبداع. وكأنّي به توجس شرّاً من تحوّل ولائه إلى صلاح الدين، حين ختم قصيدته في رثاء الوزير الصالح، بهذا البيت:

فيا ليت شعري بعد حسن فِعاله   وقد غاب عنَّا، ما بنا الدهر فاعله[2]

❀ ❀ ❀

خلافاً للمعطيات المقتضبة عن حضارة الفاطميين في العلوم العقلية والإنسانية، نجد مادةً أكثر غنىً في موضوعة العمارة والفنون،

---

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج٣، ص٤٣٤.

(٢) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص٢٥٢.

والتي لا تزال آثار منها خالدة حتى اليوم، من دون أن ينال منها التدمير الذي استهدف الآثار الكتابية والمخطوطات النفيسة. وقد عُرف عن الخلفاء الفاطميين شغفهم بالعمارة، من القصور إلى المساجد، فالمقامات الدينية، ومنها في القاهرة، جامع الأزهر ومسجد الحسين والسيدة زينب، إلى مقام آخر للسيدة في ضواحي دمشق، يرجّح نسبته لهم، وغيرها من مقامات تكريمية، درجوا عليها، لأهل البيت، وليست بالضرورة تحتوي على أجداث أو ذخائر لهم. أما القصور، وهي رمز السلطة الفاطمية، فقد دُرست وانمحت آثارها في صخب المتغيرات السياسية الانقلابية.

كانت عمارة المدن من أبرز موروثات الخلافة الفاطمية، وهي تتمثّل في أربعة عواصم: ثلاثة في المغرب (المهدية وصبرة والمنصورية)، وواحدة اتّخذت رمزية خاصة في تاريخهم وهي القاهرة. ولقد اعتاد الخلفاء والسلاطين في الإسلام الاستقرار في حواضر قائمة (الراشدون في المدينة والأمويون في دمشق، وسلالة هؤلاء في قرطبة، قبل بناء الزهراء مركزاً للإدارة). ولكن العباسيين كسروا القاعدة، بإنشاء عاصمة جديدة (بغداد)، والفاطميين في تأسيسهم القاهرة، وكلتاهما كانت لها خصوصيتها، عاصمة لأمبراطورية، بالنسبة للأولى، ومنطلقاً توسعياً دعوياً بالنسبة للثانية، مع وجود نسبة ما من العناصر المشتركة بينهما، لا سيما في تأسيس كل منهما على نهر كبير: دجلة في بغداد، والنيل في القاهرة.

ومن باب الاستطراد، فإن العباسيين تجنّبوا التمركز في الكوفة

ذات الميول الشيعية، كذلك الفاطميون عزفوا عن الفسطاط والقطائع، حيث الطابع السنّي، فكان لا بدّ من عاصمة جديدة، مقرّاً للدولة والدعوة في آن. وقد سلف الحديث عن القاهرة التي بوشر بتأسيسها بعد فتح جوهر لمصر، ويبدو أنه استلهم تخطيطها من المعزّ، بما في ذلك القصر والمسجد والأسواق والأسوار، أي المعالم الرئيسة للمدينة الإسلامية. وكان قد أُنجز المسجد عشية دخول الخليفة إلى القاهرة (٣٦١/ ٩٧١). ولم يُذكر حينذاك باسمه المعروف، إذ ورد لدى المقريزي عن خروج المعزّ «لصلاة العيد (الفطر)، إلى مصلّى القاهرة الذي بناه جوهر»[١]، وربما عُرف بالأزهر، مع تغيّر اسم العاصمة، من المنصورية إلى القاهرة.

وكان من البديهي أن دولة انطلقت من دعوة ومشروع، أن تباهي العباسيين، فخامةً وبهاءً، في مساجدها، وهي منابر أيضاً للدعاة. ولكن المصادر لم تُشر إلى الكثير منها، وهي غالباً اقتصرت على مسجد واحد في المدن الإسلامية في ذلك الحين. وربما تفوّق الفاطميون في هذا المجال، فقد نُسب للعزيز مسجد، استكمله بعد وفاته ابنه الحاكم[٢]، كما نُسب للأخير «عمارة جامع راشدة»[٣]، على أنقاض كنيسة عرفت بذلك، أو تيمّناً باسم المكان الذي أقيم فيه بالفسطاط. وفي العهد المتأخر من خلافة

(١) اتّعاظ الحنفا، ج١، ص١٣٧.

(٢) المقريزي، اتّعاظ ج٢، ص٤٥.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٤. الخطط، ج٢، ص٢٨٢.

الفاطميين، ظهر اهتمام لدى بعض الوزراء بالمساجد، مثل المأمون البطائحي، مؤسّس «الجامع الأقمر بالقاهرة»، والجمالي، الذي بنى جامع العطّارين في الأسكندرية[1]. وكان آخر من خطّ مسجداً في العاصمة، الوزير الصالح بن رزّيك، «على باب زويلة»[2] في عهد الخليفة العاضد. ولعل أكثر هذه الجوامع بُنيت على طراز تقليدي، يشاكل ما اتّبع خصوصاً في القطائع والمهدية، كما تميّزت بالقبّة المربعة، بما يتماثل وقاعدة المسجد[3].

ويبدو أن القاهرة في بنائها، اتخذت أيضاً شكلاً مربعاً[4]، وأحيطت، وفاق هذا التخطيط، بأسوار منيعة تنفرج عن أبواب أربعة كبرى: زويلة والنصر والفتوح والعيد. وفي عهد الوزير بدر الجمالي، أعيد بناء الأسوار والأبواب، مع استخدام الحجر بدل اللبن، وجعلها أكثر حصانة وارتفاعاً مما كانت عليه[5]. كما كانت العمارة الفاطمية متقنة البناء، متأثرة في ذلك بخبرة الأرمن الذين تحدّر منهم الوزير الجمالي، وقيل أنه استعان بمهندسين من الرُها، أثناء تجديده أسوار القاهرة وأبوابها[6]، كما تأثّرت، على غرار الأمويين بالفن البيزنطي، والعباسيين بالفنّ الفارسي، بيد أن

---

(١) المقريزي، اتّعاظ ج٣، ص٧٧، أبو المحاسن، نجوم ج٥ ص١١٩.
(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص٢٥١.
(٣) المقريزي، خطط ج٢، ص٢٩٠ ـ ٢٩١.
(٤) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج١، ص٨١.
(٥) المكان نفسه.
(٦) المقريزي، خطط ج١، ص٣٨١.

الفاطميين ما لبثوا أن صهروا هذه المؤثرات بطابع خاص، يعبّر عن ذوق فني بالغ الدقّة والبراعة، ربما لم تشهده عمائر الدول المعاصرة لهم.

ولعلّ من تعبيرات ذلك، ما تميّزت به القصور الفاطمية من جمالية التصوير، إلى الزخرفة التي باتت تقليداً لدى كبراء الدولة، من خلفاء ووزراء وأمراء، كذلك القادة والقضاة والفقهاء وكبار التجار، حيث تنافس المصوّرون في إظهار براعتهم ولمساتهم الفنية، حتى في المساجد المستحدثة التي زيّنت سقوفها وجدرانها، نقوش ورسوم ملوّنة. وطال ذلك الأنسجة والخزف والخشب[1]، وغير ذلك مما امتَدتْ إليه أيادي أولئك البنَّائين والرسامين الذين أعطوا للفن الفاطمي تميّزه، في عصر توفّرت فيه كل الأسباب، لإنتاج حضارة عظيمة. ولكن ما ورد ذكره من معالمها، ليس غير شذرات دوّنها مؤرخون أو باحثون بعد قرون على زوال الخلافة الفاطمية، وأفاضوا في تاريخها السياسي، من دون أن يكون لها حظّ من المصنّفات الأدبية والفنية والعلمية، التي حوت معطيات وفيرة عن الحضارة العباسية. ومما يثير الغرابة في هذا السياق، أن صاحب العقد الفريد، المعاصر للفاطميين، والذي كرّس مصنفه لأخبار المشرق، في إشارته إلى مصر، اختزلها في سطور، من باب الجغرافية وليس الأدب الذي احتلّ مساحة واسعة فيه، كذلك لم يأت على ذكر حكّامها أو منشآتها العمرانية، أو أي من معالمها الحضارية.

---

(١) أيمن سيد، الدولة الفاطمية ص٤٠٩.

خاتمة

مُربكٌ البحث في تاريخ الدولة الفاطمية، والتحدي أول ما يواجهك فيه، بأنك أمام موضوعة خلافية لا تُشبه إلاَّ ذاتها... وقد لا تتيح لك المصادر اكتناه خصوصيتها، إن لم نقل فرادتها، في التاريخ الإسلامي. هذه الدولة، المنطلقة من دعوة انبثقت عن الحركة الشيعية الأولى، رافضةً الاعتراف بإمامة الابن الثاني للصادق، ومنحازة إلى ابنه البكر إسماعيل الذي دمغ باسمه دعوتها، من دون أن تؤول الإمامة إليه، وإنما لابنه محمد، باعتباره الإمام «الشيعي» السابع، والأول بالنسبة للدعوة. ولعل في ذلك تأكيداً، على أن إسماعيل مات في حياة أبيه، والافتراق عن الحركة الشيعية، لم يكن خاضعاً لهذا الاعتبار، بقدر ما كانت له خلفية فكروية ـ سياسية، مغايرة لخطِّ الحركة، «المهادن» في الظاهر للحكم العباسي، فيما آثر الإسماعيليون متابعة النضال لإسقاطه. كان ذلك في إطار من السّرية المطلقة اندرجت فيه الدعوة، بدءاً من الإمام المحتجب (محمد)، حتى ظهور الإمام عبيد الله الذي ظهر باسم المهدي (المنقذ) بعد إعلان الداعية أبي عبد الله الشيعي، الخلافة الفاطمية (الإسماعيلية) في المغرب.

كانت تلك مرحلة تأسيسية لدولة جديدة ممانعة، وقد تبلور مشروعها مع الخليفة الرابع المعزّ لدين الله، بعد فتح مصر، قائماً على هدفين أساسيين: إطاحة الخلافة العباسية، «غير الشرعية»، وإعلان الجهاد ضد البيزنطيين الذين تفاقم خطرهم حينذاك على الشام. وقد كان لأبي عبد الله، الفضل في إرساء الحكم الفاطمي في المغرب، بمثل ما كان للقائد جوهر الصقلبي في السيادة على مصر، والتمهيد لفتح الشام، بالتزامن مع إنشاء القاهرة وأزهرها وقصر الخليفة. وعلى الرغم من نجاح الفاطميين في السيطرة لعدة مرّات على دمشق، وامتداد نفوذهم على أجزاء من بلاد الشام، إلا أن الأخيرة ـ بتركيبتها المعقدة، والموالية في الغالب للعباسيين ـ شكّلت عقبة أمام المشروع الفاطمي في التقدّم إلى بغداد، لا سيما بعد ظهور السلاجقة، قوة فتية، مهيمنة على الخلافة العباسية، واحتوائهم القوى المتنافسة على النفوذ في الشام والموحدة، في الوقت عينه، ضد التوسّع الفاطمي. ومن غريب الأمور أن القرامطة، المنتمين ـ حسب الروايات ـ للدعوة الإسماعيلية، ثم اشتطّوا، على الأرجح عنها، متبنّين أفكاراً متطّرفة وغامضة، كانوا الأكثر شدّة في العداء للفاطميين، وعرقلة سياساتهم التوسعية في المنطقة.

أمّا تفسير ذلك، فيُردّ إلى طبيعة الدعوة الإسماعيلية، التي كانت كتامة (من قبائل البربر في المغرب)، عضداً لنجاح دولتها في المغرب، إلا أن الأخير لم يلبث أن خرج من دائرة السيادة

الفاطمية بعد تمركزها في مصر. كما أن الخلفاء، على ما أبدوه من التسامح فيها، وعدم إلزام أهلها بالانضواء في دعوتهم، لم يُحدثوا اختراقاً فعلياً في المجتمع، سوى أنه تقبّل حكمهم من دون موازاة ذلك مع الدعوة. وفي ضوء ذلك، كان اعتماد هؤلاء الخلفاء على النصارى واليهود، بإسناد إليهم، في الغالب، المناصب العليا في الدولة، لا سيما الوزارة بعد اعتناقهم الإسلام، وهم على ما تمتّعوا به من كفاءة، أسهموا في إضعاف الدولة، حتى بات «وزير التفويض» أكثر نفوذاً من الخليفة. وإذا كان ذلك مقبولاً في مصر، فلم يكن مستساغاً خارجها، ما أدّى بعد غياب الخلفاء الأقوياء، إلى عزلة دولتهم، وبالتالي إلى أن تصبح محاصرة، من الشام الموالية عموماً للعباسيين، ومن البيزنطيين، وصولاً إلى الفرنج في ما بعد، فضلاً عن تمرّد الولاة من بني زيري، وانفصالهم عنها في المغرب.

ولم يعدم ذلك انعكاساً على مؤرخي الدولة الفاطمية، وهم ـ إذا استثنينا المقريزي ـ في الغالب من خصومها، وقد افتقدوا إلى الموضوعية في تصنيف أخبارها، فضلاً عن التعتيم على الكثير من إنجازاتها الحضارية. ففي حين استخدم بعض مؤرخي المشرق (ابن القلانسي، ابن الأثير..) عبارات: «الخليفة المصري» و«عساكر مصر»[1]، و«العساكر المصرية»[2]، مُتفادين الصفة الفاطمية، فإن

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج١٠، ص١٧٦، ٣٢٨.

(٢) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق ص١٤١.

السائد في المصادر ذكر الخليفة مقترناً بالعبيدي[1]، تيمّناً بأول الخلفاء عبيد الله المهدي، وذلك من باب التشكيك بالنسب الفاطمي لأهل البيت. وممّا يلفت أن ابن خلدون، في تأكيده على هذا النسب، لا يذكر الفاطميين بهذه الصفة، كما جاء في قوله: «من الأخبار الواهية، ما يذهب إليه الكثير من المؤرخين، والإثبات في العبيديين خلفاء الشيعة في القيروان والقاهرة، من نفيهم عن أهل البيت ﷺ والطعن في نسبهم إلى إسماعيل (الإمام؟) ابن جعفر الصادق، يعتمدون في ذلك على أحاديث لُفّقت للمستضعفين من خلفاء بني العباس، تزلّفاً إليهم بالقدح لمن ناصبهم»[2].

ولعل ما سلف أن أورده ابن خلدون، يشخّص الأزمة التي عاناها الفاطميون، والتي كان وراءها «المتزلّفون» للحكم العباسي، بشنّهم حملة إعلامية واسعة النطاق عليهم، لا سيما الطعن بنسبهم، في وقتٍ كان للدين تأثيره العميق في الحياة السياسية للمرحلة. وهو ما أصاب المشروع الفاطمي بالتعثّر، وانتهائه إلى العزلة في مصر، قبل أن تتظافر العوامل السلبية على إسقاطه، لا سيما بعد الصحوة التي بلغت ذروتها مع الأتابكي نور الدين محمود، متطلّعاً إلى مصر، هدفاً حيوياً في خطّته لإقامة جبهة إسلامية موحدة، في الصراع ضد الفرنج.

---

(١) انظر على سبيل المثال، النجوم الزاهرة لأبي المحاسن الأتابكي ج٥، ص٢٣٧.

(٢) المقدمة ص٣٣.

ولكن التحديات التي واجهتها الخلافة الفاطمية، لم تحل دون ترسيخ جذورها في مصر لقرنين من الزمن، حيث أقاموا دولة، نافست في نظمها ومؤسساتها، دولة العباسيين. كما تميزت عن الأخيرة بالتسامح، وإتاحة هامش من حرية الرأي، لم تعرفه الأنظمة المعاصرة لها، خصوصاً النظام العباسي الذي ما انفك يأخذ المعارضة بالشبهة، وينعت شرائح منها بالزندقة، ويضيّق على بعض أهل الفكر حتى الإعدام (الحلاّج على سبيل المثال)، ما كان سبباً في العديد من الثورات التي استهدفته.

خلافاً لذلك، حظي المجتمع الفاطمي في معظم الأحيان بالاستقرار والرخاء، بفضل النمو الاقتصادي، الذي كان حائلاً دون اضطرابات سياسية أو اجتماعية، وإن لم يخل الأمر من أزمات باعثها التنافس على السلطة، ولكن من دون أن يشكّل ذلك تهديداً مباشراً للنظام. هذا ما يؤكد عليه المؤرخ الفرنسي سورديل في قوله: «رغم الاضطرابات المختلفة، شهدت مصر ازدهاراً اقتصادياً حقيقياً، يعود في الوقت نفسه إلى استخدام أفضل للموارد الطبيعية والمنتجات الصناعية وتنمية الأنشطة التجارية، بينما كان التبادل الدولي يهجر الخليج العربي ـ الفارسي والعراق، إلى البحر الأحمر ووادي النيل. ويبدو أن اليهود مثّلوا دوراً مهمّاً في هذه التجارة، كذلك الحواضر التجارية الإيطالية، بدءاً بأمالفي التي كانت توفد ممثّلين لها إلى مدن مصر السفلى التي كان نموّها

شاهداً على ذلك التبادل»[1]. بالإضافة إلى التجارة في مداها الواسع، كانت الزراعة مرادفةً في تطوّرها للأخيرة، وشكّلت مصدراً حيوياً لها، من خلال تعدّد صنوفها ووفرة إنتاجها، واعتمادها على موسمين في العام. أما العنصر الثالث في الاقتصاد الفاطمي، فقد تمثّل بالصناعة، التي أظهر الحرفيون براعة فائقة في تنوّعها وزخرفتها، لا سيما الأنسجة التي ذاع صيتها واشتدّ الطلب عليها. وفي هذا السياق يصف ابن حوقل «المصبغات من الحُلل (بأنه) ليس في جميع الأرض ما يدانيها في القيمة والحسن والنعمة والترف والدِّقة...»[2].

ومن البديهي أن نظاماً تشكّل في ظلّ دعوة فكروية، أن يكون للثقافة دور بارز فيه، حيث وجد أرضية مناسبة، لها تراثها التليد في هذا المجال، ما أسهم في سطوع الحركة العلمية بفروعها المتعددة. فعدا الكتابات الخاصة بالدعوة، اهتمّ الفاطميون بالرياضيات والطبّ والتنجيم، إلى الأدب واللغة والفقه، متوقفين بصورة خاصة عند الدور الذي امتازت به «دار الحكمة»، وهي أشبه بجامعة ضوت إليها الأساتذة والطلاب، وحوت مكتبة عَمُرت بآلاف المصنّفات والمخطوطات النفيسة. وفيها يقول المقريزي: «نُقل إليها (دار الحكمة) من خزائن أمير المؤمنين الحاكم بأمر الله

---

(١) معجم الإسلام التاريخي ص٧٠١.

(٢) صورة الأرض ص١٤٧.

من الكتب، من سائر العلوم والآداب.. وأباح (الخليفة) ذلك كلّه للناس.. على طبقاتهم.. وأحضر إليها جماعات من أهل الحساب والمنطق والفقهاء والأطباء..»[1].

لقد كان الفاطميون روَّاداً في تأسيس مثل هذا النمط الجامعي، الذي ظهرت بواكيره في «الأزهر»، وفي نطاق أكثر تحديداً في «دار الحكمة»، ما يعبّر عن المستوى الثقافي العالي للخلفاء، دافعاً لتعميم العلوم، ليس في إطار الدعوة فقط، ولكن أيضاً في التشجيع على العلوم العقلية. فلم يمانعوا في تدريس مذاهب أخرى في مدارس أنشئت خصوصاً في الإسكندرية. وقد أدّى ذلك إلى تطور العمارة وارتقائها في هذا العصر، سواء تمثّلت بالمساجد في دورها العلمي إلى جانب دورها الديني، أو بدور العلم، أو القصور التي كان فيها متّسع للفقهاء والقضاة والدعاة الكبار. كما تميّز الفاطميون ببناء المدن بدءاً بالمهدية وصبرة والمنصورية في المغرب، وانتهاء بالقاهرة في مصر، عاصمة كبرى تلبّي طموحات الخلفاء في السيطرة على العالم الإسلامي.

وهكذا، على امتداد سبعين ومائتين من الأعوام، صمدت الخلافة الفاطمية أمام التحدّيات الكبيرة، ولم تُعقها خصوصيتها الفكروية عن إثبات وجودها، على الرغم من الحصار الذي فُرض عليها، من دون أن يؤدي ذلك إلى عزلتها أو تهميشها. فقد

---

(١) الخطط ج١، ص٤٤٥ وما بعدها.

اعتمدت الحكم الوراثي في نظامها السياسي، متأثرة بالمبدأ الإمامي، ولكن دون تحديد شروط خاصة بالخليفة، على غرار الحركة الشيعية التي انفصلت عنها، ولم يُخرق سياق الوراثة من الأب إلى الابن، سوى في حالة واحدة عندما توفي الآمر ولم يعقب، فانتقلت الخلافة بعده إلى ابن عمه عبد المجيد (الحافظ لدين الله).

أما الوزارة، فقد اقتبسها الفاطميون عن العباسيين، مرافقةً الخلافة طوال عهودها، ولكنها اختلفت في تقلّبها من وزارة تنفيذ في أيام الخلفاء الأوائل الأقوياء، إلى وزارة تفويض بعد عجز الخلفاء عن إدارة شؤون الدولة بعد تفاقم الأزمات فيها، ولكنها انحصرت أو كادت في الأسرة الجمالية التي تداولتها بالوراثة لحين من الزمن. وكانت ثمة مؤثرات عباسية أخرى، منها في الإدارة، ولكنها كانت أكثر تنظيماً وشمولاً لدى الفاطميين. كما أن الجيش الذي فاده الفرس منذ عهد المأمون، ثم الأتراك مع المعتصم وخلفائه، حتى السلاجقة في ما تبقى من العصر العباسي، وعُرف قائده لفترات طويلة بأمير الأمراء، كانت عناصره ـ أي الجيش ـ في العهد الفاطمي، من المغاربة والصقالبة والأتراك، ولكن من دون أن يتخذ قائده لقباً ما، قبل بدر الجمالي، الذي عُرف بأمير الجيوش، وقد توارث هذه الصفة أبناؤه وآخرون أيضاً.

بيد أن الفاطميين، تميزوا عن العباسيين في سياساتهم الجهادية، كما في آليات الأخيرة، انطلاقاً من التكوين الجغرافي

لدولتهم على ساحل البحر المتوسط، ما كان حافزاً لبناء أسطول كبير، اتخذ قواعد له في المغرب ومصر، وكان من أبرز إنجازاته احتلال صقلية وعدد من الجزر، إلى دوره في فتح مصر، حتى بات متفوقاً على البحرية البيزنطية. في هذا الوقت عزف العباسيون عن الجهاد ضد الأعداء التقليديين للمسلمين، حتى تجرأ قياصرتهم، فشنّوا حملات على الشام، توغلت بعيداً في أرضها، دون أن يعترضهم أحد.

ولعل فرادة الخلافة الفاطمية ـ عدا التجديد في النظم والحياة الاجتماعية ـ أنها، لأول مرة بعد الخلافة الراشدية، اتّسق فيها الديني (الدعوة)، مع الزمني (الدولة)، مع الفارق في المرجعية التي كانت دولة الرسول في المدينة، ما استلهمه الراشدون بصورة عامة، فيما الإسماعيلية كانت الموجّه للدولة الفاطمية في معظم مسارها. هذه المعادلة اختلّت إلى حدّ كبير، في الأنظمة الأخرى، بدءاً من دولة الأمويين، حتى آخر دولة حكمت باسم الإسلام، وهي غالباً ما تفشّى فيها الظلم، وكانت ثمة قطيعة مع جمهورها. أمّا الخلافة الفاطمية التي وازنت بين الدعوة والدولة، كان العدل والتسامح والاعتراف بالآخر، ما درجت عليه، ما يمكن استنتاجه، على الأقلّ، من أن داعي الدعاة، بما له من هالة ومكانة جليلة في الدولة، تقدّم عليه مرتبةً قاضي القضاة، الذي كان مستقلاً في قراره، مرتبطاً مباشرةً بالخليفة، فضلاً عمّا يتلقّاه من مخصّصات عالية، تُحصّنه من أي إغواء أو انحراف.

وقد يلفتنا في هذا السياق، ما أعلنه الخليفة المعزّ فور وصوله إلى القاهرة: «خير الناس بعد رسول الله ﷺ، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام»[1]، وفاقاً لما ورد في «اتّعاظ» المقريزي. فبدا أنه يقتبس نهجه في تعزيز موقع القضاء وإعلاء شأنه، خصوصاً ما جاء في عهده للأشتر: «اختر للحكم بين الناس، أفضل رعيتك في نفسك، ممّن لا تضيق به الأمور، ولا تُمحكه الخصوم، ولا يتمادى في الزَلّة، ولا يَحْصر من الفيء إلى الحقّ إذا عرفه، ولا تُشرف نفسه على طمع.. ولا يستميله إغراء، ثم أكثِرْ تعاهد قضائه، وافسح له من البذل ما يزيل عِلّته، وتقلّ معه حاجته إلى الناس، واعطه من المنزلة لديك، ما لا يطمع فيه غيرك من خاصتك...»[2].

(١) اتّعاظ الحنفا، ج١، ص١٣٥.

(٢) نهج البلاغة، ج٣، ص١٠٥.

الخلفاء الفاطميون

١ ـ المهدي، أبو محمد عبيد الله ٢٩٧ ـ ٣٢٢/ ٩٠٩ ـ ٩٣٤.

٢ ـ القائم، أبو القاسم محمد ٣٢٢ ـ ٣٣٤/ ٩٣٤ ـ ٩٤٥.

٣ ـ المنصور، أبو طاهر إسماعيل ٣٣٤ ـ ٣٤١/ ٩٤٥ ـ ٩٥٢.

٤ ـ المعزّ لدين الله، أبو تميم معدّ ٣٤١ ـ ٣٦٥/ ٩٥٢ ـ ٩٧٥.

٥ ـ العزيز بالله، أبو منصور نزار ٣٦٥ ـ ٣٨٦/ ٩٧٥ ـ ٩٩٦.

٦ ـ الحاكم بأمر الله، أبو علي منصور ٣٨٦ ـ ٤١١/ ٩٩٦ ـ ١٠٢٠.

٧ ـ الظاهر لإعزاز دين الله، أبو الحسن علي ٤١١ ـ ٤٢٧/ ١٠٢٠ ـ ١٠٣٥.

٨ ـ المستنصر بالله، أبو تميم ٤٢٧ ـ ٤٨٧/ ١٠٣٥ ـ ١٠٩٤.

٩ ـ المستعلي بالله، أبو القاسم أحمد ٤٨٧ ـ ٤٩٥/ ١٠٩٤ ـ ١١٠١.

١٠ ـ الآمر بأحكام الله، أبو علي المنصور ٤٩٥ ـ ٥٢٤/ ١١٠١ ـ ١١٣٠.

١١ ـ الحافظ لدين الله، أبو الميمون عبد المجيد ٥٢٤ ـ ٥٤٤/ ١١٣٠ ـ ١١٤٩.

١٢ ـ الظافر بالله، أبو المنصور إسماعيل ٥٤٤ ـ ٥٤٩/ ١١٤٩ ـ ١١٥٤.

١٣ ـ الفائز بنصر الله، أبو القاسم عيسى ٥٤٩ ـ ٥٥٥/ ١١٥٤ ـ ١١٦٠.

١٤ ـ العاضد لدين الله، أبو محمد بن عبدالله ٥٥٥ ـ ٥٦٧/ ١١٦٠ ـ ١١٧١.

المصادر والمراجع

المصادر:

١ ــ **ابن أبي أصيبعة:** عيون الأنباء في طبقات الأطباء - دار الرائد العربي - بيروت ١٩٨٢.

٢ ــ **ابن أبي طالب، الإمام علي:** نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر (د.ت).

٣ ــ **ابن الأثير:** الكامل في التاريخ، دار صادر - بيروت ١٩٧٩.

٤ ــ **ابن أعثم الكوفي:** كتاب الفتوح، دار الندوة الجديدة - بيروت (د.ت).

٥ ــ **ابن حجر العسقلاني:** رفع الإصر من قضاة مصر، تحقيق حامد عبد المجيد وآخرين، القاهرة ١٩٦١.

٦ ــ **ابن حوقل:** كتاب صورة الأرض، طبعة بيروت ١٩٦٣.

٧ ـ **ابن خلدون المغربي**: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ١٩٧٩.

ـ المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٩.

٨ ـ **ابن خلكان**: وفيات الأعيان ـ تحقيق إحسان عباس ـ دار الثقافة ـ بيروت (د.ت).

٩ ـ **ابن رسته**: كتاب الأعلاق النفيسة ـ مطبعة بريل ـ ليدن ١٨٩١.

١٠ ـ **ابن الصيرفي**: القانون في ديوان الرسائل، تحقيق أيمن سيد، الدار المصرية اللبنانية ـ القاهرة ١٩٦١.

١١ ـ **ابن طباطبا، المعروف بابن الطقطقي**: الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ـ بيروت ١٩٦٦.

١٢ ـ **ابن الطوير القيسراني**: نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، تحقيق أيمن سيد ١٩٩٤.

١٣ ـ **ابن العديم**: زبدة الحلب من تاريخ حلب، تحقيق سهيل زكّار، دار الكتاب العربي ـ دمشق ١٩٩٧.

١٤ ـ **ابن عمر، سيف**: الفتنة ووقعة الجمل. جمع وتصنيف أحمد راتب عرموش، دار النفائس ـ بيروت ١٩٧٢.

١٥ ـ **ابن عذاري المراكشي**: البيان المغرب في أخبار الأندلس

والمغرب. تحقيق: كولان، ليفي بروفنسال. دار الثقافة، بيروت (د.ت).

١٦ ـ **ابن القلانسي التميمي:** ذيل تاريخ دمشق، مطبعة الآباء اليسوعيين ـ بيروت (د.ت).

١٧ ـ **ابن منظور المصري:** لسان العرب، دار صادر ـ بيروت (د.ت).

١٨ ـ **ابن هانىء الأندلسي:** الديوان، طبعة بيروت (د.ت).

١٩ ـ **أبو شامة:** كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية ـ القاهرة ١٢٨٧هـ.

٢٠ ـ **أبو عبيد القاسم بن سلام:** كتاب الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة ١٩٦٢.

٢١ ـ **أبو الفداء:** المختصر في أخبار البشر ـ القاهرة ١٣٢٥هـ.

٢٢ ـ **أبو المحاسن (ابن تغري بردي الأتابكي):** النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ـ وزارة الثقافة ـ القاهرة (د.ت).

٢٣ ـ **أبو يوسف:** كتاب الخراج، المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٣٩٦هـ.

٢٤ ـ **إدريس (عماد الدين بن الحسن):** عيون الأخبار وفنون الآثار ـ تحقيق مصطفى غالب ـ دار الأندلس ـ بيروت ١٩٨٤.

٢٥ ـ **الأصفهاني (عماد الدين)**: خريدة القصر وجريدة العصر، تحقيق شكري فيصل ـ المجمع العلمي العربي ـ دمشق ١٩٥٥.

٢٦ ـ **البلاذري**: أنساب الأشراف، تحقيق محمد باقر المحمودي ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ١٩٧٤.

٢٧ ـ **الثعالبي**: يتيمة الدهر، طبعة القاهرة ١٩٣٤.

٢٨ ـ **الحميري**: الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عبَّاس، مؤسسة ناصر للثقافة ـ بيروت ١٩٧٥.

٢٩ ـ **خسرو، ناصري**: سفرنامة ـ ترجمة يحيى الخشاب ـ القاهرة ١٩٤٦.

٣٠ ـ **الخوارزمي**: مفاتيح العلوم، القاهرة ١٣٤٢هـ.

٣١ ـ **الدينوري**: الأخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر ـ القاهرة ١٩٦٠.

٣٢ ـ **الزبيدي**: تاج العروس في شرح القاموس، دار مكتبة الحياة ـ بيروت (د.ت).

٣٣ ـ **خسرو، ناصري**: سفرنامة، تعريب يحيى الخشاب، دار الكتاب الجديد ـ بيروت ١٩٧١.

٣٤ ـ **السيوطي**: تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـ القاهرة ١٩٦٩.

٣٥ ـ **الشهرستاني**: موسوعة الملل والنحل ـ مؤسسة ناصر للثقافة ـ بيروت ١٩٨١.

٣٦ ـ **الطبري**: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٦١.

٣٧ ـ **القلقشندي**: صبح الأعشا في صناعة الإنشا ـ المطبعة الأميرية ـ القاهرة ١٩١٣.

٣٨ ـ **الماوردي**: الأحكام السلطانية ـ القاهرة ١٢٩٨هـ.

٣٩ ـ **المخزومي**: المنهاج في علم الخراج ـ تحقيق كلود كاهن ـ المعهد الفرنسي.

٤٠ ـ **المسعودي**: مروج الذهب ومعادن الجوهر ـ تحقيق يوسف أسعد داغر ـ دار الأندلس ـ بيروت ١٩٧٣.

٤١ ـ **المفيد (الشيخ)**: الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث قمّ ١٤١٣هـ.

٤٢ ـ **المقدسي (البشاري)**: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل ـ ليدن ١٩٠٩.

٤٣ ـ **المقريزي**: اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق جمال الدين الشيال ـ القاهرة ١٩٩٦.

٤٤ ـ **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار** ـ تحقيق خليل المنصور ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٩٨.

٤٥ ـ **النقود الإسلامية (شذور العقود في ذكر النقود)** تحقيق السيد محمد بحر العلوم ـ دار الزهراء ـ بيروت ١٩٨٨.

٤٦ ـ **النعمان (القاضي)**: كتاب افتتاح الدعوة ـ تحقيق فرحات الدشراوي ـ الشركة التونسية للتوزيع (د.ت).

٤٧ ـ **المجالس والمسايرات** ـ تحقيق الحبيب الفقي ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ١٩٩٧.

٤٨ ـ **النويري**: نهاية الأرب في فنون الأدب ـ تحقيق حسين نصار وعبدالعزيز الأهواني ـ الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٣.

٤٩ ـ **ياقوت (الحموي)**: معجم البلدان ـ دار صادر ـ بيروت ١٩٧٩.

٥٠ ـ **اليعقوبي**: كتاب البلدان ـ طبعة ليدن ١٨٩١.

المراجع:

١ ـ **الأمين، محسن**: الشيعة في مسارهم التاريخي ـ تحقيق مركز الغدير للدراسات الإسلامية ـ تقديم إبراهيم بيضون ـ بيروت ٢٠٠٠.

٢ ـ **باركر، أرنست**: الحروب الصليبية ـ ترجمة السيد الباز العريني ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٦٧.

٣ ـ **بيضون، إبراهيم**: تاريخ بلاد الشام في العصور الإسلامية،

في إشكالية الموقع والدور ـ شركة المطبوعات ـ بيروت ٢٠٠٢.

٤ ـ **الحجاز والدولة الإسلامية**، إشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٩٥.

٥ ـ **الدولة العربية في إسبانية**، من الفتح حتى سقوط الخلافة ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٨٦.

٦ ـ **صفحات من تاريخ جبل عامل (مع آخرين)** ـ المجلس الثقافي اللبناني الجنوبي ـ بيروت ١٩٧٩.

٧ ـ **جولد تسيهر، أجناس**: العقيدة والشريعة في الإسلام ـ دار الرائد العربي ـ بيروت (طبعة مصورة).

٨ ـ **حسن، حسن إبراهيم**: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٩٦٤.

٩ ـ **المعزّ لدين الله** (مع طه شرف) ـ مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٤.

١٠ ـ **دي غوييه، ميكال بان**: القرامطة، نشأتهم، دولتهم وعلاقتهم بالفاطميين ـ ترجمة حسني زينة، دار ابن خلدون ـ بيروت ١٩٧٩.

١١ ـ **روسـتـون جـيـمـس الابـن:** مقاتلون في سبيل الله، ترجمة رضوان السيد ـ مكتبة العبيكان ٢٠٠٢.

١٢ ـ **سـالم، السـيـد عـبـد العـزيـز:** تاريخ مدينة المرية الإسلامية، قاعدة أسطول الأندلس ـ دار النهضة العربية ١٩٦٩.

١٣ ـ **سورديل، د:** معجم الإسلام التاريخي، ترجمة أنطوان حكيم (مع آخرين) ـ مراجعة فكتور الكك، إبراهيم بيضون، هاشم الأيوبي. الدار اللبنانية للنشر الجامعي ٢٠٠٩.

١٤ ـ **سيّد، أيمن فؤاد:** الدولة الفاطمية في مصر ـ الدار المصرية ـ اللبنانية ـ القاهرة ٢٠٠٢.

١٥ ـ **شـوفـيـل، جـنـفـيـاف:** صلاح الدين بطل الإسلام ـ ترجمة جورج أبي صالح ـ دارة الأميرة ـ بيروت ١٩٩١.

١٦ ـ **طـقـوش، سـهـيـل:** تاريخ الفاطميين ـ دار النفائس ـ بيروت ٢٠٠١.

١٧ ـ **العـبّـادي، أحـمـد مـخـتـار:** في التاريخ العباسي والفاطمي ـ دار النهضة العربية ـ بيروت (د.ت).

١٨ ـ **عـمـر، فـاروق:** طبيعة الدعوة العباسية ـ دار الإرشاد ـ بيروت ١٩٧٠.

١٩ ـ **لويس، أرشـيـبـالـد:** القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط ـ ترجمة أحمد عيسى ـ مراجعة وتقديم محمد شفيق غربال ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٦٠.

٢٠ ـ **لويس، برنارد:** الدعوة الإسماعيلية الجديدة ـ ترجمة سهيل زكّار ـ دار الفكر ـ بيروت ١٩٧١.

٢١ ـ **ماجد، عبد المنعم:** ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ١٩٩٤.

٢٢ ـ **مبارك علي:** الخطط التوفيقية ـ دار الكتب المصرية ١٩٩٠.

٢٣ ـ **ولهوزن، بوليوس:** الخوارج والشيعة ـ ترجمة عبد الرحمن بدوي ـ مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٨.

- GROUSSET, R.L'éppopée des Croisades, Librairie Plom, Paris 1939.
- VANVLOTEN, G, Recherches sur la domination Arabe, la chiitisme et les croyances messianiques sous le khalifat des Omayyades. Amesterdame 1894.

كتب وأبحاث
صدرت للمؤلف

الكتب:

١ ـ تاريخ العرب السياسي، من فجر الإسلام حتى سقوط بغداد، بالاشتراك مع د. سهيل زكّار. دار الفكر بيروت ـ ١٩٧٤.

٢ ـ التوّابون (ط٢)، دار التعارف ١٩٧٥ ـ (ترجم إلى اللغة الفارسية) ـ ١٩٧٩.

٣ ـ الدولة العربية في إسبانية، من الفتح حتى سقوط الخلافة، (ط٣)، دار النهضة العربية، بيروت ـ ١٩٨٦.

٤ ـ من دولة عمر إلى دولة عبد الملك، دراسة في تكوّن الاتجاهات السياسية في القرن الأول الهجري، (ط٣)، دار النهضة العربية ـ ١٩٩١.

٥ ـ الحجاز والدولة الإسلامية، دراسة في إشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الأول الهجري، (ط٢)، دار النهضة العربية ـ ١٩٩٥.

٦ ـ اتجاهات المعارضة في الكوفة (٤١ ـ ٧١ للهجرة)، دراسة في التكوين الاجتماعي والسياسي، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٧.

٧ ـ الأمراء الأمويون الشعراء في الأندلس، دراسة في أدب السلطة، دار النهضة العربية ١٩٨٧.

٨ ـ من الحاضرة إلى الدولة في الإسلام الأول، دار إقرأ ـ بيروت ـ ١٩٨٦.

٩ ـ مؤتمر الجابية، (ط٢)، دار النهضة العربية ١٩٩٦.

١٠ ـ الأنصار والرسول، إشكاليات الهجرة والمعارضة في الدولة الإسلامية الأولى، معهد الإنماء العربي ١٩٨٩.

١١ ـ مسائل المنهج في الكتابة التاريخية العربية، دار المؤرخ العربي ١٩٩٦.

١٢ ـ عبد اللّه بن سبأ، إشكالية النص والدور والأسطورة، دار المؤرخ العربي ١٩٩٦.

١٣ ـ تاريخ بلاد الشام، إشكالية الموقع والدور في العصور الإسلامية، (ط٢)، شركة المطبوعات ٢٠٠٢.

١٤ ـ الإمام علي، في رؤية «النهج» و«رواية» التاريخ، (ط٢)، دار بيسان ٢٠٠٥، ترجم إلى اللغة الفارسية ٢٠٠١.

١٥ ـ قرأت أصواتهم في الدّوي، أوراق جنوبية، دار المؤرخ العربي ٢٠٠٠.

١٦ ـ ثورة الحسين، حدثاً وإشكاليات ـ شركة المطبوعات ٢٠٠١.

١٧ ـ الصراع على الشام في عصر الأيوبيين والمماليك، في تحديات الهوية وانقلابية التاريخ ـ دار بيسان ٢٠٠٥.

١٨ ـ أبحاث في السيطرة العربية والتشيع والحركة المهدية في ظل خلافة بني أمية للمستشرق الهولندي فان فلوتن، (ترجمة عن الفرنسية مع دراسة نقدية)، (ط٣)، دار النهضة العربية ١٩٩٦.

١٩ ـ رينيه غروسّيه، ملحمة الحروب الصليبية، قدم له وراجعه وشارك في الترجمة (مع سامية زغيب)، دار الهادي ٢٠٠٧.

٢٠ ـ مسائل المنهج في التاريخ الإسلامي ـ إشكاليات ونماذج ـ دار المؤرخ العربي ـ بيروت ٢٠٠٩.

٢١ ـ إبراهيم بن الأشتر، تجوال في أقبية تاريخ مغدور ـ دار الفارابي ـ بيروت ٢٠١٢.

٢٢ ـ الفاطميون، قراءة مختلفة في تاريخ ملتبس ـ دار المؤرخ العربي ٢٠١٢.

٢٣ ـ كتاب الأصفياء ـ معدّ للطبع.

الأبحاث والدراسات:

١ ـ ثورة صور، ظاهرة التمزق السياسي في العهد الفاطمي (صفحات من تاريخ جبل عامل ـ مع آخرين)، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي ١٩٧٩.

٢ ـ ثورة ١٩٢٠ في العراق، مجلة المنطلق ١٩٧٩.
٣ ـ لبنان والعروبة، مجلة الوحدة ـ الرباط ١٩٨٦.
٤ ـ الأمير عادل إرسلان القومي العربي الثائر، مجلة الوحدة ـ الرباط ١٩٨٩.
٥ ـ البلاذري وفتوحه، دراسة نقدية مقارنة، مجلة دراسات إسلامية ـ المعهد العالي للدراسات الإسلامية ـ المقاصد ١٩٨٨.
٦ ـ حملة مؤتة، مقاربة للمشروع السياسي الأول للدولة الإسلامية في بلاد الشام، أوراق الندوة الثانية للمؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام ـ عمان ١٩٨٧.
٧ ـ التجارة في صدر الإسلام ـ ندوة مالية الدولة في صدر الإسلام ـ جامعة اليرموك ١٩٨٧.
٨ ـ الثورة الفرنسية بين المؤثرات وتناقض المكان ـ مجلة الفكر العربي ١٩٩٠.
٩ ـ الرسول واليهود، في الملامح القومية للهجرة إلى يثرب، مجلة الطريق ـ بيروت ١٩٩٠.
١٠ ـ تراث القلق الإسلامي في القرن الماضي، قراءة قومية في فكر الكواكبي ـ مجلة الاجتهاد ـ بيروت ١٩٩٢.
١١ ـ المماليك ومأزق الشرعية، مجلة الاجتهاد ـ بيروت ١٩٩٤.
١٢ ـ في النهج السياسي للإمام علي، مجلة المنطلق ـ بيروت ١٩٩١.

١٣ ـ لبنان في العهدين الأموي والعباسي (مجموعة من المؤرخين، لبنان في تاريخه وتراثه) مركز الحريري الثقافي ـ باريس ١٩٩٣.

١٤ ـ إشكالية القومية في فكر الأمير شكيب إرسلان (مجموعة من الدارسين؛ الأمير شكيب وتحديات عصر النهضة) ١٩٨٨.

١٥ ـ رؤية الدولة في نهج البلاغة (نهج البلاغة والفكر الإنساني المعاصر ـ كتاب صادر عن المستشارية الثقافية الإيرانية في دمشق) ١٩٩٤.

١٦ ـ اللبنانيون وعصر النهضة، دورهم في تجديد اللغة وتحديث الفكر، (مع آخرين) مركز الحريري الثقافي ـ بيروت ١٩٩٦.

١٧ ـ المؤرخ محمد جابر آل صفا والحركة العربية ـ المنتدى القومي (محاضرة) ١٩٩٥.

١٨ ـ في التاريخ والتاريخ المدرسي، مجلة الحداثة ١٩٩٥.

١٩ ـ غرناطة والقوى الإسلامية (محاضرة)، الجمعية التاريخية ـ حمص ١٩٩٥.

٢٠ ـ البويهيون والخلافة، مجلة المنطلق ١٩٩٦.

٢١ ـ موسى الزين شرارة، شاعر الالتزام ـ المجلس الثقافي للبنان الجنوبي (محاضرة) ١٩٩٦.

٢٢ ـ عبد العزيز الدوري والتاريخ الاقتصادي العربي ـ مجلة الاجتهاد ١٩٩٧.

٢٣ ـ عمر بن عبد العزيز، إشكالية «الخليفة الخامس» ـ مساهمة في كتاب تكريمي للأب الدكتور لويس بوزيه ـ جامعة القديس يوسف.

٢٤ ـ طبرية، الجبهة الساخنة إبان العهد الصليبي (مساهمة في الأسبوع التاريخي) ـ جامعة دمشق ١٩٩٨.

٢٥ ـ إشكالية العنف والسلطة في التاريخ الإسلامي، من «صاحب العذاب» إلى «صاحب التنور»، مجلة المنهاج ١٩٩٨.

٢٦ ـ أبو أيوب الأنصاري ـ مجلة المنهاج ـ بيروت ٢٠٠٠.

٢٧ ـ عبد العزيز الدوري، المفكر المفعم بالتراث، ندوة مؤسسة شومان لتكريم الدوري ـ عمان ١٩٩٩.

٢٨ ـ في إشكالية الفقيه المؤرخ (مساهمة في مؤتمر تكريمي للعلاّمة السيد هاشم معروف الحسني) بيروت ٢٠٠١.

٢٩ ـ المؤرخون الفرس واللغة العربية في العهد البويهي، مجلة المنهاج ٢٠٠٢.

٣٠ ـ إشكالية العلم في الخطاب السياسي للإمام علي، قراءة في وصية لكميل بن زياد (محاضرة)، دمشق، ٢٠٠٣.

٣١ ـ المدن اللبنانية في رحلة الشام للقاباتي ـ مؤتمر كلية الآداب (الفرع الثاني) ـ الجامعة اللبنانية ٢٠٠٣.

٣٢ ـ الكوفة وثورة الحسين ـ محاضرة دمشق ٢٠٠٣.

٣٣ ـ الأندلس في الذاكرة العربية (مؤتمر) ـ جامعة حلب ٢٠٠٣.

٣٤ ـ تاريخ السلطة والتاريخ الآخر في مرويات المؤرخين الأوائل (محاضرة) ـ جامعة اللاذقية ٢٠٠٤.

٣٥ ـ الرها، مدينة تحررت في زمن عربي مجيد ـ مجلة العربي ٢٠٠٣.

٣٦ ـ أبو عبيدة بن الجراح وصناعة التاريخ ـ مجلة العربي ٢٠٠٣.

٣٧ ـ حرب الثغور، صراع لا يهدأ صيفاً ولا شتاءً، مجلة العربي ٢٠٠٤.

٣٨ ـ السياسة الخارجية لخلافة بني أمية (بحث أعد لكتاب تاريخ الأمة العربية بإشراف منظمة الثقافة العربية ـ تونس).

٣٩ ـ العلامة السيد عبد الحسين نور الدين «وكلماته الثلاث» (محاضرة) النبطية ٢٠٠٣.

٤٠ ـ المؤرخ حسن الأمين، الإشكالي المنتصف للتواريخ المهدورة (محاضرة) ـ المجلس الثقافي اللبناني الجنوبي ٢٠٠٤.

٤١ ـ الملامح القومية في الشعر العاملي، محمد جواد فضل الله أنموذجاً (محاضرة) عيناتا ٢٠٠٤.

٤٢ ـ شبه جزيرة العرب والعالم الغربي حتى ظهور الإسلام (بحث أعد لموسوعة العلاقات بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي) ٢٠٠٥.

٤٣ ـ الفرس والغرب قبل الإسلام (بحث أعد لموسوعة الشرق الإسلامي والغرب الأوروبي) ٢٠٠٥.

٤٤ ـ موسى بن نصير، التاريخ والأسطورة ـ مجلة العربي ٢٠٠٦.

٤٥ ـ أبو حنيفة الدينوري في «أخباره الطوال» المقتضبة ـ مجلة عالم الفكر، الكويت ٢٠٠٦.

٤٦ ـ قتيبة بن مسلم الباهلي، الفاتح الذي أودت به العصبيات ـ مجلة العربي ٢٠٠٧.

٤٧ ـ الفاطميون، الدولة والمشروع السياسي ـ دراسة ٢٠٠٧.

٤٨ ـ الشيخ عبد الله العلايلي في كتابه الإمام الحسين، مفكر ينظم التاريخ (مؤتمر) ٢٠٠٩.

٤٩ ـ تجلّيات الحنيفية في مكة قبل الإسلام ـ مجلة العربي ٢٠١٠.

٥٠ ـ مصادر القرنين الأول والثاني للهجرة ـ المعهد الفرنسي لدراسات الشرق الأدنى (مؤتمر) ـ دمشق ٢٠١٠.

٥١ ـ صلاح الدين، بطل الإسلام في الغرب ـ مجلة صوت الجامعة (الجامعة الإسلامية) لبنان ٢٠١٠.

٥٢ ـ نقولا زيادة مؤرخ الأمة العربية ـ مجلة العربي ٢٠١١.

٥٣ ـ تبوك، آخر الغزوات وأول الفتوحات ـ مجلة العربي ٢٠١٢.

٥٤ ـ فتح القسطنطينية وسقوط غرناطة ـ إشكالية المفارقة ينشر قريباً في مجلة العربي.


الفهرس